جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

Université de Biskra

مذكرة ماستر

التخصص: اقتصاد دولي

رقم: .....

إعداد الطالبة:

– عليوط سارة

يوم: .../.../2022

عنوان المذكرة:

تأثير الأزمات الدولية على الأمن الغذائي لمنتج القمح خلال الفترة 2007 – 2022 الجزائر ومصر نموذجا

لجنة المناقشة:

السبتي وسيلة	أ. التعليم العالي	جامعة محمد خيضر بسكرة	رئيسا
كرامة مروى	أ. محاضرة	جامعة محمد خيضر بسكرة	مشرفة
عديسة شهرة	أ. محاضرة	جامعة محمد خيضر بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية: 2022 – 2023

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم:

﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾

[سورة هود الآية 88]

الاهداء

أهدي عملي هذا إلى فقراء وجوى هذا العالم...

نسير في دروب الحياة، ويبقى من يسيطر على أذهاننا في كل مسلك نسلكه، صاحب القلب الطيب، والأفعال الحسنة سندي الذي لا يميل... مشجعي... داعمي... ورفيق دربي... زوجي الغالي أهديك هذا البحث تعبيرا عن خالص شكري لما قدمته لي طوال فترة دراستي من دعم مادي ومعنوي، فقد كنت نعم الزوج والصديق، دمت لي ذخرا وتاجا فوق الرأس.

إلى روح جدي الطاهرة محمد عليدرة رحم الله روحا كسرني غيابها وأوجعني رحيلها رحم الله قلبا كان يفيض نقاءا وطهارة.

إلى أمي غاليتي وحبيبة قلبي، بناتي فلذات كبدي مليسا وأيسال.

إلى عائلتي: أبي العزيز إخوتي مريم، حمزة، أمينة، وصغيري الغالي يوسف. خالتي وأمي الثانية أولاد أختي ندير وإكرام كما أخص بالذكر بنات خالي العزيز نور الدين وزوجته وصديقاتي وجاراتي وإلى كل من يعرفني من قريب ومن بعيد.

الشكر والعرفان

قال رسول الله صل الله عليه وسلم «من لا يشكر الناس لا يشكر الله» حديث صحيح

فمن الوفاء علي أن أشكر أستاذتي الدكتورة كرامة مروى على ما مدتني به من توجيه وإرشاد لإتمام هذا البحث.

كما أشكر الأستاذة "رحال فاطمة" لقبولها الإشراف عني بالنيابة، كما أشكرك على كل مجهوداتك معي طيلة تواجدي في جامعة بسكرة

ولا انسى السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم الاشتراك في مناقشة هذا البحث والحكم عليه، فجزا الله الجميع خير جزاء.

الشكر موصول لجميع أساتذة كلية الاقتصاد لجامعة محمد خيضر بسكرة

وإلى كل من ساعدني في إتمام هذا البحث.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص أزمة الغذاء لمنتج القمح في مصر والجزائر خلال الفترة 2007 – 2022، وكيفية تأثير الأزمات الدولية على الأمن الغذائي لمنتج القمح بالإضافة إلى معرفة التحديات التي تواجه زراعة القمح في البلدين ودراسة السياسات الزراعية ودورها في زيادة الإنتاج الفلاحي لمنتج القمح كذلك تطرقنا للتكتلات العربية في مجال زراعة القمح والمشاكل والصعوبات التي تواجهها. حيث جاءت الإشكالية كما يلي: كيف أثرت الأزمات الدولية على الأمن الغذائي لمنتج القمح في كل من مصر والجزائر خلال الفترة (2007 – 2022)، حيث توصلت الدراسة أن الأزمات الدولية تأثر بشكل سلبي على الأمن الغذائي لمنتج القمح، خاصة في ظل المشكلات التي يعاني منها القطاع الزراعي في البلدين، كما أن السياسات الزراعية لم تحقق الأهداف المسطرة.

Abstract :

This study aims to diagnose the Food crisis in Algeria and Egypt during the period 2007 – 2022, and how the international crisis affects the food security of the wheat product, in addition to know the challenges facing wheat cultivation in these two countries, and the study of agricultural policies and their role in increasing the agricultural production of the wheat product, we also discussed the Arab blocs in the field of wheat cultivation and the problems and difficulties they face. So, the problematic of our research is to see how did the international crises affect the food security of the wheat product in Algeria and Egypt during the period 2007 - 2022.

The study found that the international crises negatively affect the food security of the wheat product, especially in light of the problems that the agricultural sector suffe from, in these two countries, moreover to agricultural policies have not achieved the objectives outlined.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتويات	رقم الصفحة
الإهداء	
الشكر والعرفان	
الملخص	VII
فهرس المحتويات	IX
فهرس الجداول	XII
فهرس الأشكال	XIV
المقدمة	ب – ح
الفصل الأول: واقع الأمن الغذائي والتغذية في العالم في ظل الأزمات العالمية الراهنة	**09 – 57**
تمهيد	10
المبحث الأول: مدخل تعريفي بالأزمات العالمية	11
المطلب الأول: تعريف الأزمات العالمية وأسبابها	11
المطلب الثاني: خصائص الأزمات العالمية والنتائج المترتبة عليها	15
المطلب الثالث: أنواع الأزمات العالمية	17
المبحث الثاني: مدخل مفاهيمي وتعريفي بالأمن الغذائي	27
المطلب الأول: تعريف الأمن الغذائي ومؤشراته	27
المطلب الثاني: مقومات الأمن الغذائي وأبعاده	31
المطلب الثالث: مسببات مشكلة الغذاء وعلاقتها بالأمن الغذائي	33
المبحث الثالث: حالة الأمن الغذائي والتغذية على المستوى العالمي	41
المطلب الأول: قراءة لواقع الأمن الغذائي والتغذية في العالم	41
المطلب الثاني: إشكالية الغذاء في العالم	49
المطلب الثالث: انعكاسات أزمة الغذاء العالمية والحلول الواجب إتباعها	52
خلاصة الفصل الأول	57

الفصل الثاني: تأثير الأزمات الدولية على تحقيق الأمن الغذائي لمنتج القمح في مصر والجزائر خلال الفترة 2007 – 2022	**86 – 58**
تمهيد	59
المبحث الأول: الجغرافيا الزراعية لمنتج القمح في الجزائر خلال الفترة 2007 – 2022	60
المطلب الاول: واقع زراعة القمح والسياسات الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2007 – 2022	60
المطلب الثاني: واقع الأمن الغذائي لمنتج القمح في الجزائر خلال الفترة 2007 – 2022	64
المطلب الثالث: تأثير الأزمات الدولية على تحقيق الأمن الغذائي لمنتج القمح في الجزائر خلال الفترة 2007 – 2022	65
المبحث الثاني: الجغرافيا الزراعية لمنتج القمح في مصر خلال الفترة 2007 – 2022	67
المطلب الأول: واقع زراعة القمح والسياسات الزراعية في مصر خلال الفترة 2007 – 2022	67
المطلب الثاني: واقع الأمن الغذائي لمنتج القمح في مصر خلال الفترة 2007 – 2022	72
المطلب الثالث: تأثير الأزمات الدولية على تحقيق الأمن الغذائي لمنتج القمح في مصر خلال الفترة 2007 – 2022	74
المبحث الثالث: استشراف لحالة الأمن الغذائي العربي في منتج القمح زمن الأزمات العالمية	76
المطلب الأول: تجربة التعاون العربي في مجال الأمن الغذائي لمنتج القمح	76
المطلب الثاني: معوقات التكامل العربي في مجال تحقيق الأمن الغذائي	81
المطلب الثالث: عرض بعض سيناريوهات للأمن الغذائي العربي في منتج القمح	83

خلاصة الفصل الثاني	86
الخاتمة	91 – 88
قائمة المراجع	97 – 93

فهرس الجداول

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1 – 1	سكان العالم حسب القارات	35
2 – 1	معدل النمو السنوي للتجارة الدولية	42
3 – 1	أثر تغير المناخ على محاور الأمن الغذائي	43
1 – 2	إنتاج القمح والمساحة المزروعة في الجزائر خلال الفترة 2007 – 2022	60
2 – 2	تغير درجة الحرارة في الجزائر خلال الفترة 2007 – 2022	62
3 – 2	الفجوة الغذائية ونسبة الاكتفاء الذاتي لمنتج القمح في الجزائر خلال الفترة 2007 – 2022	64
4 – 2	إنتاج القمح والمساحة المزروعة من القمح في مصر خلال الفترة 2007 – 2022	67
5 – 2	تغير درجة الحرارة في مصر خلال الفترة 2007 – 2022	69
6 – 2	السياسات الزراعية في مصر	71
7 – 2	الفجوة الغذائية ونسبة الاكتفاء الذاتي لمنتج القمح في مصر خلال الفترة 2007 – 2022	72

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1 – 1	أسباب نشوء الأزمات	15
2 – 1	خصائص الأزمة	16
3 – 1	انخفاض معدل الخصوبة	34
4 – 1	عدد السكان افق 2100 حسب القارات	37
5 – 1	كميات الهدر الغذائي مقارنة بالإنتاج الزراعي في العالم	38
6 – 1	معدل نمو الصادرات والواردات	42
7 – 1	معدل انتشار النقص التغذوي في العالم	44
8 – 1	انتاج اهم المحاصيل الزراعية في العالم	46
9 – 1	أهم الدول المنتجة للقمح	48

مقدمة

مقدمة

إن قضية الأمن الغذائي أصبحت ذات أهمية بالغة خاصة في ظل تزايد عدم المؤمنين غذائيا في العالم، والذين قارب عددهم مليار نسمة، وقد عرف العالم ابتداء من منتصف الثمانينات أمنا غذائيا نسبيا بسبب تزايد الاعتماد على المنتجات الزراعية في إنتاج الطاقة – الوقود الحيوي – فضلا عن تزايد استخدام الكيماويات في الزراعة الحديثة، اذ أن تزايد الإنتاجية الزراعية بهذه الطريقة جلب مخاوف كثيرة للمستهلكين وبدأ الحديث عن طرق جديدة لزيادة الإنتاجية تكون أكثر أمانا لصحة الإنسان.

وفي الوطن العربي تمكن القطاع الزراعي من توفير أغلب متطلبات السكان من الغذاء حتى مطلع سبعينات القرن العشرين، لكن مع منتصف عقد السبعينات أصبحت مشكلة الغذاء على رأس قائمة الموضوعات والمشاكل التي تعاني منها الأقطار العربية، حيث ان الزيادة المتسارعة في وتيرة السكان وتحسن ظروف المعيشة أدى إلى زيادة الطلب على المواد الغذائية مما نتج عنه عجز في تغطية هذا الطلب محليا، وبهذا اضطرت الأقطار العربية إلى اللجوء للخارج لسد احتياجاتها من الغذاء.

ومما لا شك فيه أن قصور الإنتاج عن مواكبة الاستهلاك في مجال الغذاء في العالم العربي هو السبب الرئيسي لحدوث الفجوة الغذائية التي تزداد حدة حتى وقتنا الراهن، مما جعل الشعوب العربية تتحول إلى قوة شرائية هائلة تنفق النصيب الأكبر من مواردها المالية في سبيل إشباع حاجاتها من الغذاء وهذا انعكس سلبا على موازينها التجارية.

ومع بداية ظهور الأزمة العالمية في 2007 وتطورها في 2008 تسبب ذلك في ارتفاع أسعار الغذاء ارتفاعا جنونيا لم يسبق له من قبل وتتواصل سلسلة معاناة الشعوب في تامين غذائها مع توالي ظهور الأزمات العالمية كأزمة ارتفاع النفط وتليها أزمة كوفيد – 19 والحرب الروسية الأوكرانية وكذلك تغير المناخ والآثار المنجرة عنه.

والوطن العربي بصفة عامة والجزائر ومصر بصفة خاصة يعانون من حالة العجز الغذائي الذي تزداد حدته كل يوم، خاصة في ظل الحرب الروسية الأوكرانية وحاجة هده الدول لاستراد القمح باعتباره المنتج الأساسي لغداء المواطن.

من هنا يمكن صياغة الإشكالية التالية:

كيف أثرت الأزمات الدولية على الأمن الغذائي في منتج القمح في كل من مصر والجزائر خلال الفترة (2007 – 2022)؟

تندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- هل يمكن للجزائر ومصر تحقيق أمنهما الغذائي في منتج القمح والتخلص من التبعية الخارجية؟
- ما هو تأثير التبعية الغذائية في الجزائر ومصر في ظل الأزمات العالمية؟
- ما هي الآفاق المستقبلية لحل مشكلة الأمن الغذائي لمنتج القمح في مصر والجزائر؟

I- فرضيات البحث:

✓ إن استغلال مصر والجزائر لثرواتها المتنوعة يمكنها من تحقيق الأمن الغذائي في منتج القمح والتخلص من التبعية الخارجية.

✓ إن استمرار مصر والجزائر في طلب الغذاء من السوق العالمي يؤثر سلبا على أمنها الغذائي في ظل الازمات العالمية.

✓ انتهجت مصر والجزائر سياسات زراعية فعالة ساهمت في حل مشكلة الامن الغذائي في منتج القمح.

II- أهمية البحث:

تظهر أهمية البحث من خلال التطرق الى مسألة حيوية تعتبر من اهم القضايا المعاصرة التي تشغل بال المفكرين، والمتمثلة في مدى قدرة الدول العربية بما فيها مصر والجزائر على توفير الأمن الغذائي للمجتمع من خلال الاهتمام بقطاع استراتيجي هام المتمثل في الزراعة وبالتحديد زراعة القمح، خاصة في ظل الازمات العالمية التي عان منها الاقتصاد العالمي من أزمات اقتصادية وسياسية وصحية، وبالتالي الحاجة إلى إبراز إمكاناتها المتاحة من موارد الإنتاج الزراعي ومدى كفاءة استغالها، والمعوقات التي تواجهها في سبيل رفع إنتاجية هذه السلعة الاستراتيجية، وتحسين نوعيتها زمن هذه الازمات.

III- أهداف البحث:

نسعى من خلال هذا البحث إلى تشخيص واقع الإنتاج الزراعي لمنتج القمح وتأثر الازمات العالمية عليه في الجزائر ومصر، ورصد لحالة الأمن الغذائي للجزائر ومصر في منتج القمح من خلال بعض المؤشرات الأساسية المتعلقة به، وإبراز اهم التحديات المواجهة لهفي كلتا الدوليتين، وهذا من خلال تحديد الأسباب الكامنة وراء مشكلة الغذاء وعدم تحقيق الأمن الغذائي لمنتج القمح بمصر والجزائر معرفة التحديات التي تواجه الدول الغير مكتفئة ذاتيا، لسد الاحتياجات الغذائية للسكان في حال حدوث الأزمات ومحاولة تقييم الحلول المطروحة من طرف الجزائر ومصر بهدف تحسين أمنها الغذائي لمنتج القمح.

IV- مبررات اختيار الموضوع:

يمكن تلخيص أهم الأسباب التي دفعت إلى اختيار موضوع البحث في النقاط الآتية:

- **أسباب ذاتية:** وهي الرغبة الشخصية للطالبة في البحث في مثل هذه المواضيع ذات البعد الاستراتيجي.
- **أسباب موضوعية:** وذلك لأهمية الموضوع في حد ذاته عالميا وعربيا.

V- المنهج العلمي المتبع:

إن طبيعة الموضوع والأهداف المراد الوصول إليها جعلتنا نعتمد على المنهج الوصفي والتاريخي وكذا المنهج التحليلي، إذ استخدمنا المنهج الوصفي والتاريخي في وصف واقع الأمن الغذائي في مصر والجزائر لمنتج القمح وتناولنا تاريخ الأزمات السابقة وكيفية تأثيرها على الأمن الغذائي لمنتج القمح إضافة الى وصف الأمن الغذائي ومختلف المفاهيم المتعلقة به.

واستخدمنا المنهج التحليلي في دراسة وتحليل تأثير الأزمات العالمية في الفترة 2008 – 2022 على توفير هدا المنتج في كل من مصر والجزائر وإمكانية تحقيق الامن الغذائي منه.

وقد اعتمدت الدارسة على بيانات السلاسل المنشورة بواسطة عدة جهات مختلفة:

- ✓ المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
- ✓ صندوق النقد العربي.
- ✓ التقرير الاقتصادي العربي الموحد.
- ✓ منظمة الأغذية والزارعة الفاو.
- ✓ المنظمة العربية للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

- ✓ نشرات البنك الأهلي المصر.
- ✓ إحصائيات البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

VI- حدود الدراسة:

من أجل دراسة الموضوع وبلوغ الأهداف المتوخاة سنرسم حدود لهذه الدارسة كما يلي:

- **الحدود الزمانية:** تم دراسة الموضوع خلال الفترة الممتدة ما بين (2007 - 2022) نظرا لما تخللته هذه الفترة من أزمات مختلفة عالمية، تنوعت بين الازمات الاقتصادية والسياسية والصحية.
- **الحدود المكانية:** تشمل الدارسة دولتي مصر والجزائر باعتبارهما أكبر دولتان عربية مستهلكتان لمنتج القمح.

VII- الدراسات السابقة:

تتمثل الدارسات السابقة التي تناولت الموضوع فيما يلي:

- ➢ حركاتي فاتح: "**تحليل مشكلة الأمن الغذائي في الوطن العربي وتقييم الحلول المطروحة لمواجهتها**"، البحث عبارة عن اطروحة دكتوراه في العلوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2018، عالجت مشكلة البحث امكانية تحقيق الدول العربية لأمنها الغذائي في ظل السياسات الاقتصادية المنتهجة وعلاقة منتجات القطاع الزراعي بقضية الأمن الغذائي وارتباط ذلك بالأمن الاستراتيجي والقومي العربي، وتحليل المشكلة الغذائية في الوطن العربي وتقييم السياسات الاقتصادية المنتهجة لتحسينه.
- ➢ ناصر عبيد ناصر: "**واقع الأمن الغذائي العربي وآفاق تطوره**"، البحث عبارة عن مقال، مجلة جامعة دمشق، المجلد 14، العدد 2، 1998، تناول المقال كل من مفهوم الأمن الغذائي والتنمية الزارعية في الوطن العربي، وتوصلت الدراسة إلى أن التوازن بين عدد السكان المتاح من المنتجات الغذائية يشكل مؤشرا هاما لتشخيص أزمة الغذاء العربية.
- ➢ مقدم عبيرات: "**التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة**"، البحث عبارة عن أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، عالجت مشكلة البحث الظروف الدولية التي تحدد مستقبل التجارة العالمية في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وموقع التكامل الاقتصادي الزارعي العربي من ذلك، والإمكانيات المتاحة على مستوى المنطقة العربية، وعلى مستوى خريطة التجارة العالمية والتحديات التي يواجهها هذا التكامل. وتوصلت الدراسة إلى أن أغلب محاولات التكامل الاقتصادي التي

شهدتها المنطقة العربية سواء كانت ثنائية او إقليمية او جماعية لم تثمر بنتائج إيجابية، ويرجع ذلك لأسباب اقتصادية وسياسية.

- تواتي بن علي فاطمة: "**الاندماج الاقتصادي واستراتيجيات الأمن الغذائي العربي فيظل التحديات الإقليمية والدولية**"، البحث عبارة عن أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف – الجزائر، 2013، عالجت مشكلة البحث إمكانية الاندماج الاقتصادي العربي في ظل التحديات الاقتصادية الإقليمية والدولية. وتوصلت الدراسة إلى أن التكامل الاقتصادي العربي لم يتمكن من الوصول إلى المستوى الذي يسمح له بمسايرة التحديات الدولية والإقليمية وتفادي انعكاساتها السلبية.
- مراد جبارة: "**دور التنمية الزراعية المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي (حالة دول شمال إفريقيا)**"، البحث عبارة عن أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف – الجزائر، 2014، عالجت مشكلة البحث السياسات والاستراتيجيات العربية المستدامة المنفذة من طرف دول شمال إفريقيا لتحقيق أمنها الغذائي، وتوصلت الدراسة إلى أن التنمية الزراعية المستدامة تتطلب مجموعة من المقومات والعوامل الفاعلة تتمثل في المناخ وتغيراته، الموارد المائية، الأرض الزراعية، الطاقات البشرية والمالية، المواد العضوية، بالإضافة لوجوب استدامة السياسات الزراعية بهدف المحافظة على التنوع البيولوجي والموارد والاهتمام بالمرأة الريفية، وبما يكفل حق الأجيال الحالية والقادمة.
- رزيقة غراب: "**إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر: واقع وآفاق**"، البحث عبارة عن مقال منشور في مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 13، 2015، جامعة سطيف 01، عالجت مشكلة الدراسة إمكانية ضمان الجزائر لأمنها الغذائي المستدام، وتوصلت الدراسة إلى أن اعتماد الجزائر شبه الكلي على الأسواق العالمية للحصول على الغذاء، زاد مشكلة الأمن الغذائي حدة حيث أصبح يأخذ أبعاد خطيرة مع مرور الزمن.
- عائشة بوثلجة: "**دور الاستثمار الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي العربي**"، البحث عبارة عن أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف – الجزائر، 2016، عالجت مشكلة البحث الإمكانيات المتاحة للاستثمار الزراعي في الدول العربية كمنفذ لتوفير الغذاء الكافي وتحقيق الأمن الغذائي العربي، والسبل الممكنة لذلك. وقد توصلت الدراسة إلى أن حالة العجز الغذائي التي تعيشها الدول العربية

تعود بالدرجة الأولى إلى حالة التجزئة وغياب التكامل بينها في استثمار الموارد الزراعية المتوفرة في المنطقة، كما أن الاستثمارات في القطاع الزراعي والغذائي لا تزال متدنية وبعيدة عن المستوى المطلوب.

- World Bank, **« Food and Water Security in the Arab World »**, Proceedings of the First Arab Development Symposium, 2012.

صدرت هذه الدراسة عن البنك الدولي بالتعاون مع الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، تناولت الدراسة زيادة الأمن الغذائي والتغذوي العربي في ظل ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء، كما تناولت استدامة المساعدات المقدمة للفئات الضعيفة خاصة تلك المتواجدة في بئر توتر في الوطن العربي، فضلا عن تناول مواجهة تحديات المياه والأمن الغذائي في الوطن العربي، رؤى من التجربة التونسية، ودور البنية التحتية واللوجستيات في الأمن الغذائي، تحسين سلاسل توريد استيراد القمح في البلدان العربية، كما تناولت تأثير تغير المناخ على موارد المياه وقطاع الزراعة في المنطقة العربية، الزراعة التمويلية فيالبلدان العربية.

ما يميز الدراسة الحالية: أثناء تصفحنا لمختلف الدراسات السابقة التى تناولت موضوع دراستنا (تأثير الأزمات الدولية على الأمن الغذائي لمنتج القمح) وجدنا عدد قليل من الباحثين الذين تناولوا هذا الموضوع، حيث تختلف دراستنا عن الدراسات السابقة كونها تتطرق الى ما يلي:

- ✓ التطرق لأهم الأزمات الدولية وكيفية تأثيرها على الأمن الغذائي لمنتج القمح في مصر والجزائر.
- ✓ تشخيص واقع الزراعة والأمن الغذائي لمنتج القمح في مصر والجزائر.
- ✓ تقييم محاولات التكتل خاصة ما تعلق منها بالجانب الزراعي لمنتج القمح والرامية الى رفع كفاءة القطاع الزراعي العربي وتحسين الامن الغذائي لمنتج القمح.

VIII- محتويات الدارسة:

تم تقسيم البحث إلى فصلين كالآتي:

- **الفصل الأول:** الجانب النظري تطرقنا من خلاله لمفهوم الأزمات، أنواعها وأيضا إدارة الأزمات وبعد ذلك فصلنا الأزمات الواقعة في الحدود الزمانية للبحث ثم تناولنا الإطار المفاهيمي للأمن الغذائي وتطرقنا إلى مفهومه ومؤشراته كذلك مقوماته وأبعاده. إضافة إلى ذلك تطرقنا الى العلاقة بينه وبين مشكلة الغذاء العالمية. ثم تناولنا حالة الأمن الغذائي والتغذية على المستوى العالمي

من خلال قراءة لواقع الأمن الغذائي والتغذية في العالم وإشكالية الغذاء في العالم، انعكاساتها والحلول الواجب إتباعها.

- **الفصل الثاني:** الجانب التطبيقي ويتضمن الجغرافيا الزراعية لمنتج القمح في مصر والجزائر خلال فترة الدراسة من خلال واقع زراعة القمح وواقع الأمن الغذائي لهدا المنتج في البلدين وكيفية تأثير الأزمات الدولية على تحقيقه ثم استشرفنا حالة الأمن الغذائي لمنتج القمح زمن الأزمات العالمية في مصر والجزائر من خلال تجربة التعاون العربي في مجال الأمن الغذائي لمنتج القمح ومعوقات التكامل العربي في مجال تحقيق الأمن الغذائي ومستقبل التكامل العربي وعرضنا بعض السيناريوهات للأمن الغذائي العربي في منتج القمح.

الفصل الأول: واقع الأمن الغذائي والتغذية في العالم في ظل الأزمات العالمية الراهنة

تمهيد:

بدأت تطفو على الساحة الدولية في الربع الأخير من القرن الماضي مصطلحات اقتصادية حديثة لم تألفها البشرية، وأثارت جدلا واسعا بين الباحثين والمفكرين الاقتصاديين وعلى رأسها الأمن الغذائي، حيث ظهرت أزمة الغذاء العالمية منذ سنة 1973، كنتيجة حتمية لارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية الرئيسية وعلى رأسها الحبوب وما يقابلها من انخفاض في الإنتاج العالمي وظهور عجز واضح في الموازين التجارية للدول المستوردة للغذاء.

ولقد كان للأزمات العالمية دور فعال في حدوث أزمة الغذاء العالمية وما نتج عنها من ارتفاع في الأسعار في المقابل أصبح لقضية الأمن الغذائي أبعادا أكثر عمقا من تلك المرتبطة أساسا بالجانب الاقتصادي، حيث تعدت ذلك وأصبح لها انعكاسات على الأوضاع السياسية والبيئية والاجتماعية. وما يرتبط بها من قرارات ومسارات تنموية، خاصة في الدول النامية ومنها العربية والتي تعتبر مستوردا صافيا للغذاء.

بناءا على ما سبق تم تقسيم هذا الفصل كما يلي:

المبحث الأول: مدخل تعريفي بالأزمات العالمية

المبحث الثاني: مدخل مفاهيمي وتعريفي بالأمن الغذائي

المبحث الثالث: حالة الأمن الغذائي والتغذية على المستوى العالمي

المبحث الأول: مدخل تعريفي بالأزمات العالمية

إن موضوع الأزمات العالمية يضرب بجذوره في التاريخ إلا انه عاد ليطرح نفسه بقوة مع تصاعد العولمة، فالأزمات التي مست البلدان المتقدمة والنامية في العقود الأخيرة كانت مكلفة من حيث التباطؤ الاقتصادي، الخسائر في الناتج الخام وانخفاض معدلات النمو إضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة الفقر والجوع. ويعتبر موضوع الأزمات من المواضيع الحساسة التي تثير اهتمام العديد من الباحثين والاقتصاديين فالأزمات قد تكون اجتماعية، سياسية، اقتصادية أو صحية. ومهما كان المجال الذي وقعت فيه فإنه يترتب عنها آثار سلبية قد تكون مدمرة.

المطلب الأول: تعريف الأزمات العالمية وأسبابها

الفرع الأول: تعريف الأزمة

تعددت التعاريف المفسرة للأزمة باختلاف زوايا النظر لها:

المفهوم اللغوي للأزمة: أزم على الشيء أزما اي عض بالفم عضا شديدا، ويقال أزم الفرس على اللجام وأزم فلان على كدا بمعنى لزمه وواظب عليه، وأزمة السنة اشتد قحطها، وأزم الحبل أحكم فتله، وأزم الباب أغلقه وتأزم بمعنى أصابته أزمة، الأزمة الشدة والقحط، جمع أوازم الضيق والشدة ويقال أزمة مالية، سياسية، مرضية (مجمع اللغة العربية).

المفهوم الاصطلاحي للأزمة: يعود مصطلح الأزمة إلى الأصل اللاتيني المشتق من الكلمة CRISIS والتي تعني لحظة القرار وقد كان أول ظهور لمصطلح الأزمة في العلوم الطبية KRISIS اليونانية، حيث يعود أصله إلى المصطلح اليوناني كرينو ويعني نقطة تحول، وهي لحظة مرضية محددة للمريض يتحول فيها إلى الأسوء أو إلى الأفضل خلال فترة زمنية قصيرة.

المفهوم العلمي للأزمة: تعبر الأزمة عن موقف أو حالة يواجهها متخذ القرار في أحد الكيانات الإدارية تتلاحق فيها الأحداث وتتشابك معها الأسباب بالنتائج ويفقد معها متخذ القرار قدرته على السيطرة عليها أو على اتجاهاتها المستقبلية فالأزمة لحظة حرجة وحاسمة تتعلق بمصير الكيان لإداري الذي أصيب بها، مشكلة بذلك صعوبة حادة أمام متخذ القرار تجعله في حيرة من أمره.

أما من الناحية الاقتصادية فقد اختلفت تعاريف الباحثين الاقتصاديين لمفهوم الأزمة فقد عرفها البعض على أنها:

– موقف طارئ يحدث إرتباكا في سلسلة الأحداث اليومية للمنظمة ويؤدي إلى مجموعة من التفاعلات ينجم عنها تهديدات ومخاطر مادية ومعنوية للمصالح الأساسية في المنظمة مما يستلزم اتخاذ قرارات سريعة في وقت محدد وفي ظروف يسودها التوتر نتيجة لحالة عدم اليقين التي تحيط بأحداث الأزمة (عجوة وكريمان، 2005).

– الأزمة هي موقف يواجه الأفراد أو الجماعة أو المنظمة ويكونون غير قادرين على ان يتغلبون عليه باستخدام الإجراءات العادية الروتينية وهذا الموقف يؤدي إلى توليد وتكوين ضغط عمل نتيجة التغير المفاجئ.

– الأزمة موقف معقد ومتشابك يتضمن درجة عالية من السخونة وتتضارب ضمن هدا الموقف مجموعة من العناصر المتعارضة والمتناقضة بصورة عالية الجودة وتزداد درجة التعقيد والتضارب بتصاعد الأزمة وتفاعل صناع القرار معها ومع تفاعلاتها وانعكاساتها المستقبلية (أبو فارة، 2009).

ومنه فإن التعريف يعبر عن موقف يتصف بصفتين أساسيتين هما:

أ– **التهديد:** حيث يشعر الأطراف فيها بأنهم لن يستطيعوا الحصول أو المحافظة على القيم والموارد أو الأهداف التي تمثل أهمية بالنسبة لهم.

ب– **ضغط الوقت:** إدراك الأطراف المشاركة فيها لمقدار الوقت المتاح لتقصي الحقائق واتخاذ تصرف قبل بدء حدوث أو تصعيد الخسائر ويتأثر إدراك المدير للوقت المتاح للتعامل مع الأزمة بعوامل مثل: تعقد المشكلة، مستوى الاجتهاد، والضغط النفسي، إذا كلما زاد تعقد المشكلة زاد إحساس المدير بالضغط النفسي وزاد شعوره بضغط الوقت وكلما قلّل ذلك من درجة استجابته للأزمة.

تم إطلاق العديد من التعريفات على الازمة بالنظر إلى طبيعة الشخص الذي أطلق التعريف ومهامه والمدرسة التي تخرج منها:

– يرى Scher Mehorn أن الأزمة الإدارية هي مشكلة غير متوقعة قد تؤدي إلى كارثة إن لم يجر حلها بصورة سريعة.

– عرفها (اللوزي) بأنها كل موقف أو حدث يؤدي إلى أحداث تغيرات ايجابية وجادة في النتائج وهي حدث أو تراكم لمجموعة من أحداث غير متوقع حدوثها تؤثر في نظام المؤسسة أو جزء

منه وهي من الناحية العملية انقطاع عن العمل كليا أو جزئيا لمدة تطول أو تقصر لسبب معين يتبعها تأثر الكيان وتحوله (عالم الكتب الحديث، 2009).

– الدكتور نعيم إبراهيم الظاهر عرفها بأنها عبارة عن خلل يؤثر تأثيرا ماديا على النظام كله كما يهدد الافتراضات الرئيسية التي يقوم عليها النظام. وهي نتيجة نهائية لتراكم مجموعة من التأثيرات أو حدوث خلل مفاجئ يؤثر على المقومات الرئيسية للنظام وتشكل تهديدا صريحا وواضحا لبقاء المنظمة أو النظام نفسه.

– وزير خارجية الولايات المتحدة الأسبق هنري كيسنجر اعتبر الأزمة بأنها عرض (Symptom) لوصول مشكلة ما إلى المرحلة التي تسبق مباشرة الانفجار، مما يقتضي ضرورة المبادرة بحلها قبل تفاقم عواقبها.

– عرّفها ألستار بوخان (Alastair Buchan) بأنها تحدٍ ظاهر أو رد فعل بين طرفين أو عدة أطراف، حاول كل منهم تحويل مجرى الأحداث لصالحه.

– عرفها جبر على أنها تعني تهديدا خطرا متوقعا أو غير متوقع لأهداف وقيم ومعتقدات وممتلكات الأفراد والمنظمات والدول والتي تحد من عملية اتخاذ القرار.

– أما الشعلان فعرفها بأنها حالة توتر ونقطة تحول تتطلب قراراً ينتج عنه مواقف جديدة سلبية كانت أو إيجابية تؤثر على مختلف الكيانات ذات العلاقة (عبد العزيز، 2003).

– ويعرف قاموس رندام الأزمة بأنها ظرف انتقالي يتسم بعدم التوازن ويمثل نقطة تحول تحدد في ضوئها أحداث المستقبل التي تؤدي إلى تغيير كبير.

– معجم ويبستر فيعرف الأزمة بأنها نقطة تحول إلى الأفضل أو الأسوأ. وهي لحظة حاسمة، أو وقت عصيب، أي وضع وصل إلى مرحلة حرجة.

– يعرف بيبر (Bieber) الأزمة بأنها نقطة تحول في أوضاع غير مستقرة يمكن أن تقود إلى نتائج غير مرغوب فيها إذا كانت الأطراف المعنية غير مستعدة أو غير قادرة على احتوائها أو درء مخاطرها (السيد س، 2006).

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن الأزمة هي لحظة حرجة ونقطة تحول، أو موقف مفاجئ يؤدي إلى أوضاع جديدة تتسم بعدم الاستقرار، وتحدث نتائج غير مرغوب فيها، في وقت قصير، مما يستلزم مهارة عالية لإدارتها والتصدي لها، غير أن ذلك ليس بالأمر المتاح في كل الأوقات، فعادة أثناء الأزمة تكون الأطراف المعنية غير مستعدة، أو غير قادرة على المواجهة.

الفرع الثاني: أسباب الأزمات العالمية

تحدث الأزمة نتيجة لعدة أسباب وعوامل تساهم في بروزها وتطورها وأخدها منحى يوحي بالخطر وإذا ما أردنا معالجة أو مواجهة أزمة ما كان لزاما علينا معرفة مسبباتها بصورة دقيقة وإلا أصبحت العملية مجرد إهدار للوقت، الجهد والمال مما يؤدي الى تفاقم الأزمة.

ويمكن تحديد أربعة مستويات لأسباب الأزمة كما يلي: (عياصرية وبني احمد، **إدارة الصراع والازمات وضغوط العمل**، 2008)

- **أسباب خارجة عن قدرة الإنسان:** حيث لا يمكن التحكم فيها، ولا إضعافها، ولا إيقافها، ولا التنبؤ بها.
- **اسباب ترجع للإنسان:** كسوء الفهم، سوء التقدير، الإهمال، ضعف المراقبة والمتابعة...الخ.
- ضعف الإمكانات المالية، المادية، التكنولوجية والعسكرية.
- تعارض المصالح والأهداف والصراع على الموارد والسلطة.

وعلى كل حال لكل أزمة مقدمات تدل عليها وشواهد تشير إلى حدوثها ومظاهر أولية ووسطى ونهائية تفرزها، بل إن لكل فعل تداعيات وتأثيرات، وأيا كانت أسباب نشوء الأزمات فيمكن إظهارها في الشكل التالي:

الشكل رقم 1 – 1: أسباب نشوء الأزمات

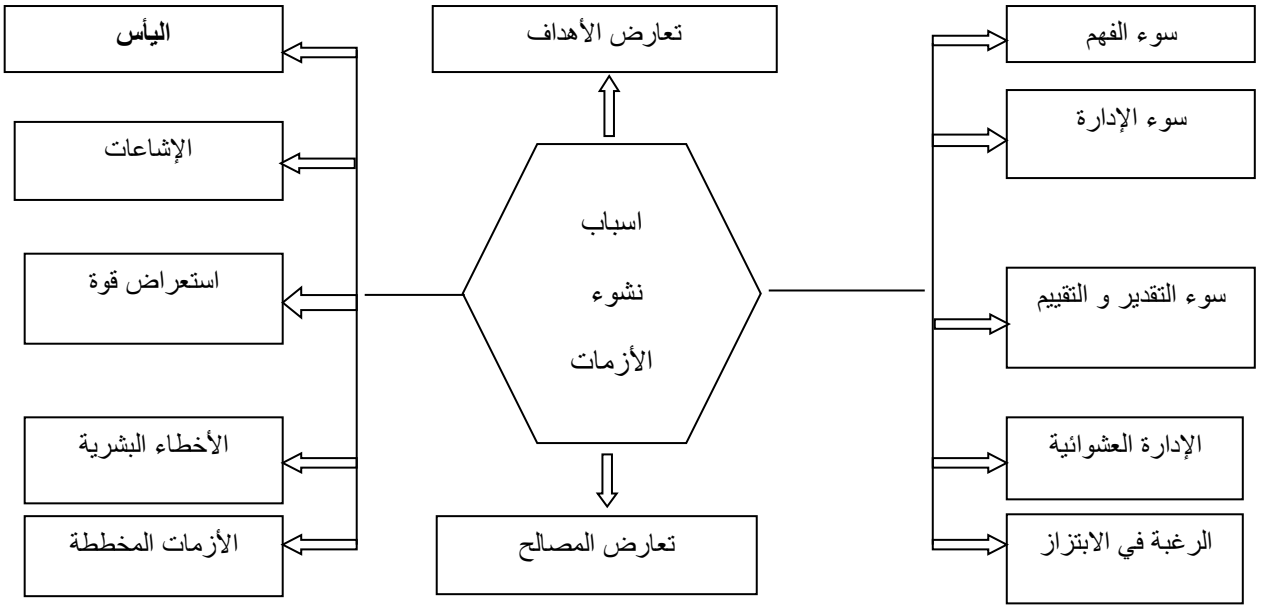

المصدر: (عياصرية وبني أحمد، **إدارة الصراع والأزمات وضغوط العمل**، 2008)

المطلب الثاني: خصائص الأزمات العالمية والنتائج المترتبة عليها

الفرع الأول: خصائص الأزمات العالمية

إن الأزمة كالمرض الذي يصيب الإنسان حيث يتسم بالفجأة، الألم، الفزع والقلق الذي يضع صاحبه تحت وطأة ضغط نفسي رهيب، لذلك وجب على الطبيب باعتباره مدير الأزمة اتخاذ القرارات الصائبة والحاسمة في ظل جملة من الضغوط المرافقة، وذلك قبل فوات الأوان وتدهور حالة المريض.

هناك مجموعة من الخصائص التي تتصف بها الأزمات العالمية نذكر منها ما يلي: (الفقيه، 2011)

– نقص المعلومات حولها لدى متخذ القرار، مما يؤدي الى الحيرة والقلق والخوف، إضافة الى عدم القدرة على التفرقة بين الأعراض والمشكلة الحقيقية والتعقيد والتداخل والتعدد في أسباب الأزمة وعناصرها.

– المفاجأة العنيفة التي تحدث عند انفجارها وتسارع الأحداث وتتابعها.

– تهديد الكيان الذي يواجه الأزمة.

– ضيق الوقت للتصرف تجاه الأزمة.

– جذب إنتباه جميع الأطراف ذات العلاقة بالكيان.

– ظهور بعض القوى التي تدعم الأزمة وتؤيد كل ما يقود الى تفاقمها، كأصحاب المصالح المعطلة او المؤجلة، اصحاب مشكلة سابقة لم تعالج بصفة جوهرية...الخ، مما يؤدي بهذه القوى إلى دعم الأزمة والمطالبة بضرورة إحداث تغيرات جوهرية في المنظمة.

– ظهور أعراض سلوكية في غاية الخطورة.

ويمكننا استنتاج خصائص الأزمات من الشكل التالي:

الشلك رقم 1 – 2: خصائص الأزمة

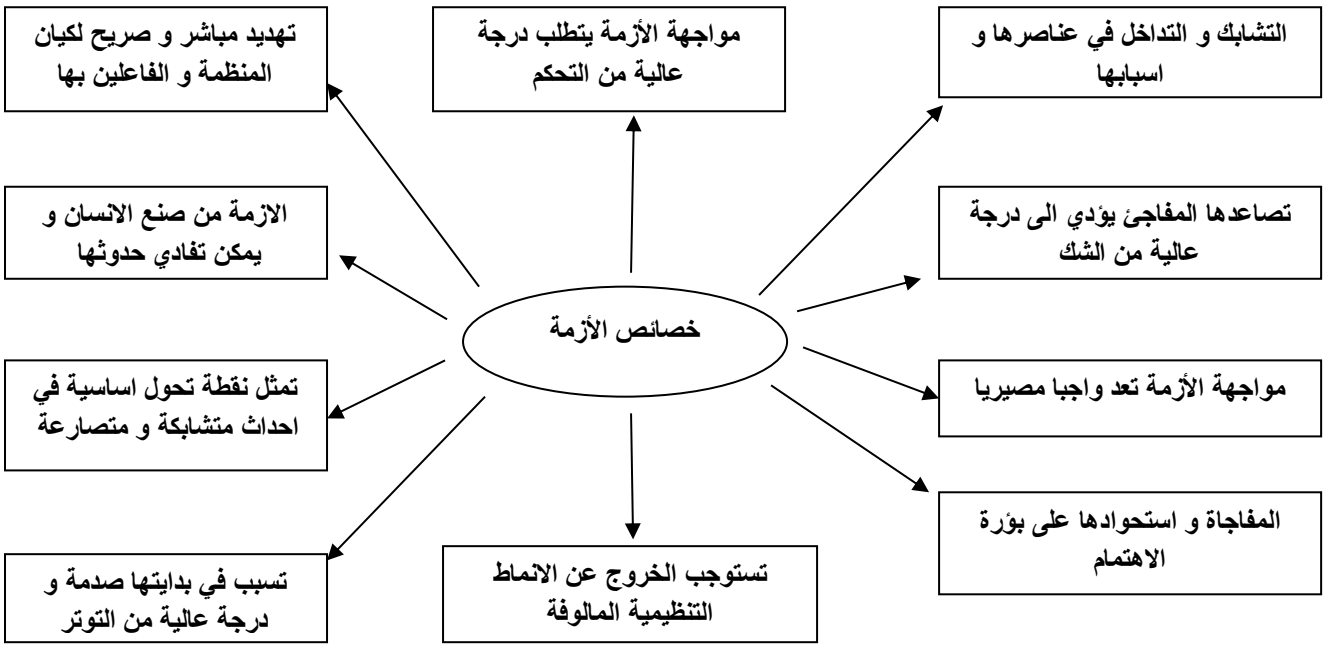

المصدر: (الصيرفي، 2006)

الفرع الثاني: النتائج المترتبة عن الأزمات العالمية

بعد انتهاء الأزمة تترك مجموعة من الآثار نذكر منها ما يلي:

– ضياع مدخرات المودعين وثرواتهم.

– ضعف الثقة في النظام المصرفي باعتباره وسيطًا بين المدخرين والمستثمرين.

– توقف الكثير من المشروعات، كما أن الكثير من الشركات العاملة لن تجد التسهيلات الائتمانية المطلوبة للحصول على متطلباتها التشغيلية، ويرتفع معدل إفلاس الشركات مما يؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة.

– تباطؤ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض قيمة الأصول الرأسمالية مما يدخل النظام

الاقتصادي في معضلة خصوصا عندما تستخدم هذه الأصول كضمان للقروض المصرفية.

– توقع حدوث عجز في الميزانية العامة للدولة خصوصا عندما تتدخل الحكومات في التأمين على الودائع أو تتحمل المسؤولية في الوفاء بها (صندوق النقد الدولي، بدون سنة نشر).

– عدم ثقة المستثمرين الأجانب في الاقتصاد الوطني، وإذا كانت لديهم استثمارات مباشرة أو غير مباشرة في محافظ الأوراق المالية فإنهم سيهرعون إلى سحب هذه الاستثمارات إلى خارج الدولة مما يشكل ضغطًا على أرصدة العملات الأجنبية وبالتالي يؤدى إلى تدهور أو إنهيار قيمة العملة الوطنية.

– تضاءل الثقة بالأنظمة الاقتصادية خاصة المالية منها والسياسية القائمة.

– انخفاض في الإنفاق العام والخاص وزيادة عجز الحساب وتفاقم في المديونية للخارج.

– تدهور في مؤشرات البورصات العالمية، وانخفاض في أسعار الأسهم وخاصة لكبريات الشركات متعددة الجنسيات، وبالتالي هبوط عام في الأسعار وحدوث بطالة.

– حدوث انخفاض في الدخل الوطني و انكماش في التجارة الخارجية.

– ازدياد معدل الطلب على الإعانات الاجتماعية من الحكومات.

– انخفاض المؤشر العام لثقة المستهلكين ومعدل استخدام الطاقة الإنتاجية (عويضة، **الازمة المالية العالمية وانعكاساتها الاقليمية**، 2015).

– ارتفاع حصيلة الموتى أو المصابين.

– ارتفاع معدلات الفقر وعدم المساواة على مستوى العالم.

– تضرر وإفلاس الشركات الأصغر حجما ومنشآت الأعمال الغير الرسمية والمشروعات التي ليس لديها سوى سبل وصول محدودة إلى سوق الائتمان الرسمي (مجموعة البنك الدولي، 2022).

المطلب الثالث: أنواع الأزمات العامية

1– الأزمات الاقتصادية المالية: تشمل الأزمات المالية على ثلاثة أنواع رئيسة يمكن حصرها في الآتي:

– **الأزمات المصرفية:** تعرف الأزمة المصرفية على أنها الحالة التي يواجه فيها بنك ما زيادة كبيرة ومفاجئة في طلب سحب الودائع أو أنها الحالة التي تكون فيها الالتزامات الموجودة في المؤسسات المالية والتي تكون الجزء الأكبر من النظام المصرفي تفوق قيمة الأصول المقابلة لها لدرجة أن يكون دخل النظام المصرفي غير كافي لتغطية نفقاته، وهناك من يرى بشكل أشمل أن

الأزمة المالية تنشأ أما عندما يكون البنك غير قادر على الوفاء بالتزاماته العاجلة تجاه دائنيه حتى لو كانت القيمة الحالية للأصول موجبة بمعنى انه لا يملك الأموال الكافية لمواجهة طلبات المودعين في لحظة ما، على الرغم من انه يمكن القيام بذلك في أوقات أخرى وتسمى هذه الحالة في الأدبيات المصرفية أزمة سيولة، أو تكون التزامات البنك تفوق القيمة الحالية للأصول و يكاد أن يكون البنك في حالة إفلاس فعلي وتسمى هذه الحالة بالإعسار (أحمد، 2011).

- **أزمات أسعار الصرف:** تعرف الأزمة المصرفية على أنها فقدان قدر كبير من الاحتياطات الدولية لدولة أو عندما تنخفض قيمة العملة، وتعرف أيضا على أنها الحالة التي تتغير فيها أسعار الصرف بسرعة بالغة بحيث تؤثر على قدرة العملة على أداء مهمتها كوسيط للمبادلة أو مخزن للقيمة، وتحدث تلك الأزمات عندما تتخذ السلطات النقدية في بلد ما قرار بتخفيض سعر العملة نتيجة لعمليات المضاربة وبتالي تحدث أزمة قد تؤدي إلى انهيار سعر تلك العملة (أحمد، 2011).

- **أزمات الديون الخارجية:** تعتبر أزمة الديون الخارجية والتي تفاقمت في الكثير من الدول خاصة النامية، وهذا مع بداية الثمانينات، من أهم التحديات التي تواجهها اقتصاديات هذه الدول. ولا شك أن هناك أثاراً اقتصادية وسياسية كثيرة ترتبت ولاتزال تترتب على الديون وأعباء خدمتها مثل الآثار على الاحتياطات الدولية، ميزان المدفوعات، التبعية...الخ.

وتحدث أزمة الديون إما عندما يتوقف المقترض عن السداد، أو عندما يعتقد المقرضون أن التوقف عن السداد ممكن الحدوث ومن ثم يتوقفون عن تقديم قروض جديدة، ويحاولون تصفية القروض القائمة وقد ترتبط أزمة الديون بدين تجاري (خاص)، أو دين سيادي (عام)، كما أن المخاطر المتوقعة بأن يتوقف القطاع العام عن سداد التزاماته، قد تؤدي إلى هبوط حاد في تدفقات رأس المال الخاص إلى الداخل، والى أزمة في الصرف الأجنبي (الفنيش، 2000).

وكمثال على ذلك أزمة 2008 حيث أدى تدهور الائتمان في السوق الأمريكي للقروض العقارية عالية المخاطر إلى وقوع أزمة سيولة كبرى في أسواق التمويل الآجل بين البنوك وفي هذه الأثناء تدخلت البنوك المركزية الرئيسية بالعديد من الإجراءات لتوفير السيولة للمؤسسات المتعثرة. وبدأت المؤسسات المالية الإعلان عن خسائر ضخمة ارتبط معظمها بالانكشاف في الأوراق المالية المتعلقة بالقروض العقارية. وواصلت الأزمة انتشارها مع ضعف السيولة في السوق وتباطؤ في الاقتصاد الامريكي. وعلى الرغم من ان الازمة المالية جاءت بدايتها كأزمة

مصرفية ومالية الا انها امتدت بآثارها الى العديد من القطاعات الاقتصادية الاخرى وانتشرت لتمس اغلب اقتصاديات العالم (عويضة، 2015).

2- الأزمة الصحية: هي تدهور الحالة الصحية لجزء من السكان مثل الاوبئة الكبرى التي تصيب بين عشرات الأشخاص وملايين الأشخاص يمكن ان يكون لها تكاليف اقتصادية واجتماعية وسياسية كبرى(dictionary-medical.fr)، كذلك هي حالة صعبة أو نظام صحي معقد يؤثر على البشر في منطقة أو عدة مناطق جغرافية، لتشمل الكوكب بأسره. للأزمات الصحية عموما آثار كبيرة على صحة المجتمع، والخسائر في الأرواح والاقتصاد. قد تنجم عن الأمراض أو العمليات الصناعية أو سوء السياسات. مثل أزمة جنون البقر وانفلونزا الطيور وازمة كوفيد – 19. وكمثال ايضا عن الأزمات الصحية أزمة كوفيد – 19 يعرف باسم فيروس المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة كورونا 2 (سارس – كوف – 2) ويسمى المرض الناتج عنه بفيروس كورونا المستجد أعلنت منظمة الصحة العالمية ان فيروس كورونا قد أصبح جائحة عالمية بدأ ظهوره في مدينة ووهان الصينية وفي غضون شهر انتشر الفيروس في جميع أنحاء العالم حيث أصيب به 762.791.152 شخص حول العالم وبلغت عدد الوافيات 6.897.025 شخص (احصائيات كورونا في العالم ليوم 16-04-2023). وهو أول وباء ينتشر مند الحرب العالمية الثانية وأدى انتشار هذا الوباء إلى النقص قي المعدات الطبية وإرهاق المرافق الصحية في جميع أنحاء العالم وحتى الدول المتقدمة، مما اجبر الحكومات على اتحاد قرارات صعبة بشأن الأشخاص الذين يجب انقاذهم وتكدست الجثث وأقيمت المشارح المؤقتة في الحدائق.

3- الأزمة السياسية: هي عبارة عن مواقف حرجة وكوارث سياسية صعبة لها تبعات خطيرة، وذلك في ظل عدم معرفة الأسباب والمسببات، ومن هي الجهات المتسببة في هذه الأزمات السياسية، وكذلك تنشأ الأزمة في ظل نقص من المعلومات وقلة من البيانات، وفي ظل تواجد الكثير من الضغوط الداخلية والخارجية على الحكومة ومؤسسات الدولة. وبالمقابل عجز الحكومة والمسؤولين عن تلبية الحاجات فتصاب القيادات العليا في الدولة بالضعف وبالشتات الفكري وعدم معرفة ما هو التصرف الصحيح في حل الأزمات فتلجأ لاستخدام القوة في الكثير من الأحيان، فبدلا من أن تعمل على انقاد الدولة من الكوارث والأزمات السياسية فإنها تقوم بزيادة الطين بلة وتقوم بالتخبط العشوائي للتغلب على هذه الأزمة في ظنها وإن كانت طريقة استخدام العنف والقوة طريقة قديمة تقليدية سابقة منبوذة انتهى عصرها مع انتهاء الدكتاتور هتلر وغيره (الحريري،

2012). مثل الصراع الأفغاني، الصراع في اليمن الحرب الأهلية في سوريا، والحرب الروسية الأوكرانية وبالحديث عن الحرب الروسية الأوكرانية التي اندلعت يوم 24 فيفري 2022 إثر حشد عسكري روسي واسع في شمالي أوكرانيا، شرقها وجنوبها تسببت هذه الحرب في أزمات عالمية اقتصادية وسياسية وخسائر بشرية بلغت 240 ألف ما بين مدني وعسكري من كلا الطرفين، بالإضافة الى خسائر مادية بلغت 70 % من مخزون روسيا من الصواريخ الصالحة للأهداف البرية و60 % من دباباتها القتالية و20 % من مدفعياتها
(www.aljazeera.net/encyclopedia، 2023).

4- أزمات تغير المناخ: ارتفعت انبعاثات الغازات التي سببت الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي في ثمانينيات القرن التاسع عشر وارتفعت في السنوات الأخيرة أيضًا، مما أدى إلى ارتفاع درجة حرارة الكوكب إلى أكثر من 1.1 درجة مئوية بالمقارنة مع الفترة الصناعية، وقد أدت هذه الأزمة لزيادة حدوث الكوارث المرتبطة بالمناخ؛ كإغراق القرى، وتشريد المجتمعات، وزيادة شدة العواصف التي تهدد الحياة امتداداً من جزر البهاما إلى جزر المحيط الهادئ ومن موزمبيق إلى الولايات المتحدة، ويستمر هذا الارتفاع في درجات الحرارة في زيادة الضغوطات الحالية، حيث تتوقع الأمم المتحدة أن أكثر من 212 مليون شخص قد يحتاجون الى المساعدات الإنسانية بسبب تغير المناخ.

وتعود اسباب أزمة تغير المناخ إلى:

- **أسباب بشرية:** تعدّ الأنشطة البشرية السبب الرئيسي لتغيّر المناخ وزيادة درجة حرارة الأرض على مدى الخمسين سنة الماضية، إذ أدّت الأنشطة الصناعية التي تعتمد عليها طبيعة الحياة الجديدة إلى رفع مستويات غازات الدفيئة – مثل: غاز ثاني أكسيد الكربون، والميثان، وأكسيد النيتروجين في الغلاف الجوي بشكل كبير جداً، فقد بدأ الإنسان منذ بداية الثورة الصناعية بحرق كميات متزايدة من الوقود الأحفوري، ممّا أدّى إلى تراكم غاز ثاني أكسيد الكربون (CO_2) في الجوّ، والذي ينتج من عملية الحرق التي تحدث بين الكربون والأكسجين في الهواء، بالإضافة إلى قطع الإنسان للأشجار، وتحويله لمساحات شاسعة من أراضي الغابات إلى أراضٍ زراعية، والعديد من الأنشطة الأخرى التي أدّت إلى الاحتباس الحراري، وفيما يأتي بعض أهمّ الأنشطة البشرية المسبّبة لتغيّر المناخ:

- إزالة الغابات تعدّ إزالة الغابات أحد الأسباب البشرية الرئيسية لتغيّر المناخ، إذ يزيل الإنسان

الأشجار في معظم الغابات لخلق مساحة للزراعة، وإنشاء المباني، وغير ذلك من الأنشطة، ممّا يساهم في حدوث الاحتباس الحراري، فالأشجار تستهلك غاز ثاني أكسيد الكربون في عملية البناء الضوئي، كما تخزّن الفائض منه لدعم نموّها وتطوّرها، وعند قطعها ينبعث ثاني أكسيد الكربون المخزّن فيها ليتراكم في الغلاف الجوي، بالإضافة إلى أنّ إزالة الغابات يؤثّر على أنماط هطول الأمطار على مستوى العالم، فللأشجار دور في منع حدوث الفيضانات والجفاف من خلال تنظيم هطول الأمطار، كما تساهم إزالة الغابات أيضاً في تغيّر طبيعة سطح الأرض، فتصبح مكشوفة أكثر لأشعة الشمس، ممّا يؤدّي إلى زيادة في امتصاص سطح الأرض للطاقة الحرارية، وهذا بدوره يسبّب الاحترار العالمي.

- **الزراعة تعدّ الزراعة Agriculture:** أحد أهمّ الأسباب البشرية لتغيّر المناخ، وذلك بسبب ما يتمّ فيها من إزالة الغابات لغاية استغلال أراضيها وتحويلها إلى أراضٍ زراعية، إلى جانب الممارسات الزراعية الحديثة – مثل اللجوء إلى الأسمدة الصناعية، واستخدام الآلات لتكثيف الإنتاج الزراعي – التي تعدّ من العوامل المساهمة بشكل كبير في زيادة انبعاث غازات الدفيئة، وحدوث الاحتباس الحراري، وتغيّر المناخ، عدا عن الكميات الكبيرة من الغازات التي تُطلق خلال المراحل المتعدّدة المتعلّقة بإنتاج الغذاء، والتي تشمل التحضير، والتخزين، والمعالجة، والتغليف، والنقل، أمّا في مجال تربية الماشية فينتج غاز الميثان من أجساد بعض الحيوانات بسبب عملية التخمّر المعوي التي تحدث أثناء هضم الطعام، بالإضافة إلى الانبعاثات الكبيرة لهذا الغاز من حقول زراعة الأرز، ويجدر بالذكر أنّ النفايات الكيميائية التي تنتج عن بعض الممارسات الزراعية تساهم في تغيّر المناخ من خلال ما تتسبّب به من فقدان التنوّع الحيوي، وتسريع تآكل التربة، وزيادة حموضة مياه المحيطات.
- **التصنيع ترتبط الثورة الصناعية وأنشطة التصنيع المختلفة Industrialization:** بالآثار البيئية الضارّة التي تسبّب التغيّرات المناخية، إذ أدّت الابتكارات التكنولوجية الحديثة إلى استبدال العمالة البشرية بآلات تستهلك كميات كبيرة من الطاقة، ومع زيادة التصنيع ازداد استخدام الوقود، ممّا نتج عنه الكثير من الانبعاثات المباشرة وغير المباشرة لغازات الدفيئة، وقد رافق نموّ الأنشطة الصناعية انتقال الناس إلى المناطق الحضرية بحثاً عن عمل، ممّا ساهم في اكتظاظ السكان، وزيادة التلوّث، بالإضافة إلى ما تسبّب به التوسّع العمراني الهائل من إزالة الغابات، وبالتالي زيادة تراكم غازات الدفيئة في الغلاف الجوي، وحدوث الاحتباس الحراري، وتغيّر المناخ.

– **أسباب طبيعية:** مرّ بها كوكب الأرض قبل وقت طويل من وجود البشر بتغيّرات مناخية طبيعية، ولكن تشير الدراسات إلى أنّ الاحترار المناخي الحالي لا يمكن أن يُعزى للأسباب الطبيعية وحدها، فتأثيرها ضئيل جداً ولا يفسّر الاحترار السريع الذي تشهده الأرض في العقود الأخيرة، أي أنّ السبب الرئيسي لتغيّر المناخ هو الأنشطة البشرية، وما ينتج عنها من انبعاثات غازات الدفيئة، ومع ذلك فهناك العديد من الأسباب الطبيعية التي تؤدّي أيضاً إلى تغيّر المناخ، مثل التأثيرات والدورات الطبيعية التي تمرّ بها الأرض، وفيما يأتي بعض منها:

- **الإشعاع الشمسي (Solar Irradiance):** أثّرت الطاقة المتغيّرة من الشمس في الماضي على درجة حرارة الأرض، ولكنّها لم تكن كافية لتغيير المناخ، فأي زيادة في الطاقة الشمسية ترفع من حرارة الغلاف الجوي للأرض، ولكنّها تتسبّب باحترار الطبقة السفلية منه فقط.
- **الانفجارات البركانية (Volcanic Eruptions):** تطلق البراكين بعض الغازات الدفيئة مثل غاز ثاني أكسيد الكربون، ولكن كميته تكون أقلّ بخمسين مرّة من الكمية التي تنتجها الأنشطة البشرية، ولذلك لا تعدّ البراكين السبب الرئيسي للاحتباس الحراري، وفي المقابل قد يكون لها تأثيراً مختلفاً على مناخ الأرض، فالجزيئات الصغيرة المسمّاة بجزيئات الهباء الجوي (Aerosol Particles) التي تُطلقها البراكين تساهم في تبريد الأرض، ولذلك يعدّ التأثير السائد للانفجارات البركانية هو التبريد وليس الاحترار.
- **دورات ميلانكوفيتش (Milankovitch cycles):** هي التغيّرات القليلة التي تحصل لميلان محور كوكب الأرض ومساره أثناء دورانه حول الشمس، إذ تؤثّر هذه التغييرات على كمية ضوء الشمس الساقط على الأرض، ممّا يتسبّب في تغيير درجة حرارة الأرض، إلّا أنّ هذه الدورات تحدث على مدى عشرات أو مئات الآلاف من السنين، ومن غير المحتمل أن تكون المسبّب للتغيّرات الكبيرة التي نشهدها اليوم في مناخ الأرض.
- **ظاهرة التذبذب الجنوبي(ENSO):** هي دورة مناخية تحدث بسبب النمط المتغيّر لدرجة حرارة المياه في المحيط الهادئ، وتُعرف مرحلة الزيادة في درجة حرارة البحر بالنينو(El Niño)، بينما تُعرف مرحلة التبريد بالنينا(La Niña)، ويكون تأثير هذه الأنماط على درجة الحرارة العالمية لفترة قصيرة من الوقت، أي لأشهر أو سنوات، ولا تفسّر الاحترار المستمرّ الذي يحدث اليوم (Denchak، 2017).

أبرز الغازات المسبّبة لتغيّر المناخ يبيّن ما يأتي بعض من أهمّ الغازات التي تساهم في ظاهرة الاحتباس الحراري وتغيّر المناخ:

– **بخار الماء (Water vapor):** يعدّ بخار الماء من أكثر الغازات الدفيئة وفرة، ويتميّز أنّه يزداد مع ارتفاع درجة حرارة الغلاف الجوي للأرض، وبالتالي تزداد احتمالية حدوث السحب وهطول الأمطار، ممّا يجعلها إحدى النتائج المباشرة لتأثير الاحتباس الحراري.

– **ثاني أكسيد الكربون (Carbon dioxide):** يُطلق غاز ثاني أكسيد الكربون إلى الغلاف الجوي من خلال العمليات الطبيعية؛ مثل التنفّس، وثوران البراكين، أو بفعل الأنشطة البشرية؛ مثل إزالة الغابات، وحرق الوقود الأحفوري، فقد تسبّب الإنسان بزيادة تركيز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي بنسبة 47%، ممّا تسبّب بتغيير طويل الأمد على المناخ.

– **الميثان (Methane):** هو غاز هيدروكربوني ينتج من المصادر الطبيعية، والأنشطة البشرية، مثل تحلّل النفايات، كما ينتج من الزراعة، أو من عملية هضم الطعام الذي تقوم به الحيوانات المجترّة، أو تحلّل المخلفات العضوية للحيوانات، ويعدّ الميثان أكثر تأثيراً كغاز دفيئة من ثاني أكسيد الكربون، ولكنّه يتوفّر بتركيز أقلّ في الغلاف الجوي.

– **أكسيد النيتروجين (Nitrous oxide):** ينتج أكسيد النيتروجين من بعض الممارسات، مثل استخدام الأسمدة الصناعية والعضوية في الزراعة، واحتراق الوقود الأحفوري، وعملية إنتاج حمض النيتريك، وغيرها من المصادر، ويُعرف أكسيد النيتروجين بتأثيره القوي كأحد الغازات الدفيئة.

– **مركّبات الكلوروفلوروكربون (Chlorofluorocarbons):** هي مركّبات اصطناعية تستخدم في العديد من التطبيقات، وقد مُنع وتحدّد إنتاجها وإطلاقها للغلاف الجوي بموجب اتّفاقية دولية؛ لما لها من تأثير مدمّر على طبقة الأوزون، ولأنّها أيضاً من الغازات الدفيئة. نظرة عامة عن تغيّر المناخ تشكّل ظاهرة تغيّر المناخ تهديداً على مستوى العالم؛ لما لها من آثار كبيرة وواسعة النطاق، فعلى الرغم من أنّ كوكب الأرض تعرّض لتغيّرات طبيعية في درجات الحرارة على مدى عشرات الآلاف من السنين، إلّا أنّ معدّل الارتفاع الحالي في متوسّط درجة حرارة سطحه غير مسبوق (Sciama،2010).

ولتفادي الأزمات والتقليل من حدتها يجب وضع خطة للتأهب في حالة الطوارئ المفاجئة من خلال إدارة الأزمات بالإنجليزية Crisis Manageme وهي الاستعداد لما قد لا يحدث والتعامل مع ما حدث. لا يخفى على المتابع لسير الأحداث بخاصة السياسية منها ما للأزمات بكل أنواعها

من دور في تاريخ الشعوب والمجتمعات سواء على صعيد الهدم أو البناء، وقراءة متأنية لدور الأزمة بشكل عام يفضي بنا إلى تلمس خيط يقودنا إلى حقيقة مفادها ان المجتمعات التي اعتمد الهرم القيادي فيها على فرق خاصة وكفاءة في التعامل مع الأزمات كانت أصلب عودا وأكثر على المطاوعة والاستمرار من قريناتها التي انتهجت أسلوبا مغايرا تمثل بالتصدي المرتجل والتعامل بطرق غير مدروسة سلفا مع بؤر الصراع والتوتر ما أدى بالتالي إلى ضعفها وتفككها، فالأزمات ظاهرة ترافق سائر الأمم والشعوب في جميع مراحل النشوء والارتقاء والانحدار. في الأحداث التاريخية الكبرى نجد انه بين كل مرحلة ومرحلة جديدة ثمة أزمة تحرك الأذهان وتشعل الصراع وتحفز الإبداع وتطرق فضاءات بكر تمهد السبيل إلى مرحلة جديدة، غالبا ما تستبطن بوادر أزمة أخرى وتغييرا مقبلا آخر، وكان لنمو واتساع، المجتمعات ونضوب الموارد المتنوعة وشدة المنافسة السياسية والاقتصادية الكلمة الفصل في طول حياة الأزمات إلى حد أصبح تاريخ القرن السابق على سبيل المثال يشكل سلسلة من أزمات تتخللها مراحل قصيرة من الحلول المؤقتة، ومن هنا فقد نشأت أفكار جدية من أجل دراسة وتحليل الأزمة ومحاولة الخروج منها بأقل الخسائر وتأخير الأزمة اللاحقة إن تعذر تعطيلها. وتعتبر الأزمة باعتبارها نقطة تحول، أو موقفا مفاجئا يؤدي إلى أوضاع غير مستقرة، وتحدث نتائج غير مرغوب فيها، في وقت قصير، وتستلزم اتخاذ قرار محدد للمواجهة، في وقت تكون فيه الأطراف المعنية غير مستعدة أو غير قادرة على المواجهة (الحسيني، 1999).

وهناك عدة متطلبات لإدارة الأزمات نذكر منها ما يلي:

- **التخطيط للأزمات:**

التخطيط متطلب أساسي مهم في عملية إدارة الأزمات حيث أن أفعالنا ما هي إلا رد فعل وشتّان ما بين رد الفعل العشوائي ورد الفعل المُخطط له فمعظم الأزمات تتأزم لأنها أخطاء بشرية وإدارية وقعت بسبب غياب القاعدة التنظيمية للتخطيط فإن لم يكن لدينا خطط لمواجهة الأزمات فإن الأزمات سوف تنهي نفسها بالطريقة التي تريدها هي لا بالطريقة التي نريدها نحن. من خلال ما تقدم يتضح لنا أن التدريب على التخطيط للأزمات يُعد من المسلّمات الأساسية في المنظمات الناجحة فهو يساهم في منع حدوث الأزمة أو التخفيف من آثارها وتلافى عنصر المفاجآت المصاحب لها. أيضًا يتبين لنا أن التخطيط يتيح لفريق عمل إدارة الأزمات القدرة على إجراء رد

فعل منظم وفعّال لمواجهة الأزمة بكفاءة عالية الاستعداد لمواجهة المواقف الطارئة غير المخطط لها التي قد تصاحب الأزمة (كردي، 2011).

- نظام اتصالات داخلي وخارجي:

أن أهمية وجود نظام اتصالات داخلي وخارجي فعّال يساعد على توافر المعلومات والإنذارات في وقت مبكر. حيث أنه قد انتشرت تكنولوجيا نظم المعلومات الجغرافية انتشارًا واسعًا وسريعًا على المستوى العالمي، خاصة في الدول المتقدمة خلال السنوات القليلة السابقة، كإحدى الوسائل الهامة المستخدمة في دعم اتخاذ القرار في المجالات المختلفة. فعلى سبيل المثال يمكن الاستفادة من جميع هذه الجهود والإمكانيات في بناء نظام معلومات متكامل للإنذار المبكر والتنبؤ بمخاطر السيول، حيث تعتبر السيول وما يترتب عنها من أخطار من أهم مشاكل البيئة الطبيعية في الصحاري العربية بصفة خاصة". تعقيبًا على المقال نرى أنه في الوقت الذي يتحدث فيه العلماء عن دور نظم المعلومات الجغرافية في التقليل من كوارث السيول عن طريق تنبئها بأحوال الطقس وبالتالي تفادي الكوارث الطبيعية لدى المنظمات وعن وجود مراكز التنبؤ والإنذار التابعة للمنظمات ووجود نظام الاتصالات السلكية واللاسلكية الواسع النطاق الذي يسمح لجميع المنظمات بتبادل البيانات والمعلومات من الأرصاد الجوية والذي يضمن التأهب ونشر التوقعات والإنذارات في توقيت مناسب لتفادي الأزمات، أضف إلى ذلك التجربة اليابانية في النجاح والتغلب على أقسى أنواع الكوارث الطبيعية وهي الزلازل تثبت ونحن نعاني من سيول خطورتها ليست أخطر من الزلازل (سعيد، 2006).

- التنبؤ الوقائي:

يجب تبني التنبؤ الوقائي كمتطلب أساسي في عملية إدارة الأزمات من خلال إدارة سبّاقة وهي الإدارة المعتمدة على الفكر التنبؤي الإنذاري لتفادي حدوث أزمة مبكراً عن طريق صياغة منظومة وقائية مقبولة تعتمد على المبادأة والابتكار وتدريب العاملين عليه ثبت صحة الفرضية هذه القائلة بأن طبيعة ومستويات الجاهزية في المنظمة تجاه الأزمات تتناسب طرديًا مع واقع الاتجاهات الوقائية أو العلاجية لدى العاملين في تلك المنظمة. حيث تم اثبات التناسب الطردي بين الحل الوقائي للأزمات والقدرة على مواجهة الأزمات بمستوى جاهزية عال. والحاجة لبلورة وتنفيذ برامج توعوية وقائية وعلاجية وتدريب للعاملين في مجال إدارة الأزمات على هذه البرامج.

مثال ذلك مشكلة الجراد وأثره التدميري الذي قد يتحول إلى ازمة موسمية. أيضًا أن النجاح في عملية إدارة الأزمات يتطلب عدة عوامل منها: (الأعرجي، بدون سنة نشر).

1/ إيجاد وتطوير نظام إداري مختص يمكّن المنظمة من التعرف على المشكلات وتحليلها ووضع الحلول لها بالتنسيق مع الكفاءات المختصة.

2/ العمل على جعل التخطيط للأزمات جزءًا هامًا من التخطيط الاستراتيجى.

3/ ضرورة عقد البرامج التدريبية وورش العمل للموظفين في مجال إدارة الأزمات.

4/ ضرورة التقييم والمراجعة الدورية لخطط إدارة الأزمات واختبارها تحت ظروف مشابهة لحالات الأزمات وبالتالي يتعلم الأفراد العمل تحت الضغوط.

5/ التأكيد على أهمية وجود نظام فعّال للإنذار المبكر.

6/ ضرورة عقد البرامج التدريبية وورش العمل للموظفين (دقامسة والاعرجي، 2000).

المبحث الثاني: مدخل مفاهيمي وتعريفي بالأمن الغذائي

قالو قديما من لا يملك سلاحه وغداءه لا يملك قرار، لذلك يقع الأمن الغذائي ضمن أولويات الأمن الإستراتيجي للدول وهو أحد أهم القضايا الشائكة في الوطن العربي فالاستقلال الغذائي لا يقل أهمية عن الاستقلال السياسي فهو يحمي الدولة من التبعية ويجعلها في مأمن عن الضغوط الخارجية والأزمات العالمية.

المطلب الأول: تعريف الأمن الغذائي ومؤشراته

الفرع الأول: تعريف الامن الغذائي

قرر المجتمع الدولي إبان الحرب العالمية الثانية تأسيس منظمة متخصصة للأمن الغذائي العالمي سميت بـ Organization Agriculture & Food وتضمن دستور المنظمة السعي إلى تحقيق مجموعة أهداف أهمها: تحسين مستويات التغذية والمعيشة، تحسين ظروف سكان الريف.

وبعد تعرض العالم إلى أزمة غذاء عالمية، خلال الفترة 1972 – 1974، انعقد على أثرها مؤتمر الغذاء العالمي في عام 1974 وركز على أولوية الأمن الغذائي العالمي من خلال زيادة استقرار الإنتاج، وفي عام 1983 تم توسيع مفهوم الأمن الغذائي ليشمل مفهوم القدرة على الحصول على الغذاء بالإضافة إلى مفهومي التوفر والاستقرار، وفي عام 1992 عقد المؤتمر العالمي حول التغذية وأضاف مفهوما جديدا للأمن الغذائي وهو كفاءة استخدام الغذاء، وأصبح حق الإنسان في غذاء مناسب ضمن حقوق الإنسان التي أقرها المجتمع الدولي ومنذ ذلك الحين أصبح المفهوم المتفق عليه عالميا للأمن الغذائي يدور حول المفهوم الذي استقرت عليه منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) بأنه "يتحقق عندما يتوفر لكل الأفراد بالكمية والنوعية اللازمة في كل الأوقات مع القدرة على الحصول على قدر كاف وآمن وذي قيمة غذائية من الطعام لتلبية احتياجاتهم وفق تفضيلاتهم بصورة مستمرة، من أجل حياة تتسم بالصحة والنشاط" (عطية، 2008).

وتطور مفهوم الأمن الغذائي بإنشاء وكالات ثنائية من قبل البلدان المانحة مثل الولايات المتحدة وكندا لشحن فوائضها الزراعية إلى البلدان المحتاجة. وبحلول ستينيات القرن العشرين، كان هناك إدراك متزايد بأن المعونة الغذائية يمكن أن تعرقل بالفعل التقدم الذي أحرزته البلدان فيتحقق الاكتفاء الذاتي، وبالتالي ولد مفهوم الغذاء مقابل التنمية في عام 1963، إلا أن فترة السبعينيات عرفت أزمة الغذاء، ولمواجهة ذلك وضعت كثير من الدول خطط تأمين لضمان

الحصول على الإمدادات الغذائية، مما أدى إلى تعزيز التنسيق بين المنظمات المانحة وتحسين سبل رصد الحالة على أرض الواقع في البلدان المستقبلة. وبالتالي أعيد تعريف مفهوم الأمن الغذائي في مؤتمر الأغذية العالمي في روما سنة 1974 على أنه "توافر إمدادات غذائية عالمية كافية من المواد الغذائية الأساسية في جميع الأوقات للحفاظ على التوسع المطرد في الإنتاج والأسعار (Marion, 2011).

وفي عام 1986 نشر البنك الدولي تقريره الموسوم بـ "الفقر والمجاعة" الذي عرف فيه الأمن الغذائي بأنه "وصول جميع الناس في جميع الأوقات إلى ما يكفي من الغذاء لحياة نشطة وصحية". فقد تركز تعريفه على الديناميات الزمنية لانعدام الأمن الغذائي. وعرض التمييز بين انعدام الأمن الغذائي المزمن، المرتبط بمشاكل الفقر المستمر أو الهيكلي وانخفاض الدخل، وانعدام الأمن، الناجم عن الكوارث الطبيعية أو الانهيار الاقتصادي أو النزاعات (World Bank, 1986).

وحسب تعريف منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو) سنة 1996 عرف الأمن الغذائي بتوفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمتين للوفاء باحتياجاتهم بصورة مستمرة من أجل حياة صحية ونشطة". ويختلف هذا التعريف عن المفهوم التقليدي للأمن الغذائي الذي يرتبط بتحقيق الاكتفاء الذاتي باعتماد الدولة على مواردها وإمكاناتها في إنتاج احتياجاتها الغذائية محليا. وهذا الاختلاف يجعل مفهوم الأمن الغذائي حسب الفاو أكثر انسجاما مع التحولات الاقتصادية، وما رافقها من تحرير التجارة الدولية في السلع الغذائية (صندوق النقد العربي، 2016).

ثانيا: المِفاهيم المرتبطة بالأمن الغذائي

لا يزال مفهوم الأمن الغذائي يتداخل إلى حد كبير مع طائفة من المفاهيم التي تقترن به أو تتشابه معه مما زاد من صعوبة الباحثين في إيجاد تعريف موحد وملائم. ولهذا سنحاول أن نبين معنى هذه المصطلحات، إثراء للمحتوى وتجاوزا لمشكل الاختلاط المفاهيمي واللبس الذي قد يقع فيه القارئ في حالة عدم تحديدنا لمعاني هذه المصطلحات القريبة كلها من مفهوم الأمن الغذائي:

- **الفجوة الغذائية:** مقدار الفرق بين ما تنتجه الدولة ذاتيا وما تحتاجه من الغذاء، وبالتالي فهو تلك الكمية من المواد الغذائية التي يحتاجها البلد الواحد ولا يستطيع توفيرها محليا، بل يلجأ ويسعى إلى إشباعها عن طريق الاستيراد من الخارج (عميش، 2014).

الفجوة الغذائية = الاستهلاك الغذائي – الإنتاج الغذائي المحلي

– **الاكتفاء الذاتي:** هنالك التباس بين مفهوم الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي، لذا من الضروري التفرقة بين المفهومين. فالاكتفاء الذاتي هو: قدرة أي بلد على القيام بالحاجات الغذائية الأساسية لكل السكان، من خلال تخصيص الموارد الزراعية المتاحة لإنتاج المواد الغذائية محليا. بغض النظر عن اعتبارات الميزة النسبية. ويقصد بها قدرة الدولة على الاعتماد الكلي على الإمكانيات الخاصة للبلد في إنتاج كل حاجاته الغذائية داخل البلد (عبد الله سليمان، 2014).

فالاكتفاء الذاتي مفهوم يمكن قياسه، وذلك بنسبة الإنتاج المحلي إلى الاستهلاك الوطني على الشكل التالي:

الاكتفاء الذاتي = الإنتاج الوطني / المتاح من الغذاء × 100

لذلك يمكن النظر إلى مفهوم الاكتفاء الذاتي باعتباره أضيق من مفهوم الأمن الغذائي حيث يسعى الأول على عدم اللجوء إلى العالم الخارجي، ومحاولة التخلي عن الاستيراد، بينما يسعى الثاني إلى قياس قدرة الدولة على توفير غذاء ملائم لمواطنيها، عن طريق الإنتاج الوطني أو الاستيراد، وهناك أمثلة عن هذه الحالات كالهند، واندونيسيا والسعودية، حيث اكتفت بإنتاجها الوطني، خاصة في ميدان الحبوب في الحالة الأولى، واليابان والنرويج مثلا في الحالة الثانية. وبالتالي لا يعتبر الاكتفاء الذاتي ضمانا لتحقيق الأمن الغذائي في أغلب الأحيان، فهو مفهوم سياسي أكثر منه مفهوم اقتصادي.

– **أمان الغذاء:** تعرف منظمة الصحة العالمية أمان الغذاء بأنه "جميع الظروف والمعايير الضرورية خلال عمليات إنتاج، وتصنيع، وتخزين، وتوزيع، وإعداد الغذاء، اللازمة لضمان أن يكون الغذاء آمنا، موثوقا به، وصحيا، وملائما للاستهلاك الآدمي (السيد م.، 1998).

ويذكرنا علم التسويق في مجال السلع الغذائية أن الاهتمام في المرحلة الأولى كان منصبا على توفير السلع الغذائية، أي أن الاهتمام كان منصبا على الكم لأن الطلب يفوق العرض. ثم بدأت بعد ذلك مرحلة الاهتمام بالجودة والنوعية أو الموازنة بين الكم والكيف في السلع الغذائية.

وحاليا في المرحلة الأخيرة بدأ التركيز على الأبعاد الصحية للسلع الغذائية أو ما يعرف بأمان الغذاء، وزاد هذا الاهتمام أكثر بعد ظهور مرض جنون البقر والحمى القلاعية وما أحدثاه من تخوف عالمي.

– **انعدام الأمن الغذائي الحاد:** هو انعدام الأمن الغذائي الذي يوجد في منطقة محدَّدة عند نقطة زمنية محدَّدة وبدرجة من الشدة تُهدِّد الحياة أو سُبل العيش أو كليهما معًا، بصرف النظر عن أسبابه أو سياقه أو مدته. وهو مجدٍ لإعطاء توجيهات استراتيجية للإجراءات التي تركز على الأهداف القصيرة الأجل لمنع انعدام الأمن الغذائي الشديد أو التخفيف من حدته أو خفضه.

– **الجوع:** هو شعور غير مريح أو مؤلم سببه عدم استهلاك طاقة غذائية كافية. الحرمان من الغذاء. ومصطلح الجوع هو مرادف للنقص التغذوي المزمن، ويجري قياسه بواسطة معدل انتشار النقص التغذوي.

– **سوء التغذية:** هو حالة فسيولوجية غير طبيعية يُسببها نقص المغذيات الكبيرة و/أو المغذيات الدقيقة أو عدم توازنها أو الإفراط في تناولها. ويشمل سوء التغذية نقص التغذية (التقزم والهزال لدى الأطفال، ونقص الفيتامينات والمعادن) فضلًا عن الوزن الزائد والسمنة.

– **انعدام الأمن الغذائي المعتدل:** هو مستوى شدّة انعدام الأمن الغذائي الذي يواجه عنده الأفراد عدم يقين إزاء قدرتهم على الحصول على الأغذية ويضطرون معه، في أوقات معينة من السنة، إلى خفض جودة و/أو كمية الأغذية التي يتناولونها بسبب نقص الأموال أو سواها من الموارد. وهو يشير إلى عدم الحصول بشكل مستمر على الأغذية، ممّا يقلّص جودة النمط الغذائي ويخلّ بالأنماط المعتادة لاستهلاك الأغذية. ويجري قياسه بالاستناد إلى مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي.

– **انعدام الأمن الغذائي الشديد:** هو مستوى شدّة انعدام الأمن الغذائي حيث تكون الأغذية في وقت ما من السنة قد نفدت بالنسبة إلى الأفراد أو عانوا خلاله من الجوع، أو في أشدّ الحالات، أمضوا يومًا أو أكثر من دون غذاء. ويجري قياسه بالاستناد إلى مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي.

– **النقص التغذوي:** هو الحالة التي يكون فيها استهلاك الأغذية المعتاد للفرد غير كافٍ لتوفير كمية الطاقة الغذائية اللازمة للحفاظ على حياة طبيعية موفورة النشاط والصحة. ويستخدم معدل انتشار النقص التغذوي لقياس الجوع.

– **انعدام الأمن الغذائي:** الحالة التي يفتقر فيها الأشخاص إلى إمكانيات الوصول إلى الكميات الكافية من الأغذية المأمونة والمغذّية لضمان نمو وتنمية طبيعيين وحياة مفعمة بالنشاط والصحة. قد يأتي نتيجة عدم توفر الأغذية أو عدم كفاية القدرة الشرائية أو التوزيع غير الملائم أو استخدام

الأغذية بشكل غير مناسب على صعيد الأسر. ويعتبر انعدام الأمن الغذائي إلى جانب تقهقر أوضاع الصحة والإصحاح وممارسات الرعاية والإطعام غير المناسبة، الأسباب الأساسية للحالات التغذوية السيئة. وقد يكون انعدام الأمن الغذائي مزمنا موسميا او انتقاليا (www.fao.org/hunger/glossary/ar).

الفرع الثاني: مؤشرات الأمن الغذائي

1- كفاية الإمدادات الغذائية (Availability): من حيث الكم والنوع، تأخذ الدولة بعين الاعتبار كيفية توفير حاجة السكان من الغذاء سواءا كان ذلك محليا أو خارجيا، خاصة في ظل الزيادة العالمية في معدلات النمو السكاني.

2- القدرة على الحصول على الأغذية (Accessibility): تعتبر من المحاور الهامة في تحقيق الأمن الغذائي، لأنه حتى إذا توافرت كميات كافية من الأغذية فإن أفارد المجتمع يحتاجون إلى فرص للحصول على هذه الأغذية من الناحية المادية والاقتصادية.

3- الأمان(Safty): يتمثل في الاعتبارات المتعلقة بالنوعية والمواصفات التي تضمن سلامة الغداء.

4- الاستقرار(Stability): يتمثل في الاستدامة والتوصل للأبعاد الثلاثة السابقة (كفاية الإمدادات الغذائية، القدرة على الحصول الأغذية، الأمان) عبر مختلف الفترات الزمنية دون التعرض للتقلبات أو الأزمات، وذلك وفق ما يتبع من السياسات والبرامج والتدابير ذات العلاقة (وحيد علي، 2012).

المطلب الثاني: مقومات الأمن الغذائي وأبعاده

الفرع الاول: مقومات الامن الغذائي

تأثر الأمن الغذائي لعدد كبير من الأشخاص عبر البلدان بسبب عدة عوامل، إلى جانب الاختلافات في المعايير الاقتصادية، تتحكم هذه العوامل بشكل مباشر في نوع وكمية الغذاء المنتج، وبسببها يتأثر جانب الأمن الغذائي في العديد من البلدان، مما يؤدي إلى حدوث العديد من الاضطرابات وأحد هذه الاضطرابات يسمى انعدام الأمن الغذائي، فيما يأتي مقومات الأمن الغذائي والعوامل التي تتحكم فيه:

- الخصائص الجغرافية والبيئية والمناخية للدولة يرجح الخبراء إلى أن تغير المناخ يؤدي إلى إضعاف التقدم المستمر في مجال الأمن الغذائي العالمي من خلال اضطرابات الإنتاج التي

تؤدي إلى قيود التوافر المحلي وزيادة الأسعار، بالإضافة إلى توقف قنوات النقل وتراجع سلامة الأغذية وأسباب أخرى الخصائص الجغرافية والبيئية والمناخية للدولة يرجح الخبراء إلى أن تغير المناخ يؤدي إلى إضعاف التقدم المستمر في مجال الأمن الغذائي العالمي من خلال اضطرابات الإنتاج التي تؤدي إلى قيود التوافر المحلي وزيادة الأسعار، بالإضافة إلى توقف قنوات النقل وتراجع سلامة الأغذية وأسباب أخرى. كما يمكن أن يؤثر تغير المناخ على توافر الغذاء والوصول إليها واستخدامه واستقراره بمرور الوقت، يمكن أن تؤدي القيود في أي وقت إلى انعدام الأمن الغذائي من خلال أنشطة النظام الغذائي بما في ذلك إنتاج الغذاء ونقله وتخزينه.

– توفر الأراضي الزراعية والمراعي يعتمد الأمن الغذائي إلى حد كبير على الممارسات الزراعية في بلد ما، ويجب الاهتمام بالممارسات الزراعية بشكل أساسي، لذلك فإن برنامج الزراعة والأمن الغذائي موجود لدعم الإنتاج الزراعي للمزارعين، وهذا هو أحد برامج الأمن الغذائي الموجودة لدعم التحسينات الزراعية من خلال تقديم طرق مبتكرة للإنتاج للمزارعين في جميع أنحاء العالم. نظرًا لأن سوء التغذية هو إحدى المشاكل الرئيسية التي تنتج عن المساواة الاقتصادية بين المجتمعات ويتم العمل على هذا البرنامج في إطار ممارسة الأمن الغذائي العالمي ويهدف إلى تحسين تغذية المتضررين (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2016).

– توافر الموارد البشرية والمصادر المائية الماء هو مفتاح الأمن الغذائي للمحاصيل والماشية، كما تتطلب الزراعة كميات كبيرة من المياه للري وذات نوعية جيدة لعمليات الإنتاج المختلفة. أكدت الزراعة أيضًا مكانتها كأكبر مستخدم للمياه في العالم. يستحوذ الري الآن على ما يقرب من 70% من جميع المياه العذبة المخصصة للاستخدام البشري هنالك ما يكفي من المياه المتاحة للاحتياجات المستقبلية العالمية، لكن بهذا تختفي مناطق زراعية كبيرة نتيجة ندرة الماء والتي تؤثر على مليارات الأشخاص وكثير منهم فقراء ومحرومين، لذا يجب عمل تغييرات كبيرة لضمان الاستخدام أفضل للموارد المائية.

– توفر الثروة الحيوانية والتكنولوجيا الحديثة التكنولوجيا مطلوبة في تحقيق الأمن الغذائي في كل دولة ويعتمد على الوضع المادي والبنية التحتية والمناخ والثقافة والعمليات الإنتاجية، تضع الدول النامية استراتيجيات للأمن الغذائي باتباع مسار تتخذه البلدان المتقدمة، من إعداد للأرض وإدارة التربة والمياه والتسويق والتوزيع وإنتاج البذور ومكافحة الآفات. من استراتيجيات الأمن الغذائي في الدول النامية أيضاً تقنيات لري الفعالة ومعالجة قيود المياه، كما تقلل تقنيات التخزين والمعالجة

في المحاصيل الجذرية من معدلات التلف ما بعد الحصاد، وتعمل بعض التقنيات على تسريع المهام وبتكاليف أقل (التقرير الاقتصادي الموحد، 2007).

الفرع الثاني: أبعاد الأمن الغذائي

يتضمن الأمن الغذائي أربعة أبعاد مهمة تتمثل في:

1- توفر الغذاء: وهو التوفر المادي لكميات كافية من الأغذية ذات الجودة المناسبة، إما عن طريق الإنتاج المحلي أو الاستيراد بالإضافة إلى المساعدات الغذائية.

2- إمكانية الحصول على الغذاء: وهو مدى تمتع الأفراد والأسر بدخل او موارد أخرى وقدرة شرائية كافية لشراء الغذاء المناسب وبالجودة المناسبة.

3- استخدام الغذاء: يشير إلى قدرة الجسم البشري على استيعاب أغذية سليمة ومغذية وهذا يعتمد على كمية ونوعية وتنوع الأغذية المستهلكة في المنزل فضلا عن خدمات الرعاية الصحية والمرافق الصحية المناسبة ورعاية الأم والطفل ويتعلق أيضا باستخدام الأغذية وإدارتها داخل الأسر بما في دلك الممارسات الجيدة في التصنيع الغذائي، التخزين، الإعداد والتغذية داخل الأسرة.

4- الاستقرار: لا يمكن الوصول إلى الأمن الغذائي دون استقراره ويعد تقلب أسعار السلع الغذائية الأساسية وعدم الاستقرار السياسي والبطالة من أهم العوامل التي تهدد الأمن الغذائي. (مجموعة البنك الدولي، 2023).

المطلب الثالث: مسببات مشكلة الغداء وعلاقتها بالأمن الغذائي

الفرع الاول: مسببات مشكلة الغداء في العالم

تؤثر مجموعة من الاتجاهات العالمية على الأمن الغذائي، والفقر، والاستدامة الشاملة للنظم الغذائية والزراعية. وتشمل أوجه التطور الرئيسية الأربعة التي تضغط على الزراعة لتلبية متطلبات المستقبل كل من: التركيبة السكانية، وندرة الموارد الطبيعية، وتغير المناخ، وهدر الغذاء.

- الزيادة الكبيرة في التعداد السكاني تزيد الطلب على الغذاء

قدر عدد سكان العالم في عام 1950، بما يقرب من 2.6 مليار نسمة، ليصل عدد السكان إلى5 مليارات نسمة في 12اكتوبر 1999، وفي اكتوبر 2011 وصل عدد سكان العالم الى 7 مليارات نسمة ليصل عدد سكان العالم في افريل 2023 الى 8.027 مليار نسمة (WORLDOMETER).

من خلال الشكل رقم 3 يتضح أن معدل النمو السكاني قد بلغ ذروته في أواخر الستينيات وحتى بداية السبعينات ب 2.1٪ منذ ذلك الحين لينخفض معدل الزيادة إلى النصف تقريبا مسجلا نحو1.05% في عام 2020. وبالتالي يمكن القول أن معدل نمو السكان في القرن الحادي والعشرين عرف زيادة ولكن بمعدل أبطأ بكثير مقارنة بالماضي القريب ويرجع السبب في ذلك إلى انخفاض في معدلات الخصوبة والتي تراجعت بالنصف من 5% تقريبا قبل السبعينات إلى 2.5% تقريبا في القرن 21، و الشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 1 – 3: انخفاض معدل الخصوبة في العالم

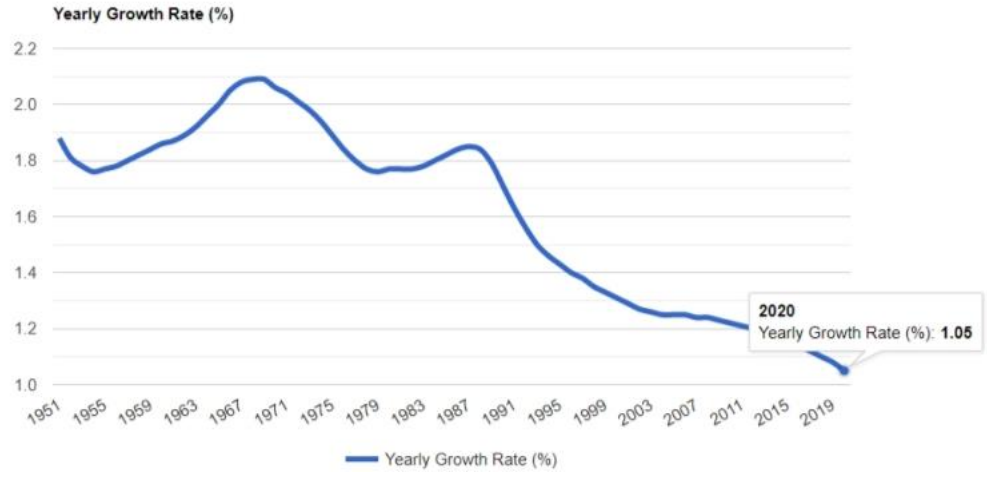

المصدر: (World Population Prospects)

لقد تضاعف عدد سكان العالم من3 مليار نسمة سنة 1959 إلى 6 مليار نسمة سنة 1999 وهذا في غضون 40 سنة، وتشير التقديرات الآن الى أن الأمر سيستغرق ما يقرب من 40 عاما أخرى للزيادة بالنصف فقط لتصبح الكثافة السكانية 9 مليارات بحلول عام 2037 (الامم المتحدة، 2020).

ومن خلال الجدول رقم 1 – 1 يتضح انه يعيش 59.5%من سكان العالم في آسيا 4.6 مليار نسمة و17.2 في المائة في أفريقيا أي 13 مليار نسمة، و9.6 في المائة في أوروبا حوالي 748 مليون نسمة، و8.4 في المائة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي 654 مليون نسمة، وما تبقى من4.7 في المائة في أمريكا الشمالية 369 مليون نسمة وأوقيانوسيا 43 مليون نسمة بنسبة 0.5 بالمائة.

الجدول رقم 1 – 1: سكان العالم حسب القارات

سكان العالم حسب القارات

Region	Population (2020)	Yearly Change	Net Change	Fert. Rate	Med. Age	World Share
Asia	4,641,054,775	0.86 %	39,683,577	2.2	32	59.5 %
Africa	1,340,598,147	2.49 %	32,533,952	4.4	20	17.2 %
Europe	747,636,026	0.06 %	453,275	1.6	43	9.6 %
Latin America and the Caribbean	653,962,331	0.9 %	5,841,374	2	31	8.4 %
Northern America	368,869,647	0.62 %	2,268,683	1.8	39	4.7 %
Oceania	42,677,813	1.31 %	549,778	2.4	33	0.5 %

المصدر: (رحال، واقع ومستقبل الزراعة والأمن الغذائي، 2022)

ومن خلال الشكل 4 يتوقع أن يزداد عدد سكان العالم في العقود المقبلة بنسبة 25% تقريبا ليصل إلى 9.7 مليارا نسمة تقريبا بحلول عام 2050 مقارنة ب 2020 ومن المتوقع أن يصل عدد سكان العالم إلى 11مليارنسمة بحلول عام 2100.

ستواجه أوروبا انخفاض في عدد سكانها وستمثل في عام 2050 نحو7.3 ٪فقط من سكان العالم مقارنة بـ 9.6٪ في عام 2020.

ويتوقع أن يزداد أكثر من نصف النمو السكاني العالمي بين 2020 والعام 2050 في أفريقيا، ستضاعف تقريبا إفريقيا من عدد سكانها خلال هذه الفترة، مسجلة زيادة بنحو 1.2 مليار. وتؤدي الزيادة في أفريقيا إلى ارتفاع معدلات الخصوبة وإن كان يتناقص، وإلى زيادة متوسط عمر الشباب لسكانها (السبب الأقوى) وإلى زيادة متوسط العمر المتوقع للفرد، وهذا على الرغم من بقائه الأدنى من بين جميع القارات 60.2 مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 70.8 سنة (Bisoffi, 2019).

الشكل رقم 1 – 4: عدد السكان أفق 2100 حسبا القارات

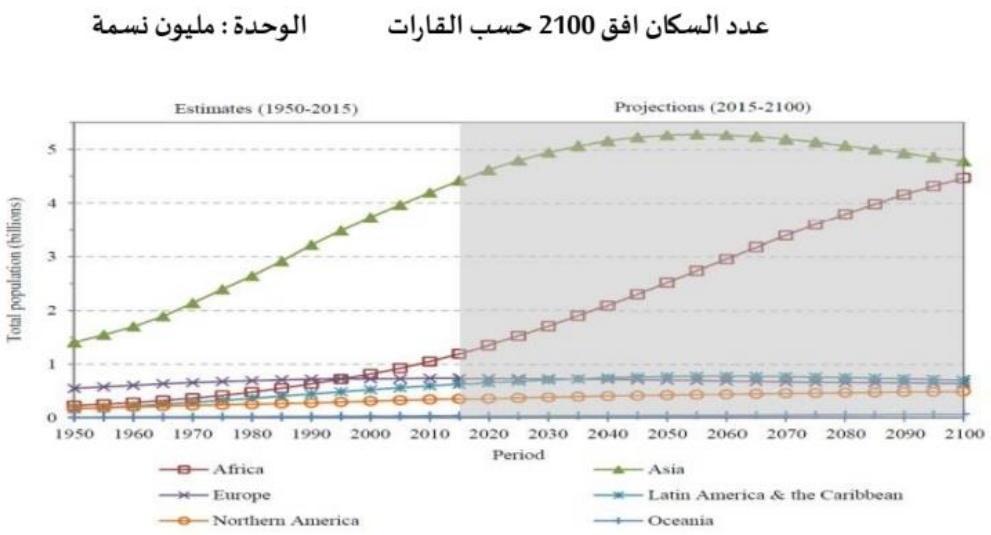

المصدر: (Bisofifi, 2019)

– الاستخدامات الحالية للمصادر الطبيعية تتعرض لضغوط كبيرة جدا

تواصل مستويات تحول الأراضي الزراعية في العالم إلى أراضي غير صالحة للإنتاج ارتفاعها، فقد تم تصنيف25% من جميع الأراضي الزراعية بالفعل على أساس بعض المقاييس على أنها قد تدهورت للغاية، في حين تدهورت الأراضي الأخرى والتي تبلغ نسبتها 44 % بشكل طفيف أو معتدل، كما تتعرض الموارد المائية إلى ضغوط كبيرة هي الأخرى.

تعتبر الزراعة سببا رئيسيا لتدهور الأراضي الزراعية، كما تسهم الجوانب الزراعية المختلفة وبشتى الطرق في الوصول إلى هذه النتيجة ويؤدي تآكل التربة إلى الإفراط في اجتثاث الغطاء النباتي (تنظيف الأراضي الزراعية)، إلى جانب فترات إراحة الأرض التي يتم التخطيط لها بشكل غير سليم، والدورات الزراعية للمحاصيل، والرعي الجائر للمواشي. ويؤدي استخدام الأسمدة غير المتوازن بهدف تعزيز الغلة إلى اختلال في المواد المغذية (رحال، **واقع ومستقبل الزراعة والأمن الغذائي**، 2022).

ويؤدي نحو 80 % من إزالة الغابات على الصعيد العالمي إلى مخاوف زراعية. وعلى الرغم من أن إزالة الغطاء النباتي لإفساح المجال أمام الأراضي الزراعية لا تسبب بشكل مباشر بتدهور التربة، وبرغم كونها أمراً ضروريا لتهيئة الأراضي، إلا أنها تتسبب بتدهور التربة بصورة غير مباشرة نتيجة تراجع الموارد المائية. وتجدر ملاحظة هذه النقطة الأخيرة: فعلى الرغم من

تعظيم نظم الري لكفاءة استخدام المياه، إلا أن النمو السكاني يجعل الأمن المائي وندرة الموارد المائية مصدر قلق حقيقي.

وتقدر قيمة الاستثمار الضروري حتى عام 2050 لإدارة مياه الري في البلدان النامية وحدها بنحو تريليون دولار أمريكي من أجل الحفاظ على التربة ومراقبة الغذاء.

وتعد هذه المسائل جميعها نتيجة ضعف التبصر وسوء التخطيط. ويؤدي كل من النقص في الأراضي الصالحة للزراعة والفقر، إلى ممارسات غير مستدامة لإدارة الأراضي والتي تعد الأسباب المباشرة للتدهور المذكور أعلاه. ونتيجة لذلك يتولى المزارعون الفقراء إزالة الغابات، وزراعة المنحدرات الشديدة دون المحافظة على التربة، وممارسة الرعي الجائر، واستخدام الأسمدة بشكل غير متوازن، وعليه فإن هناك حاجة لاستثمارات تبلغ قيمتها 160 مليار دولار امريكي من أجل الحفاظ على التربة ومراقبة الغذاء (رحال، **واقع ومستقبل الزراعة والأمن الغذائي**، 2022).

- التغير المناخي يحد من الإنتاجية في الزراعة

يعد تغير المناخ حقيقة واقعة وهو يغير البيئة بسرعة هذا وقد بلغت درجة انبعاث الغازات الاحتباس الحراري التي تسبب بها البشر، وتعتبر الزراعة في نفس الوقت أحد المنتجين الرئيسيين للغازات الدفيئة: فقد تضاعفت تقريبا انبعاثات الغازات الدفيئة الناتجة عن الزراعة، واستخدامات الأراضي الأخرى خلال الأعوام الخمسين الماضية. وتسهم الزراعة في الحصة الأكبر من الانبعاثات العالمية لغاز الميثان وأكسيد النيتروجين، وتشير التوقعات إلى زيادات إضافية بحلول 2050 (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالمناخ، 2014).

تغير المناخ هو أحد التحديات البيئية المعاصرة الأكثر أهمية ذات عواقب اجتماعية واقتصادية سلبية خطيرة. ومما لا شك فيه، فإن قطاع الزراعة هو عرضة لتغير المناخ، ويمكن أن يؤثر تغير المناخ على القطاع الزراعي من خلال مختلف القنوات: ارتفاع درجة الحرارة، والتغير في هطول الأمطار وتوزيعها، وأحوال الطقس المتطرفة مثل الفيضانات والجفاف والعواصف وتركيز الكربون واشتداد نمو الآفات. ويؤثر تغير المناخ على قطاع الزراعة بدرجة متفاوتة على المستوى العالمي.

وعموما فإن البلدان النامية التي تقع أساسا في المناطق شبه الرطبة والقاحلة وشبه القاحلة والجافة هي أكثر عرضة مقارنة مع الدول المتقدمة (رحال، **واقع ومستقبل القطاع الزراعي والامن الغذائي العالمي**).

- هدر الغذاء يجسد قصورا ضخما في السوق وتهديدا للبيئة

تتراوح نسبة الأغذية التي لا تؤكل أبدا ما بين 33 – 50% من الأغذية المنتجة عالميا وتبلغ قيمة هذه الأغذية المهدورة أكثر من تريليون دولار أمريكي، يمكننا القول إن مخلفات الطعام في الولايات المتحدة تمثل 1.3 % من إجمالي الناتج المحلي. هذا وتشكل مخلفات الطعام وجها من أوجه القصور الكبيرة في السوق (طيبي، 2019).

الشكل رقم 1 – 5: كميات الهدر الغذائي مقارنة بالإنتاج الزراعي في العالم

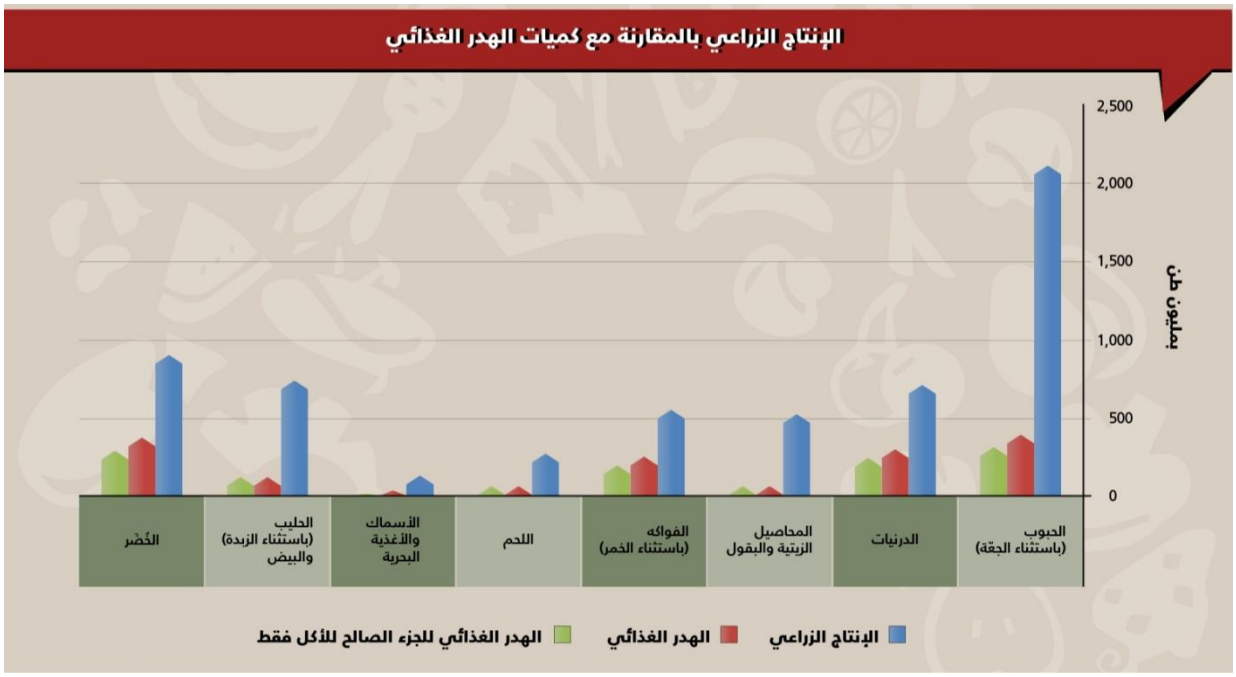

المصدر: (www.fao.org, 2016)

ومن خلال الشكل رقم 1 – 5 يتضح أن جزءا من الغذاء يهدر في مرحلة الإنتاج الزراعي ومرحلة الحصاد والتوزيع والتخزين حيث قدر هدر الغذاء بالنسبة للحبوب قرابة 400 مليون طن في حين تم هدر حوالي 350 مليون طن من الحبوب القابلة للأكل من إجمالي إنتاج قدر بـ 2100 مليون طن حول العالم خلال عام 2016.

وفي الوقت نفسه، يأوي 800 مليون شخصا إلى الفراش جياعا كل ليلة، ويمكن إطعام كل واحد منهم بأقل من ربع الطعام الذي يتم هدره في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأوروبا سنويا ولأننا نتمتع بنظام معولم للإمدادات الغذائية، فيمكن أن يؤدي الطلب على الغذاء في الغرب إلى ارتفاع أسعار الأغذية التي يتم تصديرها في البلدان النامية، وكذلك استبدال المحاصيل اللازمة لإطعام السكان الأصليين.

وبالإضافة إلى ذلك، ليس الجوع مجرد مشكلة تحدث "في مكان آخر" ففي المملكة المتحدة على سبيل المثال، استفاد مليون شخصا من بنك الطعام في العام الماضي، في حين يعاني 40 مليون أميركي في الولايات المتحدة من الفقر الغذائي.

كما تعتبر مخلفات الطعام سيئة بالنسبة للبيئة أيضا، إذ يتطلب الأمر كتلة أرضية أكبر من الصين لزراعة الأغذية التي لا تؤكل في نهاية المطاف – متضمنة الأراضي التي أزيلت منها الأحراج، والسكان الأصليين الذين تم نقلهم، والتربة التي تدهورت – وكل ذلك لإنتاج الغذاء الذي يتم رميه فيما بعد وبالإضافة إلى ذلك، تمثل الأغذية التي لا تؤكل أبدا نسبة 25 % من استهلاك المياه العذبة على الصعيد العالمي.

ولا يتم هدر جميع الموارد التي استخدمت في إنتاج هذا الغذاء الذي لا يتم تناوله (الأرض والمياه والعمل والطاقة والتصنيع والتعبئة) فحسب، ولكن عندما تؤخذ مخلفات الطعام إلى مكب النفايات وهو المحطة النهائية لغالبيتها العظمى، فهي تتحلل من دون الوصول إلى الأكسجين وتنتج الميثان الذي يعتبر مميتا أكثر من ثاني أكسيد الكربونب23 مرة؛ وإذا نظرنا إلى الأمر من جميع النواحي، نجد أن مخلفات الطعام تعتبر السبب الرئيس في تذمير كوكبنا فلو كانت مخلفات الطعام دولة، لكانت ثالث أكبر مصدر لانبعاثات الغازات الدفيئة بعد الصين والولايات المتحدة (منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2016).

الفرع الثاني: علاقة أزمة الغذاء بالأمن الغذائي

إن الأمن الغذائي هو ذلك الوضع الذي يتاح فيه الغداء لجميع الناس وفي كل الأوقات والقدرة المادية والاقتصادية للحصول على كميات كافية من الطعام الآمن والمغذي لتلبية احتياجاتهم اليومية وتفضيلاتهم الغذائية في المقابل يعد انعدام الأمن الغذائي وضعا من التوفر المحدود أو غير المضمون تغذويا من حيث كفاية الطعام وسلامته أو المحدودية أو عدم ضمان القدرة على حيازة نوعية الغذاء وأن نقص أي ركيزة من ركائز الأمن الغذائي تجعلنا نقول إن السكان غير مؤمنين غذائيا.

فتوفر الغذاء مقترن بعدة عوامل منها إشكالية انخفاض الإنتاج الزراعي بسبب تدهور الأراضي الزراعية و نقص المياه و قلة هطول الأمطار بسبب مشكلة تغير المناخ و ارتفاع درجة الحرارة كذلك بسبب أضرار الآفات و الأمراض النباتية بسبب عدم توفر الأسمدة خاصة في الآونة الأخيرة لأن روسيا مصدر عالمي رئيسي لأسمدة النيتروجين و البوتاسيوم و الفوسفور التي ظلت

أسعارها تسجل زيادات مند أواخر عام 2020 بسبب ارتفاع أسعار الطاقة وتكاليف النقل في أعقاب جائحة كوفيد – 19 وقد عرضت الاضطرابات الصادرات الزراعية بسبب الحرب في أوكرانيا أسواق الأغذية والأسمدة العالمية لمخاطر متزايدة تتمثل في قيود التوافر وعدم تلبية الطلب على الواردات وارتفاع الأسعار الدولية. ويعول العديد من البليدان التي تعتمد اعتمادا شديدا على استيراد المواد الغذائية والأسمدة، بما في ذلك عدد كبير من البلدان التي تنتمي الى فئتي البلدان الأقل نموا وبلدان العجز الذاتي ذات الدخل المنخفض، على الإمدادات الغذائية من أوكرانيا وروسيا من أجل تلبية احتياجاتها الاستهلاكية. وكان العديد من هذه البلدان يعاني بالفعل من الآثار السلبية لارتفاع الأسعار الدولية للأغذية والأسمدة بسبب اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية ويعد السعر المناسب والتوفر وجودة الغداء وقيمته الغذائية من اهم ركائز الأمن الغذائي وعدم توفرهما يسبب لنا مشكلة الغداء في العالم وبالتالي ارتفاع عدد الأفراد الغير مؤمنين غذائيا في العالم.

المبحث الثالث: حالة الأمن الغذائي والتغذية على المستوى العالمي

بينما لم تعد تفصلنا سوى سبع سنوات عن موعد القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بجميع أشكاله يمضي العالم في الاتجاه الخاطئ، ومع استمرار ازدياد انعدام الأمن الغذائي في عام 2021، ولم يتم إحراز أي تقدم باتجاه تحقيق المقاصد العالمية الخاصة بالتغذية لعام 2030 ويجب أن يتمكن كل شخص من الحصول على أنماط غذائية صحية للمساعدة على منع ارتفاع مستويات سوء التغذية وعلى إعمال حق الإنسان في الغذاء، ولكن التقديرات المحدّثة تشير إلى أن حوالي 3.1 مليار شخص حول العالم يعجزون عن تحمّل كلفة الغداء.

المطلب الأول: قراءة لواقع الأمن الغذائي والتغذية في العالم

الفرع الأول: قراءة لواقع الأمن الغذائي في العالم

يرتبط الأمن الغذائي بمجموعة من المتغيرات التي تؤثر على مختلف محاوره. تشمل تلك المتغيرات المستجدات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والطبيعية سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي، ومن أهم المستجدات ذات التأثير المباشر على أوضاع الأمن الغذائي التطورات في بيئة التجارة الدولية، حيث تشير العديد من المؤشرات والتوقعات إلى أن الوضع الراهن لتدفقات التجارة الدولية للسلع الغذائية يعتبر غير موات لمسيرة الأمن الغذائي.

ويرتبط ذلك بتباطؤ معدلات نمو التجارة العالمية، وهذا ما يمثله الجدول رقم 1 – 2 وتأخر التعافي من تداعيات جائحة كورونا والسياسات التجارية الغير ملائمة لبعض الدول المنتجة الرئيسية لسلع الحبوب والزيوت النباتية والأسمدة والطاقة. هذا بالإضافة إلى ما يشهده العالم في الوقت الراهن من انتشار للسياسات التجارية الحمائية، وما يمكن أن ينتج عنها من صعوبات في سلاسل إمداد السلع الغذائية التي تحد من مقدرات الدول المستوردة لمقابلة احتياجاتها الغذائية من السلع ومدخلات الإنتاج التي يتم استيرادها من خارج الوطن ممثلة في الشكل رقم 1 – 6، ومن المستجدات الأخرى ذات التأثير المباشر على أوضاع الأمن الغذائي الحرب الروسية الأوكرانية، والتقلبات في الأسعار العالمية للنفط وللسلع الغذائية و قد نتج عن تلك المتغيرات تأثير واضح في التجارة الدولية (رحال، 2022).

الجدول رقم 1 – 2: معدل النمو السنوي للتجارة الدولية %

معدل النمو السنوي للتجارة الدولية%

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
نمو الصادرات	-12.89	-3.12	10.62	10.16	-2.77	-7.15	26.29
نمو الواردات	-12.21	-3.15	11.02	10.25	-2.64	-7.48	26.00

المصدر: (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2021)

الشكل رقم 1 – 6: معدل نمو الصادرات والواردات

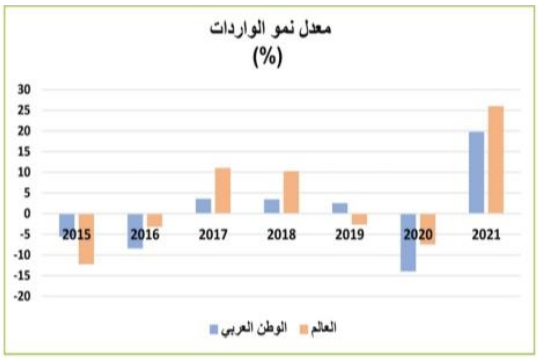

المصدر: (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2021)

ويؤثر تقلب المناخ على أوضاع الأمن الغذائي بشكل مباشر، من خلال تأثير العوامل الطبيعية على الموارد والإنتاج الغذائي، وكذلك بشكل غير مباشر بزيادة التعرض للأمراض، ومخاطر سلامة الغذاء، وتدهور جودة النظم الغذائية. ويمكن إيجاز آثار تغير المناخ السلبية على الأمن الغذائي في الجدول رقم 1 – 3 التالي:

الجدول رقم 1 – 3: تغير المناخ على محاور الأمن الغذائي

المحور	آثار تغير المناخ على الأمن الغذائي
توفر الغذاء:	❖ انخفاض الإنتاج الزراعي بسبب: ➢ تدهور الأراضي. ➢ نقص المياه العذبة وقلة الهطول المطري. ➢ انخفاض الإنتاجية النباتية. ➢ أضرار الآفات والأمراض النباتية. ❖ انخفاض إنتاجية الثروة الحيوانية بسبب: ➢ الأمراض، وتدهور المياه. ➢ تدهور قاعدة الموارد العلفية.
الحصول إلى الغذاء:	❖ زيادة الاعتماد على الواردات الغذائية، وبالتالي التعرض لارتفاع وتقلبات أسعار المواد الغذائية. ❖ انخفاض إنتاجية العمل، ومن ثم مستويات دخول الأفراد.
الاستفادة من الغذاء:	❖ تدني جودة الأغذية وسلامتها وتفشي الأمراض (ازدياد معدلات نمو الميكروبات مع ارتفاع درجات الحرارة). ❖ تدني الجودة الغذائية للمحاصيل نتيجة زيادة تركيزات ثاني أكسيد الكربون. ❖ زيادة تلوث المياه المستخدمة للري. ❖ زيادة الأمراض (المنقولة بالمياه والنواقل الحيوانية). ❖ تدني الجودة الغذائية للإمدادات الغذائية بسبب تدهور التربة.

المصدر: (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2021)

من خلال الشكل رقم 1 – 7 يتضح انه عانى حوالي 828 مليون شخص من الجوع في عام 2021 أي 46 مليون شخص إضافي مقارنة بعام 2019.

كما ارتفعت نسبة الأشخاص الذين يعانون من الجوع في عام 2020 بعدما بقيت ثابتة نسبيًا منذ عام 2015، وواصلت ارتفاعها في عام 2021 لتبلغ 9.8 في المائة من سكان العالم، وذلك مقارنة بنسبة 8 في المائة في عام 2019 و9.3 في المائة في عام 2020.

وعانى حوالي 2.3 مليار شخص في العالم أي حوالي 29.3 في المائة من سكان العالم من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في عام 2021 أي 350 مليون شخص إضافي مقارنة بما قبل تفشي جائحة كوفيد – 19.

الشكل رقم 1 – 7: معدل انتشار النقص التغذوي في العالم

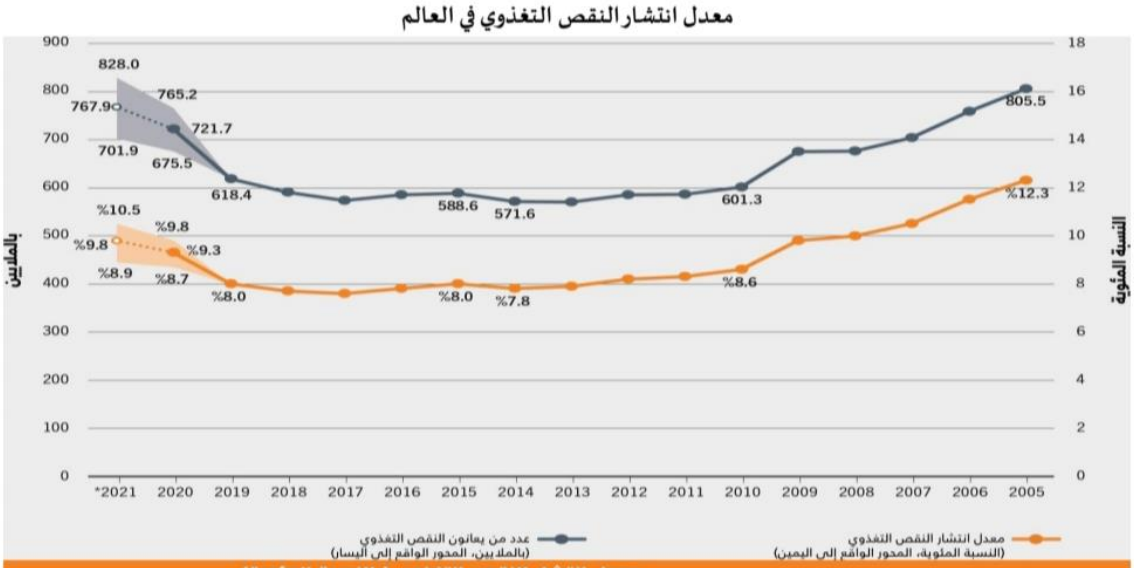

معدل انتشار النقص التغذوي (بالنسبة المئوية)

	*2021	*2020	2019	2018	2017	2016	2015	2010	2005
العالم	**9.8**	**9.3**	**8.0**	**7.7**	**7.6**	**7.8**	**8.0**	**8.6**	**12.3**
أفريقيا	**20.2**	**19.6**	**17.4**	**17.0**	**16.4**	**16.3**	**15.8**	**16.5**	**20.7**
أفريقيا الشمالية	6.9	5.9	5.4	5.5	5.6	5.4	5.2	6.4	8.4
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	23.2	22.7	20.1	19.6	18.8	18.9	18.3	18.9	23.9
أفريقيا الشرقية	29.8	30.2	27.5	26.6	25.4	25.2	24.4	26.5	33.8
أفريقيا الوسطى	32.8	30.4	28.1	27.3	26.6	27.4	26.3	26.0	34.9
أفريقيا الجنوبية	9.2	9.1	7.9	7.4	7.5	7.4	7.4	5.8	4.9
أفريقيا الغربية	13.9	13.2	10.4	10.6	10.0	10.1	10.1	9.9	12.2
آسيا	**9.1**	**8.6**	**7.4**	**7.1**	**7.1**	**7.5**	**8.0**	**9.1**	**13.9**
آسيا الوسطى	3.1	3.1	2.6	2.9	3.2	3.5	3.8	6.0	14.0
آسيا الشرقية	2.5>	2.5>	2.5>	2.5>	2.5>	2.5>	2.5>	2.5>	6.8
جنوب شرق آسيا	6.3	5.8	5.6	5.9	6.0	6.7	7.8	10.9	17.2
آسيا الجنوبية	16.9	15.9	13.2	12.3	12.4	13.1	14.1	15.3	20.5
آسيا الغربية	10.0	10.1	10.0	10.3	10.2	10.4	9.6	5.9	7.8
آسيا الغربية وأفريقيا الشمالية	*8.6*	*8.2*	*7.9*	*8.1*	*8.1*	*8.1*	*7.6*	*6.1*	*8.1*
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	**8.6**	**8.0**	**6.7**	**6.6**	**6.4**	**6.7**	**5.8**	**6.6**	**9.3**
البحر الكاريبي	16.4	16.5	15.2	15.2	14.4	14.5	14.2	15.2	18.7
أمريكا اللاتينية	8.0	7.4	6.1	6.0	5.8	6.2	5.1	6.0	8.6
أمريكا الوسطى	8.4	8.0	7.6	7.9	7.9	8.1	7.5	7.3	8.0
أمريكا الجنوبية	7.9	7.1	5.4	5.2	5.0	5.4	4.2	5.5	8.8
أوسيانيا	**5.8**	**5.4**	**5.6**	**5.7**	**5.8**	**5.8**	**5.7**	**6.2**	**6.8**
أمريكا الشمالية وأوروبا	**2.5>**	**2.5>**	**2.5>**	**2.5>**	**2.5>**	**2.5>**	**2.5>**	**2.5>**	**2.5>**

المصدر: (رحال، 2022)

عجز حوالي 3.1 مليار شخص عن تحمل كلفة نمط غذائي صحي في عام 2020، أي بزيادة قدرها 112 مليون شخص مقارنة بعام 2019 ما يعكس آثار تضخم أسعار استهلاك الأغذية نتيجة الآثار الاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد – 19 والتدابير المتخذة لاحتوائها.

وعانى ما يقدّر بنحو 45 مليون طفل دون الخامسة من العمر من الهزال، وهو أحد أشكال سوء التغذية الأكثر فتكًا والذي يزيد خطر وفاة الأطفال بما يصل إلى 12 ضعفًا. إضافة إلى عانى 149 مليون طفل دون الخامسة من العمر من توقف النمو والتطور بسبب النقص المزمن للمغذيات الأساسية في أنماطهم الغذائية، بينما عانى 39 مليون طفل من الوزن الزائد.

ويتم إحراز تقدم في مجال الرضاعة الطبيعية الخالصة، حيث أن حوالي 44 في المائة من الرضع دون سن الستة أشهر كانوا يرضعون رضاعة طبيعية خالصة في العالم في عام 2020 ولا تزال هذه النسبة أقل من نسبة 50 في المائة المستهدفة بحلول عام 2030 (منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2022).

ولعل أكثر ما يبعث على القلق كون طفلين من أصل ثلاثة أطفال لا يحظون بالحد الأدنى من التنوع في نمطهم الغذائي الذي يحتاجون إليه من أجل نموهم وتطورهم الكامل.

بالنظر إلى المستقبل، تشير الإسقاطات إلى أن حوالي 670 مليون شخص أي حوالي 8 في المائة من سكان العالم سيظلون يعانون من الجوع في عام 2030 حتى لو حصل انتعاش اقتصادي عالمي. وهذا العدد مماثل لذلك المسجل في عام 2015 عندما تم إطلاق هدف القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية (منظمة الأمم المتحدة، 2019).

ومع بداية الحرب في أوكرانيا والتي يشارك فيها اثنان من أكبر البلدان المنتجة للحبوب الأساسية والبذور الزيتية والأسمدة في العالم، تُحدث اختلالات في سلاسل الإمداد الدولية وتتسبب بارتفاع أسعار الحبوب والأسمدة والطاقة فضلًا عن الأغذية العلاجية الجاهزة للاستخدام لدى الأطفال الذين يعانون من سوء تغذية شديد. ويحدث ذلك في وقت تعاني فيه سلاسل الإمداد بالفعل من الآثار الضارة لتزايد وتيرة الظواهر المناخية المتطرفة، لا سيما في البلدان المنخفضة الدخل، ما قد تترتب عنه تداعيات شديدة الخطورة على الأمن الغذائي والتغذية في العالم (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2021).

الفرع الثاني: قراءة لواقع الزراعة في العالم

تعتبر الزراعة من أكثر القطاعات الضرورية والتي لا غنى عنها، حيث أن الزراعة لها دور كبير في نمو الاقتصاد على المستوى العالمي كما أن الزراعة تعتبر من أهم القطاعات التي تسد احتياجات العالم من الغذاء مما يجعل الدول التي تعتمد على الزراعة في اقتصادها من الدول الغنية.

ومن الملحوظ في الفترات الأخيرة أن الإنتاج الزراعي تغير بشكل كبير بسبب عدة عوامل مختلفة. ومن تلك العوامل اختلاف المناخ، وقلة المياه، مما يثير الخوف على المستوى العالمي بموضوع الأمن الغذائي. وتغيير المناخ أثر بدرجة كبيرة على الإنتاج الزراعي في الفترات الأخيرة مما خلق الحاجة لتلك الدول لإيجاد طرق حديثة للتكيف مع تلك التغييرات.

وقد زاد الإنتاج العالمي من المحاصيل الزراعية بنسبة 60 في المائة بين عامي 2000 و2022، إلى 9.3 مليار طن في عام 2020، بزيادة قد رتب 3.2 مليار طن عن عام 2000 أي أقل بقليل من ثلث اجمالي الإنتاج لسنة 2020، كانت الحبوب هي المجموعة الرئيسية للمحاصيل المنتجة في عام 2020 32%، تليها محاصيل السكر 23 في المائة والخضروات والمحاصيل الزيتية 12 في المائة لكل منهما. أما فيما يخص الفاكهة والجذور والدرنات فمثل انتاجها نحو 9 – 10 في المائة من إجمالي الإنتاج (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2021).

وتتصدر القارة الآسيوية في انتاج أغلب المحاصيل الزراعية في العالم، فخلال الموسم الزراعي 2021/2020 ساهمت بنحو 50.1 % من اجمالي المحاصيل الزراعية المنتجة في العالم، لتليها القارة الأمريكية بنحو 27 % من الإنتاج العالمي للمحاصيل الزراعية، وتحتل القارة الأوروبية المركز الثالث بنحو 12 % من انتاج العالم للمحاصيل الزراعية.

وقد تصدرت القارة الآسيوية خلال الموسم الزراعي 2020/ 2021 انتاج كل من الحبوب، الخضر، الفواكه والمحاصيل الزيتية، فقد ساهمت بنحو 48 % من الإنتاج العالمي للحبوب وبـ 78 % و58% من الإنتاج العالمي للخضر والفواكه على التوالي وبنحو 52% من اجمالي انتاج المحاصيل الزيتية في العالم، في حين تتصدر القارة الأمريكية من حيث انتاج المحاصيل السكرية بنحو 47% من اجمالي الإنتاج العالمي لمحصول السكر (رحال، 2022).

الشكل رقم 1 – 8: إنتاج أهم المحاصيل الزراعية في العالم

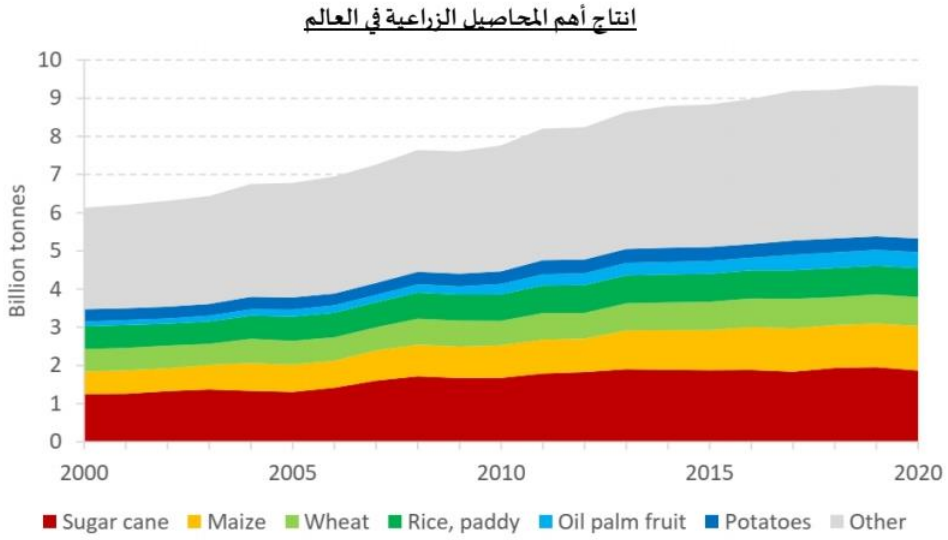

المصدر: (رحال، 2022)

من خلال الشكل رقم 1 – 8 يتضح أن قصب السكر من أكثر المحاصيل المنتجة في العالم ويعتمد إنتاج السكر في معظمه على القصب وبنسبة تناهز 80% بينما يستحوذ الشمندر (البنجر) على النسبة المتبقية.

وقد شكل قصب السكر في المتوسط 21 % من إنتاج المحاصيل الزراعية في العالم على مدى العقدين الماضيين، وتعتبر القارة للأمريكية هي المنطقة الرائدة في إنتاج قصب السكر 54 % من الإجمالي العالمي. وتعتبر البرازيل، أكبر الدول المنتجة لقصب السكر في العالم، متفوقة على الهند حيث قدر انتاج الهند للموسم 2020/2019 نحو 405 مليون طن متري بنحو 20.79% من اجمالي الإنتاج العالمي لقصب السكر بينما انتاج البرازيل قدر ب 752.89 مليون طن متري بنحو38.62 % من اجمالي الإنتاج العالمي لقصب السكر، ونجحت البرازيل، في زيادة إنتاجها، من خلال تحويل قدر كبير من القصب، الإنتاج السكر بدلا من الإيثانول، الذي تحتل في إنتاجه المرتبة الثانية في العالم بعد أميركا. وتأتي في المركز الثالث الصين بنحو 963. 109 مليون طن متري ما يمثل 5.64 %من اجمالي الإنتاج، حيث مثلت هذه الدول الثلاثة نحو 66 % من الإنتاج العالمي لقصب السكر (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2021).

وبينما تعتبر الذرة ثاني أكثر المحاصيل إنتاجا على مستوى العالم بنحو 12 % من اجمالي المحاصيل الزراعية في العالم، حيث تتصدر القارة الأمريكية أيضا انتاج الذرة في العالم 50 %، وقد سجل انتاج الذرة في العالم 1.13 مليار طن متري للموسم 2021/2020، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر منتج ومصدر للذرة في العالم، حيث بلغ الإنتاج في موسم 2019 – 2020 ما قدره 340 مليون طن متري مقابل 358.45 مليون طن متري في الموسم 2021/2020 وهو ما يمثل 31.75 % من اجمالي الإنتاج العالمي للذرة. تليها كل من الصين والبرازيل بنحو 260.67 مليون طن متري 23.08% من الإنتاج العالمي للذرة و87 مليون طن متري أي 7.7 % من اجمالي الإنتاج العالمي على التوالي.

وبالحديث عن القمح والذي يعد عنصر غذائي أساس لملايين الأشخاص حول العالم، حيث يحتل انتاجه المرتبة الثالثة من حيث إنتاج المحاصيل الزراعية على مستوى العالم وتأتي أكثر الحبوب انتاجا بعد الذرة. وبالنظر إلى أهمية القمح في نظام الغذاء العالمي، فإن أي تأثير على المنتجين الرئيسيين مثل الجفاف أو الحروب أو الأحداث الأخرى يمكن أن يؤثر على العالم بأسره. وقد مثل انتاج القمح خلال الموسم الزراعي 2021/2020 نحو 8% من الإنتاج العالمي

للمحاصيل الزراعية بمقدار 774.53 مليون طن متري، وتتصدر القارة الآسيوية انتاج القمح في العالم بنحو 46 % من اجمالي الإنتاج العالمي للقمح، حيث تتصدر الصين قائمة أكبر الدول انتاجا للقمح في العالم، وقد أنتجت الموسم 2021/2020 أكثر من 134.25 مليون طن متري طن من القمح، أي حوالي 17٪ من إجمالي الإنتاج العالمي للقمح تليها كل من الهند وروسيا بنحو 14% 107.86 مليون طن متري و11% أي 85.35 مليون طن متري على التوالي، في حين احتلت الولايات المتحدة المركز الرابع بنحو 6.5% من إجمالي الإنتاج العالمي بإنتاج قدر ب49.75 مليون طن متري. وبالتالي تنتج هذه الدول الأربعة تقريبا نصف الإنتاج العالمي للقمح والشكل رقم 1 – 9 يوضح لنا اهم الدول المنتجة للقمح لسنة 2021 (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2021).

الشكل رقم 1 – 9: أهم الدول المنتجة للقمح

المصدر: (منظمة الأغذية والزراعة، 2021)

أما بالحديث عن الأرز، فقد بلغ الإنتاج العالمي من هذا الأخير عام 2021 نحو 509.26 مليون طن متري، حيث تتصدر القارة الآسيوية إنتاج الأرز في العالم وتعد الصين اكبر دولة منتجة للأرز على مستوي العالم حيث وصل انتاجها في الموسم الزراعي 2021/2020 نحو 148.30 مليون طن متري كما انها تعتبر اثر الدول استهلاكا للأرز، اما ثاني اكبر دولة منتجة للأرز في العالم هي الهند حيث بلغ إنتاجها 124.37 مليون طن متري، وهي بذلك تكون في المرتبة الثانية في إنتاج الأرز عالميا في حين المرتبة الثالثة تكون لبنغلادش حيث بلغ حجم إنتاجها 34.60 مليون طن متري (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2021).

المطلب الثاني: إشكالية الغذاء في العالم

يشهد العالم منذ أزيد من ثالثة عقود تفاقما خطيرا لأزمة الغذاء والارتفاع المتنامي والمتواصل لأسعار المنتجات الغذائية والخدمات الحياتية مما ينذر بعواقب سياسية واجتماعية واقتصادية وأمنية وخيمة، إن لم يسارع المجتمع الدولي ولاسيما الدول الغنية في إيجاد الحلول لها في أقرب الآجال.

وقد أدى نقص الغذاء الذي تعاني منه الكثير من دول العالم وخاصة في افريقيا وآسيا الى انتشار الجوع المزمن في والحاد متسببا في المزيد من الوفيات والإصابة بمختلف الأمراض المتعلقة بسوء التغذية، وتعود أسباب أزمة الغذاء العالمية إلى عدة عوامل من أهمها تقلبات الطقس، واستفحال ظاهرة الجفاف، وتندني مخزون الأغذية، وتدني إنتاجية القطاع الفلاحي والارتفاع المتنامي والغير مسبوق لأسعار المواد الغذائية الأساسية وارتفاع أسعار الوقود، واستخدام منتجات زراعية لإنتاج الوقود البديل وتنامي طلب المستهلكين في الصين والهند بعد تغير العادات الغذائية لمواطنهما بفعل تأثيرات العولمة.

ونظرا لتعدد مسببات هذه الأزمة يجمع الخبراء على أنها ستكون طويلة المدى ولا تندرج ضمن ما يوصف بالدورات الاقتصادية المتذبذبة بين صعود وهبوط، فالمشكلة حسبهم أصبحت عميقة ومتشابكة مع عدد من المشكلات المستعصية الاخرى.

وبخصوص ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية كانت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة قد حذرت من أن الأسعار قد تواصل ارتفاعها لمدة 10 سنوات على الأقل، وذلك بعد ارتفاع أسعار القمح عام 2007 في السوق العالمي بنسبة 130 من المائة ولأرز بنسبة 74 بالمائة ومنتجات الألبان بنحو 80 بالمائة التي تسببت في أزمات غداء في 36 دولة (الطلقاني، 2008).

ومن الأسباب الأخرى لأزمة الغذاء ً ازدياد الرفاهية في الصين والهند حيث أصبح بمقدور سكان البلدين، الذين يتجاوز عددهم8 .2 مليار، والذين غيروا عاداتهم الغذائية، مثل أكل اللحوم، واطباق اخرى تتطلب توفير الكثير من المواد الغذائية، فعلى سبيل المثال كان متوسط نصيب المواطن الصيني من اللحم في سنوات الستينات من القرن الماضي 5 كلغ سنويا وأصبح سنة 2019 يأكل أزيد من 60 كيلوغرام من اللحم سنويا (ريشي، **ماهي الدول التي تستهلك اكبر كميات من اللحوم**، 2019).

وبفعل ارتفاع الطلب على المنتجات الموجهة لإنتاج الوقود البديل تحول بعض المزارعين إلى إنتاجها والتخلي عن زراعات أخرى حيث تخلى بالولايات المتحدة الكثير من المزارعين عن زراعة فول الصويا واتجهوا نحو زراعة الذرة.

ومما يزيد من أزمة الغذاء العالمية أنه بالمقابل مع التراجع في إنتاج المواد الغذائية، يشهد العالم ارتفاعا في عدد سكانه الذي يتوقع أن يزيد من 7.6 مليارات نسمة حاليا إلى 9.5 مليارات بحلول 2050 (مشكل الامن الغذائي في العالم والوطن العربي، بدون سنة نشر).

وحسب البنك الدولي فإن معدلات التضخم تفاقمت من جراء الغزو الروسي لأوكرانيا مما أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة والمستلزمات الضرورية الأخرى، مع تحمل الفئات الأشد فقرا والأكثر احتياجا العبء الأكبر لهذه الأزمة. ومازال تغير المناخ يشكل خطرا على المدى الطويل حيث تؤثر الكوارث الطبيعية والأحوال الجوية على الزراعة والبنية التحتية ويؤدي تزايد معدلات الهشاشة والصراع حول العالم الى تعميق أزمة انعدام الأمن الغذائي (البنك الدولي للإنشاء والتعمير، التقرير السنوي لعام 2022).

يعرف العالم سنة بعد أخرى ارتفاعا في عدد الجوعى بسبب في الفجوة بين تطور عدد السكان وتطور الاحتياجات الضرورية لهم حيث وصل عدد الأشخاص الذي يعانون من "جوع حاد" في سنة 2019 ازيد من 821 مليون، حسبما جاء في الكلمة التي القاها المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي ديفيد بيسلي بمجلس الأمن لمنظمة الأمم المتحدة في 21 ابريل من سنة 2020.

ويمثل هذا العدد تسع عدد سكان العالم ومنهم 513.9 مليون شخص في قارة أسيا و256.1 مليون في أفريقيا و42. مليون شخص بمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. يبلغ عدد السكان الذين يعانون من سوء التغذية أزيد من مليارين شخص وهو ما يمثل 26.4 بالمائة من سكان العالم، منهم 8 بالمائة بأمريكا الشمالية وأوروبا، حسب التقرير العالمي حول الأزمات الغذائية لسنة 2020 (برنامج الأغدية العالمي، 2020).

وأبرز التقرير أن هؤلاء الجوعى لا يتحصلوا بانتظام على طعام مغذي وكافي، وقد توقع التقرير ازدياد أعداد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية خلال السنوات المقبلة بفعل النزاعات المسلحة والتغيرات المناخية لافتا إلى أن 150 مليون شخص في العالم يواجهون حاليا أزمة غائية

حادة بفعل الحروب وجائحة كورونا، كما أن 370 مليون من الأطفال لا يستفيدون من وجبات غذائية مدرسية مغذية، حسب تقرير الأمم المتحدة صدر منتصف سنة 2019.

وبسبب نقص التغذية أضحى يعاني 149.2 مليون طفل دون الخامسة من التقزم 45.4 مليون طفل من الهزال وبالمقابل هناك 38.3 مليون طفل يعانون من زيادة الوزن (موقع منظمة الصحة العالمية، 2020) ويموت سنويا 36 مليون طفل دون الخامسة في البلدان النامية.

وكما رأينا يفوق عدد ضحايا الجوع وسوء التغذية بمئات الأضعاف عدد ضحيا جائحة كوفيد – 19 وذلك على مدار السنوات ومنذ عقود مضت، غير ان الدول العظمى لم تولي لذلك الاهتمام مادام الأغنياء في منأى من الجوع، وان كانت مشكلة الغذاء مست حتى الدول الغربية، حيث فقط في الولايات المتحدة الأمريكية تم احصاء سنة 2020 أزيد من 37 مليون شخص يعانون سوء التغذية.

وتؤثر أزمة الغذاء بشكل حاد على فئة الأطفال في الدول الفقيرة مثلما يحدث في بلدان القرن الإفريقي بكل من الصومال وإثيوبيا وكينيا التي يموت بها عشرات الأطفال يوميا.

وكان رئيس مؤسسة "إنقاذ الطفل" العالمية تشارلز ماكورماك، قد حذر سنة 2008 من أن أزمة الغذاء إن لم يتم تداركها قبل استفحالها، ستزيد أكثر من 200 مليون طفل الى قائمة الأطفال الذين يعانون سوء التغذية، ويتجاوز عددهم 800 مليون طفل.

ولفت ماكورمك إلى أن أزمة الغذاء أصبحت من التحديات التي تمثل عبئا كبيرا على كاهل المجتمع الدولي تضاف إلى مشكل التعليم في ظل وجود أكثر من 121 مليون طفل حول العالم محرومين من الاتحاق بالمدارس (عباسة، 2014).

وتبقى انعكاسات الأزمة الغذائية أكثر وقعا على شعوب الدول النامية بسبب تخصيص هؤلاء القسم الأوفر من مداخيلهم لتلبية الاحتياجات الغذائية. وذكرت تقارير صادرة عن وزارة الزراعة الأمريكية ومنظمات دولية سنة 2016 ان الفرد في الولايات المتحدة الأمريكية يخصص في المتوسط حوالي 2 من المائة من دخله لاقتناء الغذاء وفي أوروبا الغربية بين 12 و13 بالمائة في المتوسط في حين في الدول النامية تصل النسبة حتى النصف أما في الجزائر فتصل إلى 73 بالمائة.

المطلب الثالث: انعكاسات أزمة الغداء العالمية والحلول الواجب إتباعها

الفرع الأول: انعكاسات أزمة الغداء العالمية

دقت العديد من المنظمات الدولية والإنسانية والمنظمات غير الحكومات وحتى قادة الدول ناقوس الخطر بشأن عواقب ظاهرة نقص المواد الغذائية في العالم والارتفاع المتزايد لأسعاره حيث لا يستبعد أن تؤدي إلى اضطرابات طويلة جدا ونزاعات تهدد الاستقرار في العالم.

وعلى الصعيد العالمي، فإن الفقر وانعدام الأمن الغذائي آخذان في الارتفاع بعد عقود من المكاسب التي تحققت في مجال التنمية. وتسبب تعطل سلاسل الإمداد، وتغير المناخ، وأزمة جائحة كورونا، وتشديد الأوضاع المالية بسبب ارتفاع أسعار الفائدة، والحرب في أوكرانيا، في صدمة غير مسبوقة للنظام الغذائي العالمي، عانت منها الشرائح الأكثر ضعفا واحتياجا أيما معاناة. ولا يزال معدل تضخم أسعار الغذاء مرتفعا في العالم، حيث تشهد عشرات البلدان معدلات تضخم في خانة العشرات. ووفقا لبرنامج الأغذية العالمي، يعاني 349 مليون شخص في 79 بلدا من انعدام الأمن الغذائي الحاد. كما أن معدل انتشار سوء التغذية آخذ في الارتفاع بعد ثلاث سنوات من التدهور. ومن المتوقع أن يتفاقم هذا الوضع، مع توقع انخفاض الإمدادات الغذائية العالمية إلى أدنى مستوى لها في 3 سنوات في 2023/2022 (منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة، ديسمبر 2022).

وثمة حاجة ملحة بشكل خاص في 24 بلدا اعتبرتها منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي بؤرا للجوع، منها 16 بلدا في أفريقي (برنامج الاغدية العالمي ومنظمة الاغدية والزراعة، اكتوبر 2022).

وقد تراجعت القدرة على تحمل تكلفة الأسمدة كنسبة بين أسعار المواد الغذائية وأسعار الأسمدة إلى أدنى مستوى لها منذ أزمة الغذاء في 2008/2007، مما يؤدي إلى انخفاض إنتاج المواد الغذائية والتأثير على صغار المزارعين وأصحاب الحيازات الصغيرة أكثر من غيرهم، وبالتالي تتفاقم الأسعار المحلية للمواد الغذائية المرتفعة بالفعل. فعلى سبيل المثال، يشكل انخفاض إنتاج الأرز في عام 2022، الذي تعد أفريقيا أكبر مستورد له في العالم، مقترنا باحتمالات انخفاض المخزونات، مصدر قلق بالغ. واستجابة لتضخم أسعار المواد الغذائية والوقود والأسمدة، أنفقت البلدان أكثر من 710 مليارات دولار على تدابير الحماية الاجتماعية التي تغطي مليار شخص، وتضمن ذلك نحو 380 مليار دولار للدعم (Trevino, 2004).

ولم يتم إنفاق سوى 4.3 مليار دولار في البلدان منخفضة الدخل على تدابير الحماية الاجتماعية، مقابل 507.6 مليارات دولار في البلدان مرتفعة الدخل.

كما يعاني حوالي 193 مليون شخص في 53 دولة أو إقليم من انعدام الأمن الغذائي الحاد في أوقات الأزمات في عام 2021، وتعتبر المظاهرات الاحتجاجية الغاضبة وأعمال الشغب على ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية مثل القمح والأرز والزيت والسكر التي عرفتها في العقدين الماضين من الألفية الحالية دول من إفريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية دليلا واضحا على العواقب المحتملة المنتظرة في حالة عدم التكفل بمسألة الأمن الغذائي وقد شهدت العديد من الدول على غرار المغرب ومصر والجزائر والنيجر إندونيسيا والكاميرون والسنغال وبوركينا فاسو وموزنبيق وساحل العاج والفلبين وبوليفيا احتجاجات تسببت في وقوع ضحايا والتي كانت بمثابة تحذير من العواقب الكارثية التي تهدد العديد من الدول إذا مست المجاعة شعوبها (alarby.co.uk, 2022).

كما شهدت مصر والجزائر مظاهرات مماثلة على مدى السنوات الماضية بسبب رفع أسعار مواد أساسية مثل الخبز والزيت والسكر. أما في باكستان وتايلندا فقد قامت السلطات بنشر الجيش لمنع الجوعى من اقتحام الحقول والمخازن للحصول على الغذاء.

ولم يستبعد المدير السابق لصندوق النقد الدولي السيد دومينيك ستروس، في تصريح صحفي، أن يؤدي تفاقم ندرة الغذاء واستمرار ارتفاع أسعار المواد الغذائية إلى نتائج كارثية، وقال هذا الخبير نعرف من خلال دروس الماضي إذا وصلت المجاعة إلى نطاق واسع فإنها تؤدي في بعض الأحيان إلى حرب. المكسيك سنة 2007 عشرات الآلاف للاحتجاج بالشوارع بسبب زيادة أسعار خبز التورتيلا الذي ارتفع كثيرا بفعل الزيادة في سعر الذرة التي يصنع منها. لزيادة بنحو 40 مليون شخص مقارنة بأرقام عام 2020 القياسية بالفعل. من بين هؤلاء، تم تصنيف أكثر من نصف مليون شخص (570000) في إثيوبيا وجنوب مدغشقر وجنوب السودان واليمن في المرحلة الأشد من كارثة انعدام الأمن الغذائي الحاد وتطلب الأمر اتخاذ إجراءات عاجلة لتجنب انتشارها على نطاق واسع لتجنب انهيار سبل العيش والمجاعة والموت (صندوق النقد الدولي، بدون سنة نشر).

الفرع الثاني: الحلول الواجب اتباعها

1- إعطاء أولوية أكبر لزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة كاستجابة إنسانية في الخطوط الأمامية، من أجل التغلب على قيود الوصول وكحل لعكس التبعات السلبية طويلة الأجل. علاوة على ذلك، فإن تعزيز التغييرات الهيكلية في طريقة توزيع التمويل الخارجي، بحيث يمكن تقليل المساعدة الإنسانية بمرور الوقت من خلال استثمارات إنمائية طويلة الأجل، قد تعالج الأسباب الجذرية للجوع.

2- التعمق في البحث عن الأسباب المؤدية لحدوث هذه الأزمة ومحاولة إيجاد حلول لها عن طريق عقد مزيد من المؤتمرات، وإجراء الأبحاث العلمية التي تناقش مشكلات المياه و الطاقة، عبر توجيه الدراسات و الأبحاث العلمية نحو إيجاد الحلول لمشكلات ندرة الموارد المائية، لان المياه هي أساس ما يعرف بالزراعة المستدامة، والاهتمام بوضع لجان في الغرف التجارية المختصة في المياه على غرار اللجان الزراعية حتى تتمكن من الاطلاع على أوضاع المياه، وتوجيه القطاع الفلاحي إلى أخد مبدأ الزراعة المستدامة كأساس لأي مشروع زراعي (عبد اللطيف، **ازمة الغداء بند جديد في قائمة الازمات الأمنية العربية**).

3- دعم الحكومات الزراعة الداخلية والإنتاج الحيواني من خلال سياسات غذائية وزراعية تؤثر على توافر الأنماط الغذائية الصحية والقدرة على تحمل تكلفتها.

4- اتخاذ المزيد من التدابير لضمان الحصول على إمدادات الغذاء وإيصالها بأقل التكاليف، كما يمكن تنفيذ تلك التدابير من خلال دعم الحكومات في سياسات وممارسات استيراد الأغذية ويمكن للبلدان النامية التي تعاني من حالات نقص في الأغذية الأساسية مثل القمح التي تستهلك على نطاق واسع ولكنها لا تزرع محليا او بالكميات الكافية ويتعين استيرادها بأسعار مرتفعة أن تنظر في اتخاذ الإجراءات لخفض تكاليف معاملات استيراد الأغذية وذلك بجلبها مباشرة من البلدان المنتجة (مؤتمر الامم المتحدة، 2008).

5- تعزيز نهج منسق لضمان تنفيذ الأنشطة الإنسانية والإنمائية وأنشطة حفظ السلام بطريقة شاملة ومتسقة، مع ضمان وتجنب زيادة تأجيج الصراع كنتيجة غير مقصودة سيسهم أيضًا في بناء القدرة على الصمود والتعافي.

6- دعم الدعوة الى التقليل من الحد الادنى من القيود المفروضة على تجارة الأغذية والأسمدة العالمية والاضطرابات في سلاسل الإمدادات للتخفيف من أزمة أسعار الغذاء المرتفعة.

7- عقدت منظمة الأغدية والزراعة قمة في العاصمة الإيطالية روما خلال عام 2008 لمناقشة أزمة الغذاء بمشاركة 193 دولة عضو في الأمم المتحدة، استمرت القمة ثلاثة أيام وبحث المشاركون فيها موضوعات منها: المعونة والتجارة والتكنولوجيا اللازمة لتحسين المحاصيل الزراعية (حركاتي، 2018).

8- متابعة التزامات التمويل المنبثقة عن قمة طوكيو للتغذية من اجل النمو بهدف توسيع نطاق خدمات التغذية لصالح الفقراء.

9- حماية وصول الفئات الأكثر ضعفا الى الأغذية المغذية من خلال تدابير شبكات الأمان الاجتماعي المراعية للتغذية.

10- اتباع سياسات زراعية جديدة صديقة للبيئة للحد من التغير في المناخ.

11- على الدول المتقدمة التخلي عن أنانيتها وحصريتها وتحديدا في مجال الإنتاج الزراعي الامر الذي يتيح زيادة إنتاجية الغداء وتحسين نوعيته وتأمين القوت لمئات الملايين من الذين يعانون سوء التغذية في جميع أنحاء العالم.

12- التوقف عن هدر الطعام لأنه يساهم في تغير المناخ في كل خطوة في نظام الإمداد الغذائي بدءا من الانتاج ومرورا بالمناولة والنقل والتخزين والتوزيع وعمل معالجة الأغذية وتعبئتها على دفع سلسلة الامداد الغذائي الى اعلى قائمة بواعث غازات دفينة على مستوى العالم.

13- رفض السياسات المفروضة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومعاهدات التجارة الحرة الاقليمية والثنائية بالإضافة الى حظر المضاربة المالية والمتاجرة بغذاء المستقبل وخصوصة الانتاج الواسع للوقود الزراعي.

14- وضع استراتيجية للاستخدام العقلاني للموارد الانتاجية تقوم على فهم الجوانب النوعية والكمية لحاجة الانسان في الغذاء.

15- الافادة من توظيف الطاقة النووية ومصادر الطاقة المتجددة بقصد مواجهة الطلب المتزايد على الطاقة بدلا من الاتجاه لتعويض النقص عن طريق استخدام المحاصيل الزراعية في تصنيع الوقود الحيوي (عبد اللطيف، 2020).

16- فرض عقوبات صارمة عن هدر الطعام ونشر ثقافة اعادة تدوير الأكل والطرق الحية الصحيحة لحفظ الطعام مدة اطول.

17- إعادة توجيه الدعم الغذائي والزراعي نحو الأغذية المغذية حيث لا يتناسب نصيب الفرد الواحد من استهلاكها بعد مع المستويات الموصى بها للتمتع بأنماط غذائية صحية.

18- يجب على حكومات الدول ان تساهم في خفض كلفة الأنماط الغذائية الصحية وزيادة القدرة على تحمّلها وجعلها متوافرة بصورة متساوية للجميع إذا ما أعادت توجيه الموارد التي تستخدمها لتحفيز إنتاج الأغذية المغذية وعرضها واستهلاكها (منظمة الاغذية والزراعة، 2021).

19- يجب على منظمة الأغذية والزراعة دعم البلدان المنخفضة الدخل التي تكتسي فيها الزراعة أهمية بالغة بالنسبة إلى الاقتصاد وفرص العمل وسبل العيش الريفية، ولديها القليل من الموارد العامة التي يمكن إعادة توجيهها. وإنّ المنظمة ملتزمة بمواصلة العمل إلى جانب هذه البلدان لاستكشاف فرص زيادة توفير الخدمات العامة لجميع الجهات الفاعلة على نطاق النظم الزراعية والغذائية كافة.

20- فرض ضرائب على الأغذية غير الصحية ومنح إعانات للخيارات الصحية، وحماية الأطفال من ممارسات التسويق المضرّة، وضمان استخدام بطاقات توسيم واضحة على المستوى الغذائي.

خلاصة الفصل الأول

من خلال استعراضنا لهذا الفصل تم استخلاص النتائج التالية:

– تتضمن الأزمات الدولية توليفات مختلفة من المشاكل، وعلى هذا الأساس تعددت مفاهيمها مع تعدد انواعها واشكالها وعموما ركزنا في هذا الفصل على أربع أنواع من الأزمات ألا وهي الأزمات الاقتصادية، السياسية، الصحية ومشاكل البيئة تتسم تلك الأزمات بدرجة كبيرة من الترابط بينها، أو التتابع في بعض الأحيان، إذ قد تتزامن عناصر الأزمة المالية مع ازمة صحية في وقت واحد.

– ان توافر الموارد الطبيعية والبشرية والإنتاج الحيواني، تعتبر الركيزة الأساسية للأمن الغذائي، وعدم الوفرة في عامل من هذه العوامل سيؤثر سلبا على احتياجات السكان من الغذاء.

– استمرار حدة أزمة الغذاء العالمي سيكون له آثار سلبية على دول العالم عامة والدول النامية خاصة فمن الناحية الاقتصادية سترتفع فواتير استيراد الغذاء لهذه الدول مما يجعلها تعاني من تبعية اقتصادية للدول المتقدمة.

– تصاعد أزمة الغذاء العالمية، يؤثر على القرارات السياسية للدول خاصة في ظل الارتفاع الحاد للأسعار العالمية للنفط.

– لأزمة الغذاء العالمية لآثار اجتماعية على رأسها انتشار الجوع والفقر.

– توجيه جزء من المنتجات الزراعية للآلات بدل الاستهلاك البشري، يعتبر تهديدا واضحا للأمن الغذائي خاصة في المدى القصير، وسيصبح العالم آنذاك ينتج لأغراض الطاقة وليس من أجل غذاء الانسان، مما يساهم حتما في ارتفاع عدد جياع العالم وما يترتب عليه من أزمات حادة تنجم عنها حروب أهلية خاصة في دول العالم النامي.

الفصل الثاني: تأثير الأزمات الدولية على تحقيق الأمن الغذائي لمنتج القمح في مصر والجزائر خلال الفترة 2007 – 2022

تمهيد

يعتبر القمح غذاءا رئيسيا وأساسيا لجميع المجتمعات، حيث تسعى جل دول العالم إلى توفيره تحقيقا لأمنها الغذائي، وذلك من خلال اعتمادها على إنتاجها المحلي أو اللجوء إلى استيراده من الخارج في حال عدم قدرة الإنتاج المحلي على تغطية طلب واحتياجات السكان وسد العجز منه.

ويمثل القمح رقما مهما في معادلة تحقيق الأمن الغذائي في كل من الجزائر ومصر حيث يعد غذاءا رئيسي و أساسي للمجتمعين وفي ظل ارتفاع الكثافة السكانية وازدياد الطلب الكلي عليه، وفي ظل عدم قدرة الإنتاج المحلي على تغطية الطلب المتزايد على القمح تلجأ الدولتين إلى الاستيراد من الخارج لتغطية هذا النقص، ومع الارتفاع الرهيب لأسعار القمح في الأسواق العالمية بسبب الحرب الروسية الأوكرانية وفي ظل أزمتي الجفاف ونقص الموارد المائية تجد الدول نفسها أمام تحدي تحقيق أمنها الغذائي في مادة القمح ورغم كل الجهود المبذولة إلا أنهما بقيتا بعيدتين عن تسجيل مستويات مقبولة من الاكتفاء الذاتي، ولأجل ذلك سعت الدول العربية لإقامة تكتلات في مجال زراعة القمح لتعزيز الإنتاجية وتحسين جودة المحصول وتقليل التبعية للخارج.

بناءا على ما سبق تم تقسيم هذا الفصل كما يلي:

المبحث الأول: الجغرافيا الزراعية لمنتج القمح في الجزائر خلال الفترة 2007 – 2022

المبحث الثاني: الجغرافيا الزراعية لمنتج القمح في مصر خلال الفترة 2007 – 2022

المبحث الثالث: استشراف لحالة الأمن الغذائي العربي في منتج القمح زمن الأزمات العالمية

المبحث الأول: الجغرافيا الزراعية لمنتج القمح في الجزائر خلال الفترة 2007 – 2022

يحتل القمح مكانة الصدارة في قائمة السلع الغذائية التي يستهلكها سكان الجزائر وذلك تماشيا مع التقاليد الغذائية السائدة في الوطن، ولهذا فإن النقص في كمية هذه المادة في السوق يؤثر سلبا على النمط الغذائي للسكان في الجزائر، وبالتالي فإن البحث عن العوامل التي تؤدي إلى زيادة إنتاجه تعتبر في غاية الأهمية ويجب السعي وراءها حتى يمكن تحقيق نسبة كبيرة من الأمن الغذائي لهذه المادة الأساسية.

المطلب الأول: واقع زراعة القمح في الجزائر خلال الفترة 2007 – 2022

الفرع الأول: زراعة القمح في الجزائر خلال الفترة 2007 – 2022

يعتبر القمح من المحاصيل الزراعية الهامة في الجزائر، يتم زراعة القمح في الجزائر على مساحات واسعة ويتم ذلك بواسطة الآلات الزراعية الحديثة والتقنيات الزراعية المتطورة، إن ما يميز إنتاج الحبوب بصفة عامة، وإنتاج القمح بصفة خاصة هو انخفاض المردودية، كما أن الإنتاج يعرف تدبدبا من سنة لأخرى، نظرا لتأثر زراعته بالتغيرات المناخية، وبالتالي فإن الإنتاج ضعيف ولا يغطي من الاحتياجات المحلية إلى نسبة الثلث، رغم اعتبار زراعة القمح في الجزائر من الزراعات الإستراتيجية، والجدول التالي يوضح كمية الإنتاج في الجزائر وقيمته بال من القمح خلال الفترة 2007 – 2022.

الجدول رقم 2 – 1: إنتاج القمح والمساحة المزروعة في الجزائر خلال الفترة 2007 – 2022

السنة	الإنتاج بالطن	الإنتاج بالدولار	المساحة
2007	2318963	702793	41252
2008	1111033	774146	41309
2009	2953117	1829250	41380
2010	2605178	1576009	41374
2011	2910890	1795912	41388
2012	3432231	1991984	41398.19
2013	3299049	1870483	41431.64
2014	2436197	1360514	41431

41456.40	1187319	2656731	2015
41360.20	1003301	2440097	2016
41335.14	988012	2436503	2017
41358.85	1536573	3981219.15	2018
41358.85	1461703	3876876	2019
41358.85	1102756	3106754	2020
41356	722453	2168386	2021

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2022)

ومن خلال الجدول رقم 2 – 1 يتضح لنا أن إنتاج القمح عرف تدبدبا بين الزيادة والنقصان رافق هذه الفترة العديد من السياسات الإصلاحية في القطاع الفلاحي، منها سياسة التجديد الفلاحي والريفي سنة 2014/2008 وورقة طريق التنمية الفلاحية والريفية 2024/2020 والتى ساهمت في تحسين معدلات معدلات إنتاج القمح في الجزائر، فقد شهد انتاجه انخفاضا كبيرا ومعتبرا عام 2008 ويرجع السبب في ذلك إلى أزمة الغذاء العالمية وتبعياتها على الاقتصاد الجزائري، كذلك شهد إنتاج القمح تراجعا ملحوظا بدءا من عام 2014، ويرجع السبب في ذلك إلى بعض المشاكل التي يعاني منعا القطاع الزراعي العربي وعلى أرسها تدني كفاءة الري، وضعف استخدام التقانة الحديثة، بالإضافة إلى ضعف الموارد الموجهة للبحوث الزراعية، من القطاعين الحكومي والخاص، وضعف الاستثمار في قطاع الزراعة، وعدم توفر البنى الأساسية والخدمات الزراعية ليرتفع سنة 2015 نتيجة للتوسع في الزراعات المروية واستخدام البذور المحسنة التي تتميز بإنتاجيتها المرتفعة، وتوفير خدمات الإرشاد الزراعي بين المزارعين، لينخفض بعدها بسبب ندرة المياه و ارتفاع درجات الحرارة ثم عاد ليسجل زيادة كبيرة في عام 2018 بنحو 39.81 مليون قنطار و تستمر هته الزيادة خلال الأزمة الصحية كوفيد – 19 لاعتماد الدولة على جل إمكانياتها لتوفير القمح محليا، إلى أن ينخفض سنة 2020 إلى 2168986 طن مع ارتفاع سعره ارتفاعا جنونيا بسبب تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية وارتفاع أسعار الأسمدة ونقص المعروض منها بسبب غلق موانئ البحر الأسود، وارتفاع درجة الحرارة كما يتضح أن المساحة المزروعة من القمح في الجزائر خلال سنة الدراسة بقيت على حالها ولم تعرف سوى تغيرات طفيفة جدا غير أن الإنتاجية تتغير بسبب عدة عوامل منها الدعم الحكومي للقطاع، وتوفر الموارد المالية والتقنية

اللازمة، كذلك بسبب العوامل المناخية والجوية ويعتبر الارتفاع في درجة الحرارة أحد العوامل الطبيعية الرئيسية في انخفاض إنتاج القمح والجدول التالي يوضح لنا التغير في درجة الحرارة في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم 2 – 2: تغير درجة الحرارة في الجزائر خلال الفترة 2007 – 2022

السنة	تغير درجة الحرارة	السنة	تغير درجة الحرارة
2007	1.22	2015	1.12
2008	1.19	2016	1.76
2009	0.95	2017	1.51
2010	2.27	2018	1.21
2011	1.40	2019	1.12
2012	1.15	2020	1.93
2013	1.19	2021	2.33
2014	1.69	2022	1.69

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2022)

ومن خلال الجدول رقم 2 – 2 يتضح لنا أن الجزائر شهدت ارتفاع في درجة الحرارة قدر بـ 2.27 خلال سنة 2010 وهذا ما أثر على الإنتاج في هاته السنة ثم انخفض في السنة الموالية ليعود إلى الارتفاع سنة 2021 بـ 2.33 وهذا ما أدي إلى الانخفاض في إنتاج القمح في هاته الفترة ومنه نستنتج أن هناك علاقة عكسية بين درجة الحرارة وإنتاج القمح، فكلما زاد التغير في درجة الحرارة انخفض إنتاج القمح.

الفرع الثاني: السياسات الزراعية

يعد القطاع الفلاحي في الجزائر من بين القطاعات الحساسة والهامة نظرا للدور الذي يلعبه في شتى الميادين الاقتصادية منها والاجتماعية، ما جعل السلطات تتبنى جملة من السياسات الزراعية بهدف تحقيق اكتفاء وطني وامن غذائي للجميع. فمنذ استقلال الجزائر سيطر نظام التسيير الذاتي على جل سياستها الزراعية، ليتبع بعدها بثورة زراعية أثمرت بالكثير في إطار اقتصاد موجه، غير أن الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها السلطات منذ التسعينات كانت

أكثر تدعيما لهذه السياسات بما يجعل قطاع الزراعة أكثر اهتماما، ومع هذا مازالت جملة من الهفوات تلاحظ وتستدرك إلى يومنا، نذكر منها ما يلي:

– **المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:** هو عبارة عن آلية ترمي الى ترقية التكوين التقني والدعم المالي والنظامي، قصد الوصول الى بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة من خلال المحافظة والحماية والاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية. يتمحور المخطط حول تحفيز وتدعيم الفلاحين المستثمرين من أجل تنمية المنتجات الملائمة للمناطق الطبيعية وتطوير الإنتاج الزراعي والحيواني كافة، وكذلك المنتجات ذات الاستهلاك الواسع والمنتجات الموجهة للتصدير. وكذلك الحفاظ على العمالة الزراعية وزيادة طاقة الإنتاج الفلاحي، وتحسين الميزان التجاري والتحضير لإدماج الفلاحة الجزائرية في المحيط الدولي (حاويش، 2014).

تم تنفيذ المخطط من خلال عبر دعم تطوير الإنتاج الوطني والإنتاجية في مختلف فروعها، تكييف أنظمة الإنتاج، استصلاح الأراضي بالجنوب عن طريق الامتياز، البرنامج الوطني للتشجير، كما رصدت الدولة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية غلافا ماليا قدر بمليار دينار جزائري، ووضعت ما يقارب 33 مليار دج كتمويل تكميلي، ليتم توسيع المخطط بإدماج ودعم الريف وأصبح يسمى المخطط الوطني للتنمية الفلاحي والريفية.

أهداف المخطط: يهدف المخطط إلى تحسين الخدمات الفلاحية في المناطق الريفية وكذا دعم سكان الأرياف الأكثر فقرا لتحسين وضعيتهم المعيشية، كما يسعى المخطط الى ترقية القدرة التنافسية للفلاحة الجزائرية وادماجها في الاقتصاد العالمي عن طريق الاستغلال العقلاني والأمثل للموارد الطبيعية وتحسين مستوى الأمن الغذائي للسكان، وتشجيع ودعم المزارعين (منازل ولرقط، 2022).

– **سياسة التجنيد الفلاحي والريفي:** من خلال المخطط الخماسي 2010 – 2014 تم وضع برنامج لتجديد الاقتصاد الفلاحي والريفي يضم أسسا وتدابير من شأنها ترسيخ بعض النشاطات الفلاحية، من خلال تكاثف جميع الفاعلين في المجال الفلاحي مما يؤدي الى حماية وتثمين الموارد الطبيعية والاستعمال العقلاني للمياه، كما تواصل هذه السياسة جهود التوجيه العقاري والفلاحي. وترتكز سياسة التجديد الفلاحي والريفي على قانون التوجيه الفلاحي الذي أصدر عام 2008، والذي يحدد الإطار العام للفلاحة الوطنية بهدف تمكينها من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد.

تهدف هذه السياسة إلى رفع معدل النمو المتوسط للإنتاج الفلاحي من 6% بين (2000 – 2008) وإلى 8.33% بين (2010 – 2014)، وزيادة الإنتاج الفلاحي الوطني خلال ضمان استقرار إنتاج الحبوب في حدود 5.4 مليون طن، خلق مناصب شغل من خلال استحداث حوالي 1.2 مليون منصب دائم، إعادة بعث الصناعات التحويلية الغذائية وتحقيق التكامل بين الصناعة والزراعة (منازل ولرقط، 2022).

المطلب الثاني: واقع الأمن الغذائي لمنتج القمح في الجزائر خلال الفترة 2007 – 2022

الجدول رقم 2 – 3: الفجوة الغذائية ونسبة الاكتفاء الذاتي لمنتج القمح في الجزائر خلال الفترة 2007 – 2022

السنة	استيراد القمح بالطن	استهلاك القمح بالطن	الفجوة الغذائية بالطن	نسبة الاكتفاء الذاتي %
2007	1394315	8050000	5731037	28.69
2008	3174187	8300000	7188967	13.37
2009	1830346	8550000	5596883	34.50
2010	1182266	8750000	6144822	29.71
2011	2848496	8950000	6039110	32.51
2012	2129041	9450000	6017769	36.29
2013	2120883	9850000	6550951	33.40
2014	2372542	10005000	7568803	24.3
2015	2400320	10250000	7593269	26.14
2016	1790473	10350000	7909903	23.57
2017	1788702	10450000	8013497	23.25
2018	2071961	10600000	6618781	37.54
2019	1642913	10750000	7911370	36.06
2020	1828931	10800000	6664781	28.76
2021	2558743	10900000	8731614	19.81

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2022) و(المنظمة العربية للتنمية الزراعية)

من خلال الجدول رقم 2 – 3 يتضح لنا استيراد القمح في الجزائر عرف تذبذبا خلال فترة الدراسة بلغ أدناه سنة 2010 بحوالي 1.18 مليون طن وأقصاه سنة 2008 بحوالي 3.17 مليون طن، أما استهلاك القمح فقد عرف اتجاها عاما متزايدا بسبب الزيادة السكانية، فضلا عن ارتفاع مستويات الدخول لشرائح واسعة من السكان، وهجرة السكان الريفيين إلى المدن وما يقابله من تدني في مستويات الإنتاج والإنتاجية الناجم عن استخدام الوسائل التقليدية، واستبعاد البحوث والتطوير، وعدم استخدام الميكنة والتقنيات الحديثة في العمليات الإنتاجية. أما بالحديث عن الفجوة الغذائية التي تم تقديرها عن طريق الفرق بين كمية الاستهلاك والإنتاج المحلي للقمح حيث أخذ اتجاها عاما متزايدا بلغ أقصاه سنة 2021 بحوالي 8.73 مليون طن.

كما يوضح لنا نفس الجدول أن نسبة الاكتفاء الذاتي لمنتج القمح انخفض سنة 2008 بنسبة كبيرة قدرت بـ 13.37% بعد أن قدرت بـ 28.69 % ثم ارتفعت الى34.5 % ثم عرفت تذبذبا بعدها بلغ أدناه سنة 2021 بنسبة 19.81 % وأقصاه سنة 2018 بنسبة 37.54 %.

المطلب الثالث: تأثير الأزمات الدولية على تحقيق الأمن الغذائي لمنتج القمح في الجزائر خلال الفترة 2007 – 2022

تأثر الأمن الغذائي لمنتج القمح في الجزائر بعدة أزمات دولية، باعتبار أن الجزائر دولة تعتمد على العالم الخارجي لتلبية حاجات سكانها من هذا المنتج الاستراتيجي، حيث أن ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج من الأسمدة سيؤدي الى انخفاض الغلة من قبل المزارعين الذين يقللون من استخدام الأسمدة، هذا من جهة و من جهة أخرى سيؤدي الارتفاع الكبير في أسعار الأسمدة إلى قيام المزارعين باستبدال المحاصيل عالية التكلفة التي تتطلب الأسمدة، بمحاصيل تتطلب القليل من الأسمدة ، وهذا ما يؤدي إلى تفاقم النقص الحالي في الإمدادات من الغذاء، وما قد يفاقم الوضع سوءا ويؤثر بشكل كبير على إمدادات القمح في العالم، واتجاه العديد من الدول لتكوين اكبر مخزون من القمح كما حصل خلال أزمة الغذاء العالمية سنة 2010.

كما أن إنتاج القمح يتأثر بالعوامل المناخية ويحتاج للكثير من المياه وهذا ما أثر على إنتاجيته في الجزائر. أما الأزمة الصحية كوفيد – 19 فقد كان لها تأثير ايجابيا من خلال ارتفاع إنتاج القمح في الجزائر وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط في السوق الدولية، حتم على الجزائريين ضرورة العمل على تنويع الاقتصاد الوطني و تشجيع الإنتاج والاستثمار، والعمل على ضرورة إقناع المستوردين الجزائريين بالإنتاج والتحول للاستثمار لتوفير مخزون من القمح يستغل وقت

الأزمات (كرامة رحال، وخبيزة، 2020) لتأتي بعدها الحرب الروسية الأوكرانية فترتفع أسعار النفط وبالتالي ارتفاع تكاليف الإنتاج والنقل وهذا دون أن ننسى سياسة الحظر التي تتبعها روسيا لصادراتها من جهة، وفرض عقوبات من جهة أخرى على صادراتها. وفي ظل ارتفاع مدخلات الإنتاج خاصة الأسمدة، ونقص المعروض بسبب اتجاه العديد من الدول المصدرة إلى سياسة التخزين وبالتالي سوف يزيد الطلب على القمح في العالم وستؤدي إلى ارتفاعات قياسية له. وهذا سيؤثر على أسعار المواد الغذائية المشتقة من القمح حيث ستؤثر لا محالة على القدرة الشرائية للمواطنين وخاصة ذوي الدخل الضعيف والطبقة الفقيرة والهشة، وهذا ما حصل في الجزائر وشهدت هاته الأخيرة ارتفاعا جنونيا في أسعار السلع الاستهلاكية عامة والقمح ومشتقاته خاصة، لكن باعتبار الجزائر بلدا ريعيا وفي ظل ارتفاع أسعار الغاز والبترول استطاعت الجزائر تغطية تكاليف استيراد القمح المرتفعة. بعدها تراجعت أسعار القمح في جويلية 2022 بنسبة تصل إلى 14.5 % ويرجع ذلك إلى الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين روسيا وأوكرانيا، برعاية الأمم المتحدة وتركيا، لاستئناف صادرات الحبوب من أوكرانيا، كما أثر التوافر الموسمي من المحاصيل في نصف الكرة الشمالي على الأسعار. وتستمر أسعار القمح في الانخفاض في أوت 2022 بنسبة 5.1 في المائة. (برنامج الاغدية العالمي ومنظمة الاغذية والزراعة، اكتوبر 2022)

ورغم استيراد الجزائر القمح من روسيا وأوكرانيا، إلا أنها ليست من زبائنها الكبار، بالنظر إلى أن معظم القمح المستورد إلى الجزائر آت من فرنسا، لكن غياب هذين السوقين أوقف سياسة الجزائر مؤخرا، والمتمثلة في التخلص من القمح الفرنسي والسعي لتنويع الموردين، وأكد الديوان الجزائري المهني للحبوب المكلف باستيراد القمح أن أزمة روسيا وأوكرانيا لم تأثر على عمليات استيراد القمح، بالنظر أن الجزائر تعتمد سياسة تنويع الشركاء التجاريين، ودفتر الشروط الجديد يفتح باب المنافسة أمام عدة موردين أجانب (الديوان الجزائري المهني للحبوب، 2021).

المبحث الثاني: الجغرافيا الزراعية لمنتج القمح في مصر خلال الفترة 2007 – 2022

يعتبر الطلب على القمح مشتقا من الطلب على منتجاته مثل الخبز والصناعات الغذائية المرتبط به، حيث أن الاستهلاك القومي من القمح في مصر قد أخذ اتجاها عاما متزايدا بمعدل سنوي، حيث يعتبر محصول القمح هو المحدد الرئيسي لقيمة وحجم الفجوة الغذائية في مصر، إذ يعد من المحاصيل الإستراتيجية التي يتم استهلاكها بشكل يومي في السوق المصري، وتعتمد عليه العديد من الأسر خاصة محدودي الدخل والفقراء في توفير احتياجاتها الغذائية.

المطلب الأول: واقع زراعة القمح في مصر خلال الفترة 2007 – 2022

الفرع الأول: زراعة القمح في مصر خلال الفترة 2007 – 2022

يعتبر القمح الغذاء الأساسي للمصريين فمنه يستخرج الدقيق اللازم لإنتاج الخبز والذي يمثل الغذاء الأساسي للمواطن، مما يعكس مكانة هذا المحصول في أولويات الأمن الغذائي المصري، حيث يأتي في الرتبة الأولى من بين حاصلات الحبوب على مستوى الجمهورية إذ تبلغ مساحته حوالي 3.135 مليون فدان والجدول رقم يوضح إنتاج القمح والمساحة المزروعة القمح:

الجدول رقم 2 – 4: إنتاج القمح والمساحة المزروعة من القمح في مصر خلال الفترة 2007 – 2022

السنة	الإنتاج بالطن	الإنتاج بالدولار	المساحة مليون طن
2007	7379000	1509740	2.72
2008	7977051	3748810	2.92
2009	8522995	2479456	3.15
2010	7177399	2317167	3.00
2011	8407126	3322987	3.05
2012	8795483	3662812	3.16
2013	9460200	3562210	3.38
2014	8800000	3410531	3.39
2015	9607736	3447726	3.47
2016	9342538	2589712	3.35
2017	8421071	1785316	3.04

2018	8348629	1771946	3.16
2019	8558807	3564770	3.14
2020	9101785	3469181	3.42
2021	9000000	_	3.65
2022	_	_	3.65

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات (منظمة الأغذية والزراعة والأمم المتحدة، 2022)

من الجدول رقم 2 – 4 يتضح أن إنتاج القمح في مصر عرف ارتفاعا يقدر بحوالي مليون طن خلال سنة 2009 بسبب ارتفاع مساحة الأراضي المزروعة لينخفض في السنة الموالية 2010 إلى حوالي 7.2 مليون طن بسبب أزمة أسعار الغذاء التي شهدها العالم خلال تلك الفترة، لترتفع بعدها مسجلا زيادة قدرها حوالي 1300000 طن خلال سنة 2011، ليعود إلى الانخفاض سنة 2014 ويرجع السبب في ذلك إلى بعض المشاكل التي يعاني منعا القطاع الزراعي العربي وعلى أرسها تدني كفاءة الري، وضعف استخدام التقانة الحديثة، بالإضافة إلى ضعف الموارد الموجهة للبحوث الزراعية، من القطاعين الحكومي والخاص، وضعف الاستثمار في قطاع الزراعة، وعدم توفر البني الأساسية والخدمات الزراعية، ليعود إلى الارتفاع بعدها سنة 2015 مع الزيادة في مساحة الأراضي المزروعة ليصل الإنتاج إلى حوالي 9.6 مليون طن بمساحة قدرت ب 3.47 مليون فدان نتيجة للتوسع في الزراعات المروية واستخدام البذور المحسنة التي تتميز بإنتاجيتها المرتفعة، وتوفير خدمات الإرشاد الزراعي بين المزارعين لينخفض سنة 2016 بسبب انخفاض المساحة المزروعة و ارتفاع مستوى الفقد نتيجة سوء النقل و التخزين ثم يستمر الإنتاج في الانخفاض خلال سنتي 2017 و2018 بسبب ندرة المياه و التغير في الظروف المناخية ليرتفع خلال الأزمة الصحية كوفيد – 19 ليصل إلى 9 مليون طن و يستمر في الارتفاع ليصل إلى 10 مليون طن خلال سنة 2022، وعليه فان إنتاج القمح في مصر يتأثر بالمساحة المزروعة إلى جانب عوامل مناخية منها الجفاف و ارتفاع درجة الحرارة و الجدول التالي يوضح تغير درجة الحرارة في مصر خلال فترة الدراسة:

الجدول رقم 2 – 5: تغير درجة الحرارة في مصر خلال الفترة 2007 – 2022

السنة	تغير درجة الحرارة	السنة	تغير درجة الحرارة
2007	0.60	2015	1.21
2008	0.94	2016	1.40
2009	0.92	2017	0.62
2010	2.33	2018	2.05
2011	0.36	2019	1.04
2012	0.94	2020	1.12
2013	1.05	2021	1.73
2014	1.25	2022	0.66

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات (منظمة الأغذية والزراعة والأمم المتحدة، 2022)

من الجدول رقم 2 – 5 يتضح لنا أن التغير في درجة الحرارة خلال سنة 2010 ارتفع بـ 2.33 وهذا ما أثر على الإنتاج في هاته السنة ثم انخفض بعدها سنة 2011 وسجل التغير ارتفاعا بـ 0.63 ليعود إلى الارتفاع سنة 2018 بتغير قدره 2.05 وهذا ما أثر على إنتاج هاته السنة رغم ارتفاع مساحة الأرض المزروعة ثم ينخفض بعدها خلال الأزمة الصحية كوفيد – 19 بسبب نقص انبعاث غاز الكربون لأسباب الحجر الصحي ونقص الغازات الدفيئة بسبب غلق المصانع انخفاض نسبة احتراق الوقود الأحفوري لتوليد الكهرباء والطاقة.

الفرع الثاني: السياسات الزراعية في مصر خلال الفترة 2007 – 2022

يسعى واضعي السياسات في القطاع الزراعي المصري إلى تحقيق مبدأ التنمية المستدامة والاكتفاء الذاتي، بالاعتماد على إحداث التوازن بين سياسات التطوير والاستغلال، ومن أهم التحديات التي تواجه تنمية القطاع الزراعي هو حجم الموارد التي يمتلكها، والقادرة على دعم خطط التنمية ولوفاء بالاحتياجات المحلية للسكان وتوفير فائض للتصدير، ومن ثم تصدرت أولويات أهداف التنمية المستدامة كيفية استغلال الموارد الطبيعية بشكل رشيد بما يلبي احتياجات الحاضر مع الحفاظ على احتياجات المستقبل، من خلال التشجيع على إتباع أنماط إنتاج واستهلاك متوازنة، دون الإفراط في استخدام الموارد الطبيعة وخاصة غير المتجددة منها، ومن أهم المصادر الطبيعية التي تلعب دورا أساسيا في استمرارية و تحسين مستوى معيشة السكان

بصفة عامة والريفيين بصفة خاصة، حيث تم اعتمادها كركن أساسي من أركان تحقيق التنمية الزراعية المستدامة 2030، والتي تعد إطارا شاملا لتعزيز القطاع الزراعي في مصر، وقد استهدفت الإستراتيجية الاستخدام المستدام للموارد الزراعية الطبيعية، وزيادة معدلات الاعتماد على الذات في توفير السلع الغذائية الإستراتيجية مثل القمح، من خلال حماية الموارد الطبيعية وبالرغم من ذلك تعاني الأراضي الزراعية من العديد من التحديات، ومن أهمها الاستخدامات غير الزراعية، التجريف، التبوير، التصحر، التغيرات المناخية...الخ، الأمر الذي يتضح منه أن إدارة وتحديد استخدامات الأرض من أهم التحديات التي تواجه صانعي السياسات ومتخذي القرار في عملية التخطيط وخاصة في ظل وجود العديد من القطاعات المسئولة عن هذه العملية (أحمد السيد، 2018).

والجدول التالي يوضح السياسات الزراعية في مصر:

الجدول رقم 2 – 6: يوضح السياسات الزراعية في مصر (أحمد السيد، 2018، ص 41)

المطلب الثاني: واقع الأمن الغذائي لمنتج القمح في مصر خلال الفترة 2007 – 2022

نسبة الاكتفاء الذاتي لمنتج القمح تمثل قيمة الإنتاج المحلي من محصول القمح منسوبا إلى المتاح للاستهلاك لمنتج القمح وتحسب عن طريق قسمة كمية الإنتاج المحلي من محصول القمح على المتاح للاستهلاك من محصول القمح والجدول التالي يوضح لنا نسبة الاكتفاء الذاتي لمنتج القمح في مصر خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم 2 – 7: الفجوة الغذائية ونسبة الاكتفاء الذاتي لمنتج القمح في مصر خلال الفترة 2007 – 2022

السنة	استيراد القمح بالطن	استهلاك القمح بالطن	الفجوة الغذائية بالطن	نسبة الاكتفاء الذاتي %
2007	2160350	13.24	5861000	55.66
2008	2461716	14.17	6192949	54.8
2009	2200000	14.59	6067005	74.4
2010	2598263	15.02	7842601	40.5
2011	3199207	15.88	7472874	48.8
2012	3689027	16.11	7314517	55.7
2013	2715936	16.98	7519800	56.7
2014	3157355	17.83	9030000	52.1
2015	2415467	19.56	9952264	49.1
2016	2115785	19.59	10247462	47.7

2017	2624361	19.18	10758929	34.5
2018	2636468	19.70	11351371	35.5
2019	3024161	20.00	10898215	40.3
2020	2693851	21.71	11000000	41.4
2021	2465060	–	–	–

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات (وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ونشرات التجارة الخارجية)

من خلال الجدول رقم 2 – 7: يتضح لنا أن هناك تطور في كمية واردات القمح في مصر خلال فترة الدراسة، ومنه تبين ان متوسط كمية الواردات كان متذبذبا بين الزيادة والنقصان، حيث بلغ أدناه عام 2016 بحوالي 2.11 مليون طن، بينما بلغت أقصاها عام 2011 بحوالي 3.19 مليون طن. كذلك يوضح لنا استهلاك القمح الذي أخد اتجاها عاما متزايدا بلغ أقصاه سنة 2020 بـ 21.71 مليون طن. أما بالحديث عن الفجوة الغذائية التي تم تقديرها عن طريق الفرق بين كمية الاستهلاك والإنتاج المحلي للقمح حيث اخدت اتجاها عاما متزايدا بلغ أقصاه سنة 2018 بحوالي 11.35 مليون طن.

كما يوضح لنا نفس الجدول أن نسبة الاكتفاء الذاتي لمنتج القمح انخفض سنة 2008 بنسبة كبيرة قدرت بـ 54.8 % بعد ان قدرت بـ 64.73 % ثم ارتفعت إلى 74.4 % في السنة الموالية ثم انخفضت بشكل واضح سنة 2010 لتصل إلى نسبة 40.5% بسبب أزمة الغذاء العالمية ثم عادت للارتفاع بعد ذلك لتعود للانخفاض سنة 2015 ويستمر في التراجع إلى غاية سنة 2019 بسبب جائحة كورونا كثفت مصر جهودها لرفع نسبة الاكتفاء الذاتي برفع كمية الإنتاج من خلال عدة مشاريع زراعية كبرى ثم انخفضت بعدها بسبب الحرب الروسية الأوكرانية.

المطلب الثالث: تأثير الأزمات الدولية على تحقيق الامن الغذائي لمنتج القمح في مصر خلال الفترة 2007 – 2022

تأثر الأمن الغذائي لمنتج القمح في الجزائر خلال فترة الدراسة بالعديد من الأزمات منها أزمة الغذاء العالمي حيث عرفت أسعار القمح ارتفاعا كبيرا وارتفاع أسعار النفط الذي رفع من تكاليف الإنتاج والنقل واللوجيستيك ومع اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية وانقطاع طرق الشحن عبر موانئ البحر الأسود، ووضع الحكومة الأوكرانية حدودا على صادرات الأغذية، وجدت الحكومة المصرية نفسها تواجه تحديا كبيرا يتمثل في إيجاد بدائل لاستيراد غذائها بسرعة من دول أخرى، لأن الاحتياطات الموجودة في المخازن لا تكفي، ولتوفير بدائل القمح الروسي والأوكراني بالسرعة المطلوبة ليس بالأمر الهين، لأن الطلبات بدأت تنهال على المصدرين الآخرين من دول الاتحاد الأوروبي، ككندا والولايات المتحدة الأمريكية، استراليا، الأرجنتين... هو الأمر الذي اضطر الهيئة العامة المصرية للسلع التموينية إلى إلغاء مناقصة دولية ثنائية لشراء القمح بسبب قلة العرض وارتفاع الأسعار بشكل غير مسبوق، إذ بلغت نسبته ما يزيد عن 30 % قبل مضي أسبوعين من اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية وهذا ما كلف الدولة المصرية مليار دولار إضافية خلال النصف الأول من السنة، والمشكل هنا ليس في عدم توفر العملة الصعبة لمصر، فكلما ارتفعت أسعار الغاز حقق للخزينة المصرية عوائد بنحو 4 مليارات دولار، إنما المشكل في نقص العرض السلعي من الأغذية ، فروسيا و أوكرانيا يصدرا ن حوالي 30% من صادرات العالم من القمح.

من خلال دراستنا للجغرافيا الزراعية لمنتج القمح لكل من مصر والجزائر نستنتج أن هناك أوجه تشابه واختلاف لهذه الجغرافيا:

أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
– يتأثر إنتاج القمح في كل من مصر والجزائر بجملة من المؤثرات. – تستهلك الدولتين كميات كبيرة من القمح نظرا للعادات الغذائية المشتركة. – يتأثر معدل الأمن الغذائي لمنتج القمح في كل من الجزائر ومصر بالكثافة السكانية والأزمات الدولية الخارجية. – ان لكل من الجزائر ومصر تبعية غذائية للدول الأجنبية. – تستورد كل من الجزائر ومصر أكثر من 50 بالمائة من كمية القمح المستهلك. – تحسن إنتاج القمح في مصر والجزائر خلال الأزمة الصحية كوفيد – 19. – كلا الدولتين تصدران الغار والنفط لذلك تمكنت من تغطية تكاليف استيراد القمح المرتفعة بسبب الحرب الروسية الأوكرانية نظرا لارتفاع أسعار الغاز والنفط. – تسعى الدولتين لتحسين إنتاج القمح ورفع معدل الأمن الغذائي لهذا المنتج الاستراتيجي.	– يتأثر إنتاج القمح في مصر بالدرجة الأولى بالمساحة المزروعة، فكلما زادت المساحة المزروعة زاد الإنتاج. – يتأثر إنتاج القمح في الجزائر بالظروف المناخية والسياسات الزراعية. – تتبع الجزائر سياسة التنويع الشركاء التجاريين حيث لا تعتمد اعتمادا كليا على قمح دولة واحدة عكس مصر التي تعتمد على القمح الروسي اعتمادا شبه كليا. – تأثر معدل الأمن الغذائي لمنتج القمح في مصر خلال الحرب الروسية الأوكرانية بشكل كبير عكس الجزائر.

المصدر: من إعداد الطالبة

المبحث الثالث: استشراف لحالة الأمن الغذائي العربي في منتج القمح زمن الأزمات العالمية

تعاني المنطقة العربية مند سنوات السبعينات من القرن الماضي من فجوة غذائية في منتج القمح، تتفاقم هاته الأخيرة باستمرار رغم جهود دول المنطقة في زيادة انتاجها الزراعي وذلك بسبب تغير المناخ ونقص الموارد المائية وضعف إمكانيات القطاع الفلاحي ونقص مشاريع النخرين وعدم الاستفادة من البحوث في مجال الزراعة وتراجع عدد العاملين بالقطاع الفلاحي والنمو الديمغرافي الهائل وكذلك الأزمات السياسية في الدول المصدرة للقمح.

المطلب الأول: تجربة التعاون العربي في مجال الأمن الغذائي لمنتج القمح

حضي موضوع التكامل الاقتصادي الإقليمي بمكانة متميزة في الاهتمامات العامة للدول العربية، إذ تعتبر من بين أولى التجمعات الإقليمية التي حاولت تحقيق تكامل اقتصادي فيما بينها، وامتد ذلك عبر مراحل تاريخية تعدت نصف قرن إذ تبلور ذلك من خلال التوقيع على عدد من الاتفاقيات متعددة الأطراف والتي كانت تهدف في مجملها إلى تحرير التجارة العربية وتوحيد السياسات المالية والنقدية والضرائب وتشريعات العمل وحرية تنقل الأشخاص، اتجهت الدول العربية نحو إنشاء اتحادات اقتصادية وإبرام اتفاقيات دولية شأنها في ذلك شأن باقي دول العالم، وتم توقيع عدة اتفاقيات لتحقيق هذه الهدف ومن أبرزها:

1- اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربى:

وقعت الاتفاقية من قبل كل من مصر – العراق – الأردن – لبنان – السعودية – سوريا، وتم تعديلها أربع مرات من اجل إنشاء نظام تجاري قادر على العمل بشكل جيد من خلال وضع قواعد الترانزيت، وهدفت تلك الاتفاقية إلى إلغاء الرسوم الجمركية على الكثير من السلع الزراعية وتخفيضها على بعض المنتجات الصناعية والزراعية بنسبة 25 % من أجل ضمان المعاملة غير التمييزية بين السلع المحلية والسلع العربية وتبسيط الإجراءات التجارية (وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي، 2003).

2- اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية عام1957:

وافق المجلس الاقتصادي لجامعة الدول العربية عليها في دور انعقاده العادي الرابع بجلسته الثالثة بتاريخ 1957/6/3، وقد استهدفت البدء بمنطقة تجارة حرة وصولا إلى وحدة اقتصادية كاملة وكانت أهداف الاتفاقية تتمثل فيما يلي:

– حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال.
– حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية.
– الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي.
– حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والمرافئ والمطارات المدنية.
– حرية التملك والايصاء والإرث (جامعة الدول العربية، بدون سنة نشر) (جامعة الدول العربية، 2007).

ومما لاشك فيه أن الحريات السابقة التي أوردتها الاتفاقية هي القادرة على تحقيق تعاون اقتصادي عربي فاعل، إلا أن هذه الاتفاقية ظلت تراوح مكانها لدواعي سياسية واقتصادية دولية واقليمية وعربية، ومع إنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية العربية كان هو الإطار المؤسسي لتنفيذ هذه الاتفاقية.

3- السوق العربية المشتركة:

عقد مجلس الوحدة الاقتصادية العربية اتفاقية بتاريخ 13أوت 1964، تضمنت الاتفاقية برنامجا زمنيا اشتمل على عدة مراحل يتم في ظلها تحرير التجارة من كافة الرسوم والقواعد المفروضة على الواردات، وأطلق على هذه الاتفاقية "اتفاقية السوق العربية المشتركة"، وانضم إليها أربع دول سنة 1964 وهي مصر، سوريا، الأردن، والعراق، وكانت أهداف السوق المشتركة هي نفسها أهداف اتفاقية الوحدة الاقتصادية ومن أبرزها ما خص المنتجات الزارعية، والحيوانية والثروات الطبيعية التي منشأها أحد الدول الأطراف أنها معفاة بالكامل من الرسوم الجمركية بواقع 20% سنويا اعتبارا من1965/1/1 كما تم تخفيض الرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل بواقع 20% سنويا لتزال بالكامل في 1969/1/1، أما باقي السلع عام 1974 (المنذري، 2004).

خلال البدايات الأولى لهذه السوق لم تكن سوى منطقة تجارة حرة، ولم تتطور إلى اتحاد جمركي أو سوق مشتركة، ورغم العثرات اعتبرت هذه الاتفاقية من أهم الانجازات الهادفة إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية، حيث حققت في حينها زيادة واضحة في حجم التجارة البينية للدول الموقعة عليها، ثم ظلت السوق قائمة حتى عام 1980 حينما تم تجميد عضوية مصر بجامعة الدول العربية، بعد توقيعها لمعاهدة السلام مع إسرائيل، فتوقفت الدول الأعضاء الأخرى في السوق عن تطبيق الاتفاقية المبرمة بعد خروج أكبر سوق من حيث الحجم من الاتفاقية ومع اختلاف النظم الاقتصادية للدول الأعضاء لازالت على ما هي عليه ولم تتمكن دول المجلس من

الوصول إلى منطقة تجارة حرة فيما بينها، كما ساهمت الأحداث الأخيرة التي شاهدتها المنطقة العربية في ظل ما أطلق عليه ثورات الربيع العربي في زيادة الفرقة والشتات بين دول المنطقة قاطبة (حجازي، 2005).

4- اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية:

تم عقد اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية عام 1981 وكانت هذه الاتفاقية تطويرا لاتفاقية عام 1953، ومن أبرزما جاء فيها في الجانب الزراعي وبموجب المادة السادسة إعفاء السلع الزراعية والحيوانية سواءا في شكلها الأولى أو بعد إحداث تغيرات عليها لجعلها صالحة للاستهلاك ،من كافة الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب المماثلة، ونصت الاتفاقية على عدم إمكانية منح ميزة تفضيلية لدولة غير عربية تفوق تلك الممنوحة للدول الأطراف، كما أبرمت اتفاقية أخرى سنة 1982 وهي اتفاقية موحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية، ووقع عليها إحدى وعشرون دولة وتنص على منح الأموال العربية ضمانات أساسية يمكن دعمها بامتيازات أخرى عن طريق اتفاقيات ثنائية رغم ما ورد في الاتفاقية من بنود وقضايا مهمة إلا أن معظمها حال دون التطبيق الفعلي، ويرجع ذلك إلى حزمة العقبات التجارية وإلى أسباب تاريخية مرت بها الدول العربية في عقد الثمانينات والنصف الأول من التسعينات (الجوزي، 2010).

5- المنظمة العربية للتنمية الزراعية:

هي منظمة عربية متخصصة في مجالات التنمية الزراعية، تم إنشائها بموجب قرار مجلس جامعة الدول العربية سنة 1970 وتعنى بمجالات التنمية الزراعية والأمن الغذائي العربيين، وقد أكدت المنظمة العربية للتنمية الزراعية في قمة عمان عام 1980 على العمل لتحقيق الأمن الغذائي العربي باعتباره أكثر ضرورة وذلك في إطار العمل العربي المشترك، والسبيل إلى ذلك يكمن في تحقيق التكامل الزراعي بين الأقطار العربية، حيث أن تنسيق الجهود بين القطاعات الاقتصادية بما فيها القطاع الزراعي يعتبر البوابة الرئيسية لتحقيق الأمن الغذائي العربي. وقد قامت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بالعديد من الدراسات بهدف تحسين الأمن الغذائي العربي منها على سبيل التمثيل لا الحصر، مستقبل اقتصاد الغذاء في البلاد العربية سنة 1979، والبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي سنة 2014، إضافة إلى العديد من المشاريع المشتركة بين الأقطار العربية (المنظمة العربية للزراعة، بدون سنة نشر).

6- منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

يعتبر إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من أهم الأحداث التي شهدتها الساحة العربية في نهاية تسعينات القرن الماضي، حيث اعتمدت هذه الاتفاقية كأساس لها على تحرير التجارة بين الدول العربية كخطوة أولى باتجاه التكامل الاقتصادي العربي (تواتي بن علي، 2008)، ففي عام 1996 قرر مؤتمر القمة العربية في القاهرة وضع استراتيجيات وخطط لعمل اقتصادي واجتماعي متكامل يتيح لكل الدول العربية التعاون مع الخدمة المصالح الاقتصادية العليا والقدرة على التعامل مع التكتلات الاقتصادية الإقليمية الأخرى، وتحقيقا لذلك فقد أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي قراره في عام1997، بالموافقة على برنامج تنفيذي لإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتضمن البرنامج خطة عمل زمني لإنشاء هذه المنطقة، حددت فترته بعشر سنوات تبدأ في يناير عام 1988، وتنتهي في بداية عام 2007، ويتم خلال هذه الفترة تخفيض الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى والضرائب ذات الأثر المماثل المفروضة على السلع العربية بنسب سنوية متساوية تبلغ 10% من تلك الرسوم التي كانت مطبقة في 1997/12/31 (جامعة الدول العربية، 2005) وبعد تجربة تطبيق هذا البرنامج لمدة أربع سنوات، ورغبة من الدول العربية في الإسراع إلى استكمال إقامة هذه المنطقة، فقد أدخل المجلس الاقتصادي تعديلا على البرنامج التنفيذي للمنطقة، ليبدأ تنفيذها مع بداية عام 2005 بتطبيق نسب تخفيض على الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى، الضرائب ذات الأثر المماثل عامي 2004 و2005 تبلغ 20% في كل منهما، ومنذ بداية عام 2005 أصبحت السلع الصناعية والزراعية ذات المنشأ العربي المتبادل بين الدول الأعضاء بالمنطقة غير خاضعة للرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل، الأمر الذي يساهم في زيادة التبادل البيني بين الدول العربية (جامعة الدول العربية، 2007).

كان الاهتمام بالمنتجات الزراعية واضحا في البرنامج التنفيذي، حيث تم إعداد رزنامة زراعية عربية مشتركة، تتضمن هذه الرزنامة عدد من السلع الزراعية التي ترغب كل دولة من الدول أعضاء المنطقة عدم إخضاعها للتخفيض التدريجي المطبق خلال فترة زمنية محددة (موسم ذروة الإنتاج)، وذلك دون منع دخول السلعة، وإنما دخولها مع تطبيق الرسم الجمركي الكامل عليها، وهناك ضوابط لهذه الرزنامة تتمثل في تحديد عدد السلع التي تطلب الدولة إدخالها في الرزنامة وألا تتعدى عشر سلع كحد أقصى، وتحديد إجمالي الفترة الزمنية للسلع العشر مجتمعة

بألا تتعدى 35 أسبوعيا، وتم وقف العمل بالرزنامة الزراعية ابتداءا من 2005/1/1 (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2004).

7- التعاون الإقليمي العربي المشترك:

يعتبر مجلس التعاون الخليجي النموذج الأنجح بين تجارب التعاون الإقليمي العربي، ويضم هذا المجلس ستة دول هي (السعودية، الإمارات، الكويت، سلطنة عمان، قطر، البحرين)، وقد ساعدت مستويات التنمية المحققة فيها وتقارب اقتصادياتها فضلا عن الإدارة السياسية لهاته الدول للوصول إلى مرحلة الاتحاد الجمركي، ونجاح هذه التجربة يعتبر مؤشرا إيجابيا لإنشاء تكتل يضم جميع الدول العربية إذا ما توفرت الشروط اللازمة لذلك، وفي هذا السياق نذكر تجربة كل من اتحاد دول المغرب العربي ودول مجلس التعاون الخليجي في التكامل.

أ/ اتحاد دول المغرب العربي:

في 17 فبراير 1989 عقد قمة الإعلان الخاص بقيام الاتحاد المغاربي بين كل من (ليبيا، تونس، المغرب، الجزائر، موريتانيا)، في مدينة مراكش المغربية، وتم التوقيع على (معاهدة الإنشاء) بين رؤساء وملوك تلك الدول، وحسب المادة الأولى من هذه الاتفاقية فإنه اتفق على تسمية الاتحاد بين البلدان المغاربية كما أشرنا سابقا "باتحاد المغرب العربي" وكلمة الاتحاد بنفسها تظهر كحل توفيقي بين دعاة الوحدة الشاملة الآنية ودعاة الإطار الوظيفي للتعاون المؤسساتي (بخوش، 2011).

ب/ مجلس التعاون الخليجي:

دفعت الظروف الاقتصادية والأحداث السياسية في سبعينات القرن الماضي بدول الخليج إلى اتخاذ خطوات عاجلة ومدروسة واجتماعات متلاحقة لبلورة إطار عمل جماعي قابل للتطبيق، بهدف حمايتها من التهديدات والتحديات المشتركة التي تواجهها، ويحفظ الأمن والاستقرار في المنطقة ففي 25 ماي 1981 توصل قادة دول مجلس التعاون الخليجي الست في اجتماع عقد بالعاصمة السياسية لدولة الإمارات (أبو ظبي) إلى صيغة تعاونية تظم تلك الدول، تهدف إلى تحقيق التناسق والتكامل والترابط بين دولهم في جميع الميادين، انطلاقا من عمق الروابط الدينية والثقافية والتمازج السري بين مواطنيها بالإضافة إلى تقارب الرقعة الجغرافية والحدود المشتركة بين هاته الدول (عبيد، 2007).

8- الاتفاقية العربية المتوسطية للتبادل الحر (اتفاقية أغادير 2004):

تم التوقيع على اتفاقية أغادير بالمغرب في 2004/2/25 من طرف أربع دول عربية من جنوب المتوسط هي (تونس – المغرب – مصر – والأردن)، بشأن إقامة منطقة تجارة حرة، والتي دخلت حيز النفاذ بتاريخ 2007/3/27، وتهدف هذه الاتفاقية إلى:

– إنشاء منطقة التبادل الحر من أجل تطوير النشاط الاقتصادي ودعم التشغيل، وزيادة الإنتاجية وتحسين المستوى المعيشي داخل الدول الأطراف.

– تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية في الدول الأطراف فيما يخص التجارة الخارجية والفلاحة (الزراعة)، والصناعة والنظام الضريبي والمجال المالي والخدمات والجمارك، وبما يوفر المنافسة الموضوعية بين الدول الأطراف.

– التقريب بين تشريعات الدول الأطراف في المجالات الاقتصادية بهدف توفير مناخ مواتي لشروط الاندماج بين الدول الأطراف (الاتفاقية العربية المتوسطية للتبادل الحر).

المطلب الثاني: معوقات التكامل العربي في مجال تحقيق الأمن الغذائي

لقد صادفت مسيرة التكامل الزراعي العربي عدة معوقات عرقلت تقدمه، وحالت دون نمو في حجم التجارة العربية البينية، والتي يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

1- المعوقات السياسية:

إن النتائج المتواضعة التي تحققت في إطار العمل العربي المشترك لدليل واضح على غياب الإدارة السياسية، رغم كونها الدافع والمنطلق الأساسي لعملية التكامل (فياض، 1995)، إذ نلاحظ أن هناك عديد من النزاعات السياسية العربية مثل حربي الخليج الأولى والثانية، فضلا عن النزاعات السياسية بين كل من الجزائر والمغرب حول قضية الصحراء الغربية، إذ يتطلب التكامل نوعا من الاتفاق السياسي على الأهداف الكبرى للدول أيا كان نظامها السياسي حتى لا يؤثر اختلاف النظم السياسية على عملية التكامل، كما أن ضعف دور الشعوب والمنظمات الأهلية في صنع القرار (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2000)، أثر سلبا على إمكانيات التكامل الاقتصادي الزراعي العربي، كما أن عدم الاستقرار السياسي والصراعات الإقليمية، أدت أيضا إلى مزيد من الفرقة والشتات بين دول وشعوب المنطقة ولعل خير دليل على ذلك الاحتلال الأمريكي للعراق سنة 2004، وسقوط بغداد ودخول البلاد في حروب أهلية طائفية إلى يومنا هذا.

ومن الواجب علينا أيضا أن نشير إلى الصراع العربي الإسرائيلي منذ إعلان قيام دولة إسرائيل على الأراضي الفلسطينية سنة 1948، وآثاره السلبية على بعض الدول العربية واتجاه اغلبها نحو التسلح وإنفاق أموال طائلة على القطاع العسكري مما انعكس سلبا على التنمية الاقتصادية بهذه الدول، وأدى إلى تعطيل المشاريع التنموية بها (مقدم، 2002).

2- المعوقات الاقتصادية:

هناك العديد من المعوقات الاقتصادية للتكامل العربي والتي يمكن إيجاز أهمها في النقاط التالية:

- تباين مستويات الناتج القومي والدخول في الوطن العربي، فبسبب هذا التباين يصبح التعاون بين الدول العربية أمر مخيف ومقلق للدول الغنية، إذ أنه من غير المنطقي أن تنصهر دول ذات كثافة سكانية قليلة ومستويات دخول عالية في تكامل مع دول تتميز بكثافة سكانية عالية ودخول منخفضة (الجسمي، 2001).

- ضعف البنية الأساسية في الدول العربية مما يؤثر على تدفق مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات العربية البينية داخل المنطقة، وهذا ما انعكس سلبا على التجارة العربية البينية.

- التبعية الأجنبية (الارتباط بالخارج): ترتبط الدول العربية مجتمعة بالعالم الخارجي في مختلف المجالات وعلى أرسها المجال الغذائي، إذ تعتبر مستوردا صافيا للغذاء، ويعتبر هذا أخطر مشكل إذ يؤثر على سيادة هذه الدول وله أبعاد أخرى اجتماعية واقتصادية (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 1993).

3- المعوقات البيئية:

يعتبر هذا النوع من المعوقات ذو تأثير بالغ على القطاع الزراعي في الوطن العربي، حيث ينعكس سلبا على معدلات الإنتاج والإنتاجية وتنحصر هذه المعوقات في مشاكل الجفاف، والتصحر وملوحة التربة، وافتقارها إلى بعض المركبات التي تساعد على التسميد، إلى جانب مشكل المياه والبيئة بصفة عامة، وتتطلب مكافحة مثل هذا النوع من الأخطار مجهودا عربيا مشتركا وموحدا على مستوى المنطقة العربية لأن المجهودات الفردية لا تؤدي لتحقيق الأهداف المرجوة (مقدم، 2002).

4- التفاوت في المستويات التعليمية وانتشار الأمية:

تعتبر الدول العربية دولا متخلفة في مجال تطور المهارات التكنولوجية مقارنة بالدول المتقدمة، ورغم هذا التعميم إلا أنه توجد فروقات شاسعة من قطر عربي لآخر من حيث نسبة المتعلمين والمهنيين (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، بدون سنة نشر)، كما تواجه النظم التعليمية عدة تحديات أهمها القدرة على تلبية الاحتياجات المتزايدة من التعليم للأجيال الجديدة، خاصة في ظل النمو المتواصل للفئات العمرية الصغيرة والشابة، بالنسبة للأمية بحيث تصل إلى مستويات تقارب أو تفوق مانسبته 30 % في كل من اليمن وموريتانيا والمغرب وجيبوتي، في حين ينخفض هذا المعدل إلى نحو 05 % أو أقل في كل من الأردن والبحرين وفلسطين وقطر والكويت وهذا يعتبر عائقا قويا امام تسريع وتيرة التنمية ورفع معدلات النمو في هذه الدول ونجاح خطط مكافحة الفقر والجوع (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2014).

المطلب الثالث: عرض بعض سيناريوهات للأمن الغذائي العربي في منتج القمح

السيناريو هو عبارة عن طريقة تحليلية احتمالية تمكن من تتبع المسار العام لتطور الأحداث والظواهر الدولية، انطلاقا من وضعها وحالتها الحالية وصولا إلى رصد سلسلة من التوقعات المستقبلية لهذه الأحداث والظواهر، وهو أيضا وصف لوضع مستقبلي ممكن أو محتمل أو مرغوب فيه، مع توضيح لملامح المسار أو المسارات التي يمكن أن تؤدي إلى هذا الوضع المستقبلي، وذلك انطلاقا من الوضع الراهن (رحال، 2022).

حسب السيد شو دونيو، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أن هناك سيناريو تشاؤمي في حال إستمرار الحرب الروسية الأوكرانية حيث يستشرف وضع منتج القمح في العالم باعتبار أن الدولتين تؤديان دورا ملحوظا في الإنتاج و العرض العالمي لمنتج القمح، وتعد روسيا أكبر مصدر للقمح في العالم وتحتل أوكرانيا المرتبة الخامسة، حيث يتوقع انه سوف تكون هناك إختلالات لوجيستية في سلاسل إمداد منتج القمح من روسيا و أوكرانية و القيود المفروضة على الصادرات من روسيا تداعيات ملحوظة على الأمن الغذائي لمنتج القمح، و سوف يؤثر ذلك على نحو خمسين من البلدان التي تعتمد على روسيا و أوكرانيا لتأمين نسبة تتراوح بين 30 بالمائة أو أكثر من امداداتها من القمح. والعديد من هذه الدول هي من البلدان الأقل نموا أو البلدان المنخفضة الدخل أو بلدان العجز الغذائي الواقعة في افريقيا الشمالية وآسيا والشرق الأدنى .

كما يرى أن المحاصيل سوف تكون جاهزة في الاشهر القليلة القادمة لكن الغموض مازال يكتنف قدرة المزارعين في أوكرانيا على حصادها وتسليمها إلى الأسواق، كما أدى النزوح الكثيف للسكان لخفض أعداد اليد العاملة والعمال والمزارعين، وسيكون من الصعب الوصول الى الحقول الزراعية.

وقد أغلقت الموانئ الأوكرانية الواقعة على البحر الأسود وحتى في حال لم تتضرر البنى التحتية للنقل الداخلي، سوف يتعذر شحن الحبوب الخشنة بواسطة القطارات بفعل عدم وجود نظام للسكك الحديدية صالح للعمل. ولا يزال بإمكان السفن العبور من خلال المضيقات التركية، وهي ممرات حاسمة الأهمية تعبر من خلالها كميات كبرى من شحنات القمح، ومن شأن رفع أقساط التأمين الخاصة بمنطقة البحر الأسود أن يؤدي إلى تفاقم ارتفاع تكاليف الشحن العالية بالأساس كما انه غير واضح بعد إذا كانت مرافق التخزين والتجهيز ستبقى سليمة وسيظل فيها عمال هذا ما يزيد من خطر هدر واتلاف المنتج. وتعدّ روسيا جهة فاعلة أساسية في سوق الطاقة العالمية حيث أنها تستحوذ على 18 في المائة من الصادرات العالمية من الفحم و11 في المائة من الصادرات العالمية من النفط و10 في المائة من الصادرات العالمية من الغاز. وتتطلب الزراعة تأمين الطاقة من خلال الوقود والغاز واستخدام الطاقة الكهربائية، بالإضافة إلى الأسمدة ومبيدات الآفات ومواد التشحيم. والطاقة ضرورية أيضًا لتصنيع مكونات العلف والمواد العلفية. وقد أدى الصراع الحالي إلى ارتفاع حاد في أسعار الطاقة مع ما لذلك من تأثيرات سلبية على القطاع الزراعي.

ويشكل القمح غذاء أساسيًا لأكثر من 35 في المائة من سكان العالم ومن شأن الصراع الحالي أن يؤدي إلى انخفاض مفاجئ وحاد في صادرات القمح من كلّ من روسيا وأوكرانيا. ومن غير الواضح بعد ما إذا كان المصدّرون الآخرون قادرين على سدّ هذه الفجوة. فقوائم جرد القمح في كندا متدنية بالفعل في الوقت الراهن، والصادرات من الولايات المتحدة والأرجنتين وبلدان أخرى ستكون محدودة على الأرجح بسبب محاولة الحكومات فيها تأمين العرض المحلي.

ومن المرجح أن تؤدي البلدان المعتمدة على واردات القمح إلى رفع الكميات المطلوبة بشدة، مما يمارس ضغطًا إضافيًا على العرض العالمي. وتحتلّ كل من جمهورية مصر العربية وتركيا وبنغلاديش وجمهورية إيران الإسلامية الصدارة بين البلدان المستوردة للقمح في العالم، حيث أنها تقوم بشراء أكثر من 60 في المائة من حاجتها من القمح من روسيا وأوكرانيا، ولجميعها

واردات لا تزال عالقة. أما لبنان وتونس واليمن وليبيا وباكستان، فتعتمد جميعها بقدر كبير على هذين البلدين لتأمين إمداداتها من القمح (منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2022).

خلاصة الفصل الثاني

من خلال استعراضنا لهذا الفصل تم استخلاص النتائج التالية:

– أن إنتاج القمح في الجزائر ومصر مرتبط بمساحة الأراضي المزروعة فكلما زادت المساحة المخصصة لزراعة القمح زاد إنتاجه.

– يتأثر إنتاج القمح بالعديد من المؤثرات كالسياسات الحكومية والظروف المناخية ووفر الأسمدة بالنوعية والكمية اللازمة.

– يتأثر الأمن الغذائي لمنتج القمح في مصر والجزائر بالظروف والأزمات العالمية نظرا للتبعية الغذائية للخارج.

– ارتفعت كمية الواردات من القمح في مصر والجزائر بسبب انخفاض مستويات كميات إنتاجه مقارنة بمستويات الطلب عليه.

– بالنسبة للفجوة الغذائية فقد أدى التفاوت بين المعروض من القمح والطلب عليه إلى انخفاض مستويات الاكتفاء الذاتي للقمح ويرجع السبب في ذلك إلى الزيادة السكانية، وارتفاع مستويات الدخول وما قابله من هجرة من الريف إلى الحضر.

– تأثرت دولة مصر بالأزمة الروسية الأوكرانية وإيجاد صعوبات وتحديات كبيرة لتأمين منتج القمح لأنها كانت تستورد كمية كبيرة من روسيا وأوكرانيا عكس الجزائر التي كانت تنتهج سياسة التنويع في الموردين.

– رغم الجهود المبذولة من طرف الدول العربية لتحقيق الأمن الغذائي في منتج القمح ورغم الزيادة في معدل الأمن الغذائي إلا أنها مازلت بعيدة لتحقيق النسب المرجوة.

– واجه التكتل العربي عدة معوقات سياسية، بيئية، اقتصادية وتفاوتات في المستويات التعليمية.

– هناك عدة سيناريوهات مستقبلية لمنتج القمح في مصر والجزائر في ظل الأزمة السياسية الحرب الروسية الأوكرانية.

الخاتمة

الخاتمة

تؤثر الأزمات الدولية على الأمن الغذائي لمنتج القمح بشكل سلبي، حيث تؤثر هذه الأزمات على الإمدادات والتوزيع والأسعار، كما يمكنها التأثير على الإنتاج مما يؤثر على توفر المنتج في السوق وقدرة الناس على الحصول عليه. وللتخفيف من تأثير هذه الأزمات على الأمن الغذائي للقمح يمكن اتخاذ عدة إجراءات، من بينها تطوير الزراعة المستدامة وتحسين إدارة الموارد الطبيعية، وتعزيز الإنتاجية والفاعلية في قطاع الزراعة، وتحسين الإدارة واللوجيستيك وتوفير الأسعار العادلة للمنتجين والمستهلكين. كما يكن استخدام التكنولوجيا الحديثة لتحسين التنبؤ بالمخاطر والإدارة الفعالة للمخاطر.

حاولنا من خلال هذه الدراسة معالجة مشكلة البحث التي تمحورت حول كيفية تأثير الأزمات الدولية على الأمن الغذائي لمنتج القمح في مصر والجزائر، التي هدفت إلى إبراز انعكاسات الأزمات الدولية على الأمن الغذائي لمنتج القمح في مصر والجزائر، وإبراز الدور الذي تلعبه السياسات الزراعية في تحقيق الاكتفاء الذاتي لهذا المنتج والتطرق لأهم العقبات التي تعرقل مسيرة نمو قطاع الزراعة وتحد من كفاءته، وتم تناول الموضوع من خلال فصلين وبناء على المشكلة التي طرحناها والفرضيات التي بنيناها توصلنا إلى النتائج التالية:

اختبار الفرضيات:

توصلنا من خلال بحثنا إلى النتائج حول الفرضيات التي انطلقنا منها على النحو التالي:

- **الفرضية الأولى:** إن استغلال مصر والجزائر لثرواتها المتنوعة يمكنها من تحقيق الأمن الغذائي في منتج القمح والتخلص من التبعية الخارجية، فاستغلال مصر والجزائر لجل الثروات والإمكانيات الطبيعية، البشرية والمالية التي تتوفر عليه يمكنها من تقليل العقبات التي تحول دون تحقيق الأمن الغذائي وهذه الفرضية صحيحة، حيث توصلنا من خلال بحثنا أن مصر والجزائر رفعت من نسب الاكتفاء الذاتي لمنتج القمح خلال الأزمة الصحية كوفيد – 19 وذلك بسبب اعتمادها على جل الإمكانيات التي تتوفر عليها بسبب الظروف العالمية السائدة تلك الفترة و المتمثلة في السياسات الحمائية للدول وغلق الموانئ وتوقف التجارة الدولية للحد من الجائحة.
- **الفرضية الثانية:** استمرار مصر والجزائر في طلب الغذاء من السوق العالمي يؤثر سلبا على أمنها الغذائي في ظل الأزمات العالمية، تعتبر هذه الفرضية صحيحة، حيث أن الدولتين باعتبارهما دول استهلاكية، وأنهما مستورد صافي للغذاء ستظلان تتجه نحو الأسواق العالمية

للحصول على الغذاء، مما سيؤثر على موازينهما التجارية وسيادتهما الوطنية وعلى قراراتهما السياسية.

- **الفرضية الثالثة:** انتهجت مصر والجزائر سياسات زراعية فعالة ساهمت في حل مشكلة الأمن الغذائي في منتج القمح، فالسياسات الاقتصادية والتدابير والإجراءات التي انتهجتها مصر والجزائر لتوفير احتياجات سكانها من الغداء، ستمكنها من تحقيق أمنها الغذائي وهذا ما يثبت صحة الفرضية.

نتائج الدراسة:

بناءا على ما تطرقنا إليه في البحث، تتمثل نتائج الدراسة فيما يلي:

1- يتأثر الأمن الغذائي لمنتج القمح في مصر والجزائر بالأزمات الدولية بسبب التبعية الغذائية للخارج.

2- ارتفع إنتاج القمح في مصر والجزائر خلال الأزمة الصحية كوفيد - 19 لاستغلال الدولتين جل إمكانياتها لأجل رفع نسب الاكتفاء الذاتي.

3- لم تتأثر الجزائر من الحرب الروسية الأوكرانية بسبب سياسة تنويع مورديها وارتفاع أسعار النفط الذي غط تكاليف ارتفاع استيراد منتج القمح.

4- إن تقلبات الظروف المناخية التي تعاني منها دولة الجزائر ومصر، وما نتج عنها من شح في الأمطار وارتفاع درجة الحرارة، ساهم في تراجع المساحات المزروعة قمح، وانخفاض مستويات الإنتاج، وبالتالي انخفاض نسب الاكتفاء الذاتي لمنتج القمح.

5- اتساع حجم الفجوة الغذائى لمنتج القمح فضلا عن انخفاض مستويات الاكتفاء الذاتي له، بسبب الزيادة السكانية وهجرة السكان من الأرياف نحو المدن.

6- الأمن الغذائي لم يعد يقتصر على توفير الغذاء للسكان من سد جوعهم بل أصبحت له أبعاد اجتماعية وسياسية وبيئية.

7- الاكتفاء الذاتي للدولة يمكن أن يجنبها آثار الأزمات العالمية.

8- هناك علاقة بين منتجات القطاع الزراعي وقضية الأمن الغذائي نظرا لارتباط ذلك بالأمن الإستراتيجي والقومي العربي،فعجز بلد عن إنتاج ما يحتاجه للاستهلاك المحلي من السلع الغذائية المختلفة واستيرادها من الخارج يعرضها للعديد من المخاطر، كتهديد الأمن الداخلي وعدم

الاستقرار وما لذلك من آثار سلبية على النشاط الاقتصادي، لارتباطها الاقتصادي والسياسي بالخارج و تأثرها بجل الأزمات العالمية.

مقترحات الدراسة :

بناءا على النتائج المتوصل لها في البحث، خلصت الباحثة إلى جملة من المقترحات كالتالي:

- يجب على مصر والجزائر وضع القطاع الزراعي ضمن استراتيجيات التنمية العملاقة، وتدعيمه بكل الوسائل المادية والبشرية والمحافظة على الموارد الطبيعية والتي من شأنها أن تدفع بعجلة التنمية الاقتصادية عن طريق إدخال عنصر البحث والتطوير في مجال زراعة القمح، والاستخدام الأمثل للتقنية الحديثة.
- إطلاق مزيد من برامج التنمية الريفية بامتيازات عالية للحد من ظاهرة الهجرة الريفية بهدف إعادة إعمار الريف الجزائري والمصري وبعث روح زراعة الأرض من جديد، هذا ما يؤدي إلى إعطاء مكانة مناسبة للقطاع الزراعي ضمن باقي القطاعات الاقتصادية.
- إيجاد توازن بين تنمية الإنتاج وخدمات التسويق من أجل تقليل الفاقد من الإنتاج، خاصة وأننا لاحظنا أثناء دراستنا هذه أن جزء كبير من إنتاج القمح يتعرض للهدر والإتلاف.
- إشراك القطاع الخاص في الاستثمارات الزراعية لمنتج وتثمين دوره، مع تهيئة الأرضية المناسبة لمناخ الاستثمار العربي، وتوحيد القوانين الحاكمة لبيئة الاستثمار في الوطن العربي، بهدف تنشيط الاستثمارات البينية العربية.
- ينبغي للحكومات أن تولي اهتماما وثيقا لأنظمة الإنذار المبكر الخاصة بالأمن الغذائي لمنتج القمح بغية الحد من آثار الجفاف والظواهر المناخية الأخرى على الأمن الغذائي بالأخص للسكان المتضررين.

آفاق الدراسة:

يمكن في الدراسات والبحوث المستقبلية التطرق إلى العلاقة السببية التي تنطلق من العولمة نحو الأمن الغذائي فضلا عن إدراج مجموعة من المؤشرات الخاصة بالعولمة والتي تؤثر بشكل عام على الأمن الغذائي من خلال تغير سلوك المستهلك وإدخال عادات جديدة في نمط الاستهلاك كما يمكن إدراج بعض المؤشرات الخاصة بالتجارة الخارجية الحمائية التي قد تؤثر بشكل عام على الأمن الغذائي، وقد بينت بعض الدراسات أن الانفتاح الاقتصادي قد يكون مفيدا للأمن الغذائي. ولذلك ينبغي أن يشكل الانفتاح على التجارة الدولية عنصرا أساسيا من عناصر مزيج

السياسات لتعزيز الأمن الغذائي، كما أن تحرير التجارة بمعنى التخفيض التدريجي في مستويات الحماية والقضاء على السياسات التي تشوه التجارة يمكن أن تكون أداة فعالة لهذا الغرض. وبناءا على ما سبق يمكن طرح التساؤلات التالية:

1- كيف تؤثر العولمة على الأمن الغذائي في الدول العربية؟

2- ما هي البدائل الناجعة التي يمكن أن تستغلها الدول العربية لتحسين أمنها الغذائي في ظل النزاعات البينية والإقليمية والدولية؟

3- ما هي السبل التي يمكن أن تسلكها الدول العربية لخلق إرادة سياسية عربية قوية، تغلب فيها المصلحة العامة على الخاصة، بهدف بناء نموذج اقتصادي عربي زراعي مشترك لتحقيق الأمن الغذائي العربي والتخفيف من حدة التبعية للخارج؟

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

I- المصادر

المعاجم والقواميس

- مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط**، مصر، مكتبة الشروق الدولية.

II- المراجع

أولا: الكتب

1- أبو فارة، ي. أ. (2009). **إدارة الأزمات مدخل متكامل**. عمان، الاردن: إثراء للنشر والتوزيع.

2- أحمد، م. (2011). **الازمات المالية العالمية والآفاق المستقبلية**. عمان: مكتبة المجتمع العربي.

3- الأعرجي. (بدون سنة نشر). **ادارة الازمات بين الوقائية والعلاجية**. الاردن.

4- الامم المتحدة. (2020). **السكان**.

5- بخوش، ص. (2011). **اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل والمعوقات الساسية 1989 -2007**. الطبعة الأولى. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

6- الحريري، م. س. (2012). **ادارة الازمات السياسية واستراتيجيات القضاء على الازمات السياسية الدولية**. الطبعة الأولى. عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع.

7- الحسيني، م. (1999). **الازمات وحلولها**. دار مركز الرسول الاعظم.

8- دقامسة، الاعرجي. (2000). **ادارة الازمات، دراسة ميدانية لمدى توفر عنصر نظام ادارة الازمات من وجهة نظر العاملين في الوظائف الاشرافية في امانة عمان الكبرى**.

9- سعيد، ا. (2006). **استراتيجية ادارة الازمات والكوارث**. القاهرة: دار العلوم للنشر.

10- السيد، س. (2006). **استراتيجية ادارة الازمات والكوارث**. الطبعة الأولى. القاهرة: دار العلوم للنشر.

11- السيد، م. ع. (1998). **الامن الغذائي للوطن العربي**. الكويت: عالم المعرفة.

12- الصيرفي، م. (2006). **ادارة الازمات**. الاسكندرية: مؤسسة حورس الدولية.

13- طيبي، ف. (2019). **مستقبل تكنولوجيا الزراعة بحلول 2050**. مركز العاصمة للأبحاث والدراسات الاقتصادية.

14- عالم الكتب الحديث. (2009). **ادارة الازمات**. الطبعة الأولى. اربد - الاردن.

15- عباسة، ا. (2014). **العرب في مواجهة تحديات التنمية وتعديات العولمة.**

16- عبد العزيز، ع. ا. (2003). **ادارة الازمات الامنية.** القاهرة.

17- عبد اللطيف، ا. ا. (2020). **ازمة الغذاء بند جديد في قائمة الازمات الامنية العربية.** مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية.

18- عبيد، ن. ع. (2007). **دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير دراسة في التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية.** دبي: مركز الخليج للأبحاث.

19- عجوة، ع، كريمان، ف. (2005). **إدارة العلاقات العامة بين الإدارة الإستراتيجية وإدارة الأزمات.** القاهرة: عالم الكتاب.

20- عويضة، هـ. ي. (2015). **الازمة المالية العالمية وانعكاساتها الإقليمية.** الطبعة الأولى. دار وائل للنشر.

21- عياصرية، م. م. بني احمد، م. م. (2008). **ادارة الصراع والازمات وضغوط العمل.** عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

22- الفقيه، ع. ا. (2011). **ادارة الازمات.** الطبعة الأولى. صنعان: جامعة العلوم والتكنولوجيا.

23- المنذري، س. (2004). **السوق العربية المشتركة في عصر العولمة.** الطبعة الثانية. القاهرة: مكتبة مدبولي.

ثانيا: المجلات

1- أحمد السيد، إ. ع. (2018). **دور السياسات الزراعية في تحقيق التنمية المستدامة لموارد الأرض في مصر.** مصر: مجلة اتحاد الجامعات العربية للعلوم الزراعية جامعة عين شمس.

2- تواتي بن علي، ف. (2008). **مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحديات الاقتصادية الاقليمية والعالمية.** الجزائر: مجلة الباحث.

3- الجوزي، ج. (2010). **التكامل الاقتصادي العربي واقع وآفاق.** العدد 5. الجزائر: مجلة اقتصاديات شمال افريقيا.

4- حاويش، إ. (2014). **السياسات الزراعية في الجزائر وما مدى فعاليتها في تحقيق الأمن الغذائي.** مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات.

5- حجازي، ا. ا. (2005). **تقويم السوق العربية المشتركة.** مجلة بحوث اقتصادية عربية.

6- رزيقة غراب: "**إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر: واقع وآفاق**"، البحث عبارة عن

7- عبد الله سليمان، ا. ب. (2014). **الفجوة الغذائية وضرورة تحقيق الامن الغذائي**. العدد3. مجلة الاستراتيجية والامن الوطني.

8- كرامة، م، رحال، ف، خبيزة، ا. ح. (2020). **تأثير الازمات الصحية العالمية على الاقتصاد العالمي: تأثير فيروس كورونا كوفيد - 19 على الاقتصاد الجزائري نمودجا**. بسكرة: مجلة التمكين الاجتماعي.

9- مقال منشور في مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 13، 2015، جامعة سطيف 01،

10- منازل، ش، لرقط، ف. (2022). **دور السياسات الزراعية في تمكين المنتجات الزراعية الجزائرية من التواجد في الأسواق الدولية**. مجلة دراسة وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة.

11- ناصر، عبيد ناصر. (1998). **واقع الأمن الغذائي العربي وآفاق تطوره**. مجلة جامعة دمشق، المجلد 14، العدد 2.

ثالثا: رسائل ومذكرات التخرج

باللغة العربية

1- تواتي، بن علي فاطمة. (2013). **الاندماج الاقتصادي واستراتيجيات الأمن الغذائي العربي فيظل التحديات الإقليمية والدولية**. جامعة حسيبة بن بوعلي. الشلف: أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

2- حركاتي، ف. (2018). **تحليل مشكلة الامن الغذائي في الوطن العربي وتقديم الحلول المطروحة لمواجهتها**. بسكرة - الجزائر: اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه.

3- عائشة، بوثلجة. (2016). **دور الاستثمار الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي العربي**، جامعة حسيبة بن بوعلي. الشلف: أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

4- مراد، جبارة. (2014). **دور التنمية الزراعية المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي (حالة دول شمال إفريقيا)**، جامعة حسيبة بن بوعلي. الشلف: أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

5- مقدم، ع. (2002). **التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة**. جامعة الجزائر: رسالة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية.

باللغة الأجنبية

- marion, n. (2011). **towards a food insecurity multidimensional index**. roma, MASTER IN human development and food security: university degli studi di roma.

رابعا: المحاضرات

1- رحال، ف. (2022). محاضرة حول: **الإطار النظري للاستشراف في الاقتصاد الدولي.**

2- رحال، ف. (2022). **واقع ومستقبل الزراعة والأمن الغذائي.** محاضرات في مقياس استشراف الاقتصاد الدولي جامعة بسكرة.

3- صندوق النقد الدولي. (بدون سنة نشر). **الحفاظ على التعافي.**

4- صندوق النقد العربي. (2016). التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016. ابو ظبي: صندوق النقد العربي.

5- الفنيش، م. (2000). **البلاد النامية والازمات العالمية.** جدة، سلسلة محاضرات العلماء الزائرين رقم 17.

6- المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2004). المؤتمر القومي حول التكامل الزراعي العربي في ظل المتغيرات الاقليمية والدولية. القاهرة.

7- الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالمناخ. (2014).

خامسا: التقارير

باللغة العربية

1- برنامج الاغدية العالمي ومنظمة الاغدية والزراعة. (اكتوبر 2022). **تحذيرات مبكرة بشأن انعدام الأمن الغذائي الحاد.** روما.

2- برنامج الأغدية العالمي. (2020). روما.

3- البنك الدولي للانشاء والتعمير. (التقرير السنوي لعام 2022). **مساعدة البلدان على التكيف مع عالم متغير.**

4- التقرير الاقتصادي العربي الموحد. (2014). **التطورات الاقتصادية والاجتماعية.**

5- التقرير الاقتصادي العربي الموحد. (2016). **قطاع الزراعة والمياه.**

6- التقرير الاقتصادي الموحد. (2007). **تقرير الزراعة والغابات.**

7- جامعة الدول العربية. (2005). **تقرير الامانة العامة حول منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى**. القاهرة: المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

8- جامعة الدول العربية. (2007). **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**. القاهرة: الامانة العامة.

9- جامعة الدول العربية. (بدون سنة نشر). **اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول جامعة الدول العربية**. الامانة العامة.

10- الديوان الجزائري المهني للحبوب. (2021). الجزائر: الجهاز المكلف باستيراد القمح.

11- مجموعة البنك الدولي. (2022). **تقرير عن التنمية في العالم**.

12- مجموعة البنك الدولي. (2023). **تحديث الامن الغذائي**.

13- منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة. (2016). **هدر الطعام واساءة استخدام الموارد الطبيعية**.

14- منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة. (ديسمبر 2022). **آفاق المحاصيل الزراعية**. روما.

15- منظمة الاغذية والزراعة. (2021). التقرير السنوي.

16- المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (1993). **التكامل الاقتصادي العربي – تجربة الماضي ونظرة المستقبل**.

17- المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2000). **متطلبات اقامة السوق العربية المشتركة في المجال الزراعي في ظل المتغيرات الاقليمية والدولية المعاصرة**.

18- المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2021). **اوضاع الامن الغذائي العربي**.

19- المنظمة العربية للتنمية الزراعية. **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**.

20- مؤتمر الامم المتحدة. (2008). **معالجة الازمة الغذائية العالمية: دور السياسات الاساسية للتجارة والاستثمار والسلع في ضمان الامن الغذائي المستدام وتخفيف وطأة الفقر**. نيويورك، جنيف، الأمم المتحدة.

باللغة الأجنبية

1- bisoffi, S. (2019). **A meta-analysis of recent foresight documents in support of the 5th scar foresight exercise**.

2- the First Arab Development Symposium, 2012.

3- Trevino, J. (may 2004). **which world bankreports are widely read?**, the world bank development economics vice presidency.

4- World Bank, **« Food and Water Security in the Arab World »**, Proceedings of world bank. (1986). **poverty and hunger : issues and options for food security in developing countries**. Washington.

سادسا: الأوراق البحثية

- عميش، ع. (2014). **واقع الأمن الغذائي: مؤشراته وأبعاده في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية – دراسة حالة الجزائر**. جامعة الشلف، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الشلف بالتعاون مع مخبر العولمة الاقتصادية شمال افريقيا ومخبر تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الصناعات المحلية البديلة، ورقة بحث قدمت الى المؤتمر الدولي التاسع حول استدامة الامن الغذائي في الوطن العربي.

سابعا: المواقع الإلكترونية

http://www.fao.org/hunger/glossary/ar
https://www.aljazeera.net/encyclopedia
Denchak, m. (2017). **Global climat change**. sur : www.nrdc.org
World population prospects. Sur https://population.un.org/wpp/.
WORLDOMETER. Sur www.worldometers.info.
www.fao.org.
https://elaph.com/coronavirus-statistic.html
Agadiragreement.org/page/viewpage.aspx?pageID=185
https://www.annabaa.org
www.aoad.org
https://www.bbc.com
http://kenanaonline.com/user/wafaafarag/tag/20700/post
elearn.univ-oron1.dz